جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم اللغة العربية

العَلَامَةُ اللغويّة ودورها في التحليل الصرفيّ

(Linguistic sign and its role in the morphological analysis)

إعداد :

محمد عوض صالح السعود

إشراف:

أ . د . عبدالرزاق عبد الرحمن السعديّ

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في تخصص الدراسات اللغوية في

جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة

عمان :٢٠١٧/٤/٢٤

The World Islamic Science &Education University

Faculty of Graduate Studies

Dept of Arabic Language

Linguistic sign and its role in the morphological analysis

Prepared by:

Mohammad Awad Saleh Al – saud

Supervised by:

Professor Dr. AbdulRazzq Abdulrahman Al-saadi

A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of PH.D. in language Studies

The World Islamic Science &Education University (WISE)

Date of discussion : Amman ٢٠١٧/٤/٢٤

جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة

كلية الدراسات العليا

قسم اللغة العربية

العَلَامَةُ اللغويّة ودورها في التحليل الصرفيّ

إعداد:

محمد عوض صالح السعود

إشراف:

أ . د . عبدالرزاق عبد الرحمن السعديّ

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في تخصص الدراسات اللغويّة في

جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة

عمان : ٢٤/ ٤/٢٠١٧

قرار لجنة المناقشة

العَلَامَة اللغويّة ودورُها في التَّحليل الصَرفيّ

Linguistic sign and its role in the morphological analysis

إعداد :

محمد عوض صالح السعود

إشراف :

الأستاذ الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعديّ

نوقشت هذه الأطروحة وأُجيزت بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٤

أعضاء لجنة المناقشة :

الدكتور	الجامعة	التوقيع
أ. د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعديّ (مشرفاً ورئيساً)	جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة	.....
أ. د. منير تيسير الشطناوي (عضواً)	جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة	.....
د. محمود مبارك عبيدات (عضواً)	جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة	.....
أ. د. جزاء محمد مصاروة (عضواً خارجياً)	جامعة مؤته	.....

التفويض

أنا الطَّالب : محمد عوض صالح السُّعود ، أُفوِّضُ جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً أو إلكترونياً للمكتبات، أو الهيئات، أو المؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية ، عند طلبها

الاسم : محمد عوض صالح السُّعود

التاريخ :

التوقيع :

الإهـــــــــــداء

إلى من وهب حياته لإسعاد أبنائه أبي الغالي.... إلى من أرضعتني حباً وحناناً ، وخُلُقَاً حَسَناً، وباركت طريقي بدعائها أمي الغالية ....

إلى من وقفت بجانبي بصبرها وعونها زوجتي الغالية ..

إلى أبنائي وبناتي

مجد وشهد وشهم وثامر ...

إلى إخوتي الذين يمثلون زينتي في الرخاء وعدتي في البلاء

إلى أساتذتي الأجلاء

وشيوخي الفضلاء

إلى كل شخص وقف إلى جانبي لإعداد هذا البحث ... أُهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

أتوجه إلى الله العليّ القدير الذي لولا فضله لما تم هذا البحث ، فله الحمد والشكر والثناء . وتقف الكلمات حائرةً أن تفي الشكر صاحبه مصداقاً لقوله تعالى : (لَئِنْ شَكَرتُمْ لَأَزِيدَنَّكُم) فالشاكر للناس شاكر لله ، فإنّي أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الكبير وشيخي الجليل الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السعديّ ، الذي وقف معي كثيراً في التدريس والإشراف ، والذي كان لي شرف إشرافه على هذا البحث ، فجزاه الله عني وعن زملائي خير الجزاء ، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمود عبيدات الذي ساعدني في اختيار الموضوع وكان ناصحاً وأخاً جليلاً فجزاه الله عني خير الجزاء .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة وإغنائها بملاحظاتهم القيمّة وآرائهم السديدة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل شخص قدم لي يد العون في الحصول على المصادر والمراجع وطباعة البحث وتدقيقه ومراجعته .

" وما توفيقي إلا بالله العليّ العظيم ، عليه توكلت وإليه أنيب "

محمد عوض السعود

ملخص الرسالة باللغة العربية

العَلَامَةُ اللغويّة ودورها في التحليل الصرفي

إعداد

محمد عوض صالح السعود

المشرف

أ.د عبد الرزاق عبد الرحمن السعديّ

الملخص ،،،

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلامة اللغوية ودورها في التحليل الصرفيّ، خلال استقراء جميع أنواع العلامات في النظام الصرفي، وتقديم تصوّر شامل للصرف العربي من خلال دراسة العلامة اللغوية التي تلعب دوراً بارزاً في تحديد أبنية الكلم ودلالتها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي .

وقد تضمنت هذه الدراسة موضوع علم الصرف قديماً وحديثاً، والمناهج التي استخدمها علماء اللغة في التحليل الصرفي والعلامة اللغوية في الدراسات اللسانية الحديثة، وعند علماء العربية، وعلاقة العلامة بالأصالة ،والفرعية والدلالة، وتناولت الدراسة علامات الأسماء بأنواعها، وعلامات الأفعال .

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن العلامة اللغوية: وَسْمٌ لغوي يكون لفظياً أو معنوياً، يميّز الكلمة عن بقية الكلمات، ويعطيها دلالة جديدة، وقد استدل علماء اللغة على المباني الصرفية من خلال الحروف والحركات والدلالة والاشتقاق والنحو والعلامة الصفرية .

ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

(Linguistic sign and its role in the morphological analysis)

Prepared by: Mohammad Awad Saleh Al – saud

Supervised by: Professor Dr. AbdulRazzq Abdulrahman Al-saadi

This study aimed to identify linguistic sign and its role in the morphological analysis extrapolation all tags in morphological system and to provide a comprehensive perception of Arab morphology through the study of the linguistic sign that has a prominent role in determining the structure of words its meaning and researcher using descriptive approach in that.

This study has included the subject of morphology in the past and present and the methods used by intuits in the morphological analysis and linguistic sign in the originality and significance subsidiary . Also this study dealt with all kinds of nouns and verbs marks .

The results of this study have shown that linguistic sign is marking linguist that can be bearably or and gives it a new form . Linguists have been shown on the morphological structures through letters consonant, vowel's significance, acceptance, derivation, grammar and zero mark .

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
التفويض	--
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
ملخص الرسالة باللغة العربية	ط
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	ي
المقدمة	١-٣
التمهيد	٤-١٥
الفصل الأول :	١٦-٤٢
• **مناهج التحليل الصرفي عند علماء العربية :-**	١٧
١- المبحث الأول :- الميزان الصرفي	١٧-٢٣
٢- المبحث الثاني :- العلامة اللغويّة	٢٣-٢٥
٣- المبحث الثالث :- جداول المبنيات	٢٥-٢٦
٤- المبحث الرابع :- الاسمية	٢٧-٢٨

٥- المبحث الخامس :- الإلحاق	٢٩-٣١
٦- المبحث السادس :- القلب المكاني	٣٢-٣٤
٧- المبحث السابع :- الإبدال	٣٥-٣٩
٨- المبحث الثامن :- الإعلال	٣٩-٤٢
الفصل الثاني : علم العلامات أو السيمولوجيا	٤٣-٩٢
١- المبحث الأول : مفهوم العلامة	٤٥-٥٢
٢- المبحث الثاني : العلامة عند النحويين القدماء واستخدام مصطلح العلامة عندهم	٥٤-٦٠
٣- المبحث الثالث : العلامات اللغويّة الصرفيّة	٦١-٧٨
٤- المبحث الرابع : أصالة العلامة اللغويّة وفرعيتها	٧٨-٨٤
٥- المبحث الخامس :علاقة العلامة اللغويّة بالدلالة	٨٥-٩٢
الفصل الثالث: العلامات اللغويّة في الاسماء	٩٣-١٤٩
١- المبحث الأول : العلامات اللغويّة التي تميَّز الاسم عن الفعل والحرف.	٩٧-١٠٧
٢- المبحث الثاني : علامات الأسماء المقصورة والمنقوصة والممدودة	١٠٨-١١٢
٣- المبحث الثالث : العلامات اللغويّة للأسماء المزيدة والمجردة	١١٢-١١٣
٤- المبحث الرابع : العلامات اللغويّة للمصادر.	١١٤-١٢٩
٥- المبحث الخامس: العلامات اللغويّة للمشتقات.	١٣٠-١٣٢
٦- المبحث السادس : العلامات اللغويّة للمفرد والمثنى والجمع.	١٣٣-١٤٨

٧- المبحث السابع : العلامات اللغوية للتذكير والتأنيث.	١٤٨-١٤٩
الفصل الرابع :علامات الافعال	١٥٠-١٧٦
١- المبحث الأول : العلامات اللغويّة للأفعال حسب تقسيمها الزمني.	١٥١-١٦٥
٢- المبحث الثاني : العلامات اللغويّة للأفعال المبنية للمعلوم والأفعال المبنية للمجهول .	١٦٥-١٦٧
٣- المبحث الثالث : العلامات اللغوية للأفعال المتعدية والأفعال اللازمة	١٦٧-١٧٠
٤- المبحث الرابع : العلامات اللغويّة للأفعال الصحيحة والمعتلة .	١٧٠-١٧٦
الخاتمة	١٧٧-١٧٨
المصادر والمراجع	١٧٩-١٩٣

المقدمة

الصرف فنّ من فنون اللغة العربية يهتم في صياغة مفرداتها وتراكيبها ، وهذه الدراسة تشتمل على ركن مهم من أركان التحليل الصرفي ، وهو اعتماد اللغويين على العلامة اللغوية في تحليل قواعد الصرف العربي ، إذ يقوم الصرفيون من خلال هذا النموذج برصد التغيرات الصرفية التي تصاحب بعض عمليات الصرف ، وتحليل أبواب الصرف كالعلامات المميزة للاسم والفعل .

لقد اعتمد التحليل الصرفي عند اللغويين العرب على عدّة طرق وأساليب أساسية ، وهي : الميزان الصرفي ، والعلامة اللغوية ، والجداول التصريفية ، ومناهج مكملة كالاسمية والإلحاق والقلب ، ومناهج بديلة كالإبدال والإعلال .

وستتناول الدراسة مناهج التحليل الصرفي ، وطريقة عمل كل منهج وعلم العلامات (السيميولوجيا)، وستعرض للعلامة وتعريفها عند اللغويين القدماء ، وأثرها في تحليلهم لأبواب الصرف العربي . وستتناول الدراسة العلامة اللغوية في الدراسات اللسانية الحديثة ، وخاصة عند سوسير وبيرس ، والحديث عن العلامة الصرفية وأنواعها ، وقد اعتمد هذا الجزء على استقراء أبواب الصرف العربي ؛ لتحديد تعريف العلامة اللغوية الصرفية ، وتحديد أنواعها . وستعرض الدراسة للعلامة اللغوية ، ودورها في الدلالة ، وعلاقتها بالأصالة والفرعية، ومثال ذلك قول ابن هشام في كتابه أوضح المسالك : " هذا باب التأنيث لما كان التأنيث فرعياً احتاج لعلامة " .

وستعرض الدراسة الجانب التطبيقي في تحليل أبواب الصرف ، كعلامات الأسماء العامة التي تميزها عن الأفعال ، والحروف ، وعلامات المصادر ، والمشتقات ، والتصغير ، والنسب ، والإفراد، والتثنية ، والجمع ، وإلى علامات الفعل العامة التي تميزه عن الأسماء والحروف وعلامات الأفعال اللازمة ، والمتعدية ، والمبنية للمعلوم ، والمبينة للمجهول ، وعلامات الأفعال حسب تقسيمها الزمني.

مشكلة الدراسة وأهميتها

تكمن أهمية الدراسة في استقراء جميع أنواع العلامات اللغوية في النظام الصرفي ، وتقديم تصور شامل للنظام الصرفي من خلال دراسة العلامة ؛ فالعلامة اللغوية لها دور بارز في تحديد ابنية الكلم ، ودلالتها من خلال السوابق ، أو اللواحق ، والحروف ، والحركات ، وبعض الأوزان في تحديد أنواع الكلم ، وأبوابه ، وخصائصه . وللعلامة اللغوية في التحليل الصرفي أهمية كبيرة في التعليم ، وتبسيط الصرف على المتعلمين ، ولهذا الموضوع أهمية كبيرة لندرة الدراسات السابقة في العلامة اللغوية في التحليل الصرفي.

الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة موضوعات قريبة من هذا الموضوع، ومن أهم الدراسات التي وقفت عليها:

١- دراسة لسيزا قاسم وحامد أبو زيد : " أنظمة العلامات" تناولت هذه الدراسة موضوع العلامة بشكل عام (أنظمة العلامات) في اللغة ، والأدب ، ولم تتطرق إلى الصرف .

٢- دراسة لعمر أبو نواس : " العلامات النحوية في ضوء علم اللغة المعاصر" تناولت العلامات النحوية وعلامات الاسم والفعل والحرف ، وأبواب النحو ، وعلامات الإعراب ، ولم تتطرق إلى العلامات المميزة لأقسام الاسم كالمصادر والمشتقات والتصغير والنسب وعلامات الأفعال المزيدة والمجردة وغيرها من الأقسام الأخرى للأفعال .

٣- دراسة أحمد عبد السلام صالح السوادحة " النظام السيميائي للنحو العربي دراسة في كتاب سيبويه " تحدث فيها عن أقسام الكلام ، وعلامات كل قسم بشكل عام دون الدخول إلى الأبواب الصرفية ، وتحدث فيها عن الحركات ، والحروف دون الحديث عن أنواع العلامات الصرفية ، أو الأصل والفرع ، أو العلامة والدلالة .

منهج البحث

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ؛ لمناسبته لأهداف وطبيعة هذه الدراسة .

تقسيم الدراسة إلى فصول

ولتحقيق الغاية المنشودة قمت بتقسيم البحث إلى مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة فصول وخاتمة . جاء التمهيد بالحديث عن الصرف ، والتصريف ، وانفصال الصرف عن النحو ، ومفهوم الدرس الصرفي الحديث ، وموضوع علم الصرف قديماً وحديثاً .

وجاء الفصل الأول في الحديث عن مناهج التحليل الصرفي في ثمانية مباحث وهي : ١- الميزان الصرفي ٢- العلامة اللغوية ٣- وجداول المبنيات ٤- الاسمية ٥- الإلحاق ٦- القلب المكاني ٧- الإبدال ٨- الإعلال .

وجاء الفصل الثاني في الحديث عن العلامة اللغوية في خمسة مباحث ، وهي : ١- مفهوم العلامة ٢- العلامة اللغوية عند النحويين العرب ، واستخدام مصطلح العلامة عندهم ٣- العلامات اللغوية الصرفية ٤- أصالة العلامة وفرعتيها ٥- علاقة العلامة اللغوية بالدلالة .

وجاء الفصل الثالث في الحديث عن علامات الاسم في سبعة مباحث ، وهي : ١- علامات الاسم التي تميزه عن الفعل والحرف ٢ - علامات الأسماء المقصورة والمنقوصة والممدودة ٣- علامات الاسم المزيد والمجرد ٤-علامات المصادر ٥-علامات المشتقات ٦-علامات المفرد والمثنى والجمع ٧- علامات التذكير والتأنيث .

وجاء الفصل الرابع في الحديث عن العلامات اللغوية للأفعال واشتمل على أربعة مباحث وهي: ١-علامات الفعل من الناحية الزمنية ٢- علامات الأفعال المبنية للمعلوم والأفعال المبنية للمجهول ٣-علامات الأفعال المتعدية والأفعال اللازمة ٤-علامات الأفعال الصحيحة والمعتلة .

ثُمَّ جاءَتْ الخاتمة التي عُرِض فيها أبرز النتائج التي حققتها الدراسة .

التمهيد

ليس من نافلة القول وأنا في صدد دراسة العلامة اللغوية ودورها في التحليل الصرفي أن أتكلم عن الصرف العربي من حيث تعريفه لغة واصطلاحاً وأورد تعريف القدماء والمحدثين وأن أتحدث عن المادة اللغوية التي يتناولها الصرف العربي ، وبدا لي أن أجعل الكلام بشكل خالٍ من الاختصار المخلّ والإسهاب الممل.

الصرف والتصريف لغة[١] : ردُ الشيء عن وجهه ، صَرَفه يصرفه صَرْفاً فانصرف ، وصَرَف الله قلوبهم أي (أَظَلَّهُم الله) مجازاةً على فِعلهم ، وصّرف الشيء : أعمله في غير وجهه كأنه يصْرِفُه عن وجهٍ إلى وجه ، وتصاريف الأمور تخاليفها ومنه تصريف الرياح والسحاب والصرف حدثان الدّهر اسم له لأنه يصرف الأشياء عن وجودها والصرف أيضا : الزيادة والفضل".

قال تعالى : (وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) (سورة البقرة : آية ١٦٤)، وقال تعالى : (انْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ) (سورة الانعام :آية ٤٦) وقوله تعالى : (وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا) (سورة الاسراء : آية ٤١) .

ونلحظ من هذه المعاني أن الصرف لغةً يدل على التغير والتقليب والزيادة .

الصرف والتصريف اصطلاحا :- جاء في كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٥هـ) .

التصريف : " اشتقاق بعضٍ من بعض " [٢]، وهذا يدل على اشتقاق الكلم بعضها من بعض في صيغ مختلفة ، ومن جذر واحد وبمعاني مختلفة ، لكن هذا التعريف عند الخليل يعدُّ عاماً يصلح

---

[١] ابن سيدة (ت٤٥٨)، أبو الحسين علي بن اسماعيل ابن سيدة المرسي. المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق:عبد الحميد هنداوي بيروت: دار الكتب العلمية (٢٠٠٠م)، ط ١: ج٨، ص ٣٠٢- ص٣٠٣ مادة (صرف). وينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط ، القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب (١٣٩٨هـ/١٩٧٨م) : ج٣ ص ١٦٢ . ينظر : الزبيدي، تاج العروس، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر(١٤١٤ و ١٩٩٤ م)؛ ج١٢، ص ٣١٨-٣١٩. ينظر: الجوهري، الصحاح، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين(١٩٩٠) ط٤، ج٣، ص ١٦٢.

[٢] الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، الخليل بن أحمد ، العين ، تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي . دار الهجرة . ط٢(١٤٠٩هـ) ، ج٧ ، ص١٠٩ .

للكلم ولأشياء أخرى ولعلَّ تعريف سيبويه (ت١٨٠هـ) لمصطلح التصريف كان أشمل وأدق تخصصاً حيثُ عرّفه في الكتاب : " هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة ، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل "[١] .

أشار سيبويه في هذا التعريف إلى المادة اللغوية التي يتناولها التصريف، وإلى الميزان الصرفي والقياس على ما قالته العرب من الأبنيةعلى مالا يتكلمون به ويعّد هذا التعريف من أقدم التعاريف التي وصلت إلينا في تعريف التصريف العربي، وقد اتكأ عليه كثير من العلماء بعد سيبويه في تعريف التصريف وتحديد أبوابه .

وعرّفه ابن السّراج (ت ٣١٦هـ)[٢]: " هذا الحدّ إنّما سميّ تصريفاً لتصريف الكلمة الواحدة بابنية مختلفة وخصوا به ما عَرَضَ في أصول الكلام وذواتها من التغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام زيادة وإبدال وحذف وتغيير بالحركة والسكون وإدغام ".

وعرّف ابن جني (ت ٣٩٢هـ) التصريف[٣] : " إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى " وذكر ابن جني في كتابه المنصف مدلولاً آخر للتصريف في باب الأسماء والأفعال تخت عنوان ذوات الثلاثة أكثر الأبنيةفي قوله[٤] : " ومن هنا أيضاً صارت ذوات الثلاثة أحق بالزيادة ؛ لأن الزيادة في الكلمة ضَرْب من تصريفها ، ولست أعني بالتصريف ها هُنا التنقل في الأزمنة نحو : ضَرَب ويَضْرب وسَيَضْرِبُ وإنّما أُريدُ تَنَقُّلُ أحوال الكلمة وتعاورُ الزيادة إياها " وجاء

---

[١] سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط٣ ، ج٤ ، ص٢٤٢ ، القاهرة : مكتبة الخانجي(١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م) .

[٢] ابن السّراج (٣١٦ هـ) ، أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي ، الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ط١ – ١٩٨٥م ،(د.ت)(د.ط) : ج٣ ، ص ٢٣١، بيروت.

[٣] ابن جني (٣٩٢ هـ) ، أبو الفتح عثمان بن جني ، المنصف شرح كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني البصري ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة : دار إحياء التراث القديم ، ط١ ١٩٥٤م، ص ٣-٤.

[٤] ابن جني ، المنصف ، مصدر سابق، ج ١ ص ٣٢

في كتاب التصريف الملوكي لابن جني[١] : " معنى قولنا التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير فذلك هو التصريف فيها والتصريف لها نحو قولك : ضَرَبَ فهذا مثال الماضي فإن أردت المضارع قلت يَضْرِبُ واسم الفاعل قلت ضرّاب أو المفعول قلت مضروب أو المصدر قلت ضْرباً أو فعل لم يسمَ فاعله ضُرِب وإن أردت أن الفعل كان أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت ضارب ..فإن أردت أنه استدعى الضرب قلت استضرب فإن أردت أنّه كثّر الضرب وكررّه قلت : ضرّب فان أردت أنه كان فيه الضرب في نفسه مع اختلاج وحركة قلت اضطرب وعلى هذا عامة التصريف في هذا النحو من كلام العرب " . حلل ابن جني التصريف العربي في هذا التعريف الرائع والواضح والدقيق ، من خلال عدّة مناهج ، ولعل من أبرزها زيادة العلامات اللغوية على الكلم أو تقديمها ، أو تأخيرها ، أو من خلال السوابق واللواحق ، فجعلها كالوسم الذي يميز الكلم بعضه من بعض ، وهذا ما سأوضحه لاحقاً.

وعرّف عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) التصريف بقوله[٢] : " اعلم أن التصريف تفعيل من الصرف وهو أن تصرّف الكلمة المفردة فتتولد منها ألفاظ مختلفة ومعانٍ متفاوتة ".

وعرّف ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) التصريف [٣] : " دور الأصل في الأبنيةالمختلفة والصور المتغايرة ....فالتصريف تغير الحروف الأصول ودورها في الأبنيةالمختلفة بحسب تعاقب المعاني عليها ".

---

[١] ابن جني (٣٩٢ هـ) ، أبو الفتح عثمان بن جني ، التصريف الملوكي ، تحقيق : البدراوي زهران ، بيروت : مكتبة لبنان ، القاهرة : الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان ، دار نوبان للطباعة(٢٠٠١م) ، ط ١، ص٤٢ - ٤٤ .

[٢] الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد(١٤٠- ١٩٨٧) ، المفتاح في الصرف ، تحقيق : علي توفيق محمد ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ص ٢٦ .

[٣] ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، أبو البقاء موفق الدين بن علي ، الشرح الملوكي في التصريف ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، بيروت : دار الأوزاعي(١٤٠٨-١٩٨٨م) ط٢ ، ص١٩ .

وعرّف ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) التصريف بقوله[١] : " التصريف علم بأصول تُعرف بها أحوال ابنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء" ، وقد تبنى هذا التعريف كثير من علماء اللغة المحدثين في مقدمة كتبهم.

وقد جعل ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) التصريف في قسمين في تعريفه في قوله[٢] : " التصريف ينقسم قسمين أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعانـــي " والآخر " تغير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغير دالا على معنى طارئ على الكلمة " .

وعرّف ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) التصريف بأنَّه [٣] : " علم يتعلق ببدأية الكلمة وما لحروفه من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك " .

وعرف الأشموني (٩٠٠هـ) التصريف في قوله[٤] : " وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين : الأول تحويل الكلمة إلى ابنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول " وهذا القسم جرت عادة المصنِّيفين بذكره قبل التصريف كما فعل المصنِّف وهو في الحقيقة من التصريف "، والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض آخر وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام " ، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم : التصريف، وقد أشار المصنِّف إلى أمرين بقوله : تصريف الكلمة هو تغير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمي الفاعل والمفعول ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف .

---

[١] الاستراباذي (ت ٦٨٨ هـ) ، رضي الدين محمد بن الحسن ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق : نور الدين الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد ، .بيروت : دار الكتب العلمية ، (د.ت) (د.ط) ، ج١ ص١ .

[٢] ابن عصفور (٦٦٩هـ) ، أبو الحسين علي بن مؤمن بن محمد (١٩٩٦م) ، الممتع الكبير في التصريف، (تحقيق فخر الدين قباوة) ، ط١ ، ص٣٣ ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، لبنان.

[٣] ابن عقيل (٧٦٩هـ) ، بهاء الدين عبدا لله بن عقيل العقيلي(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) ، المساعد في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد كامل بركات ، ج٤ ، ص٥ ، التراث الإسلامي ، مكة المكرمة .

[٤] الصبان (١٢٠٦هـ) ، محمد بن علي الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، (تحقيق طه عبد الرؤوف سعد) ، ج٤ ، ص ٣٣٢-٣٣٣ ، المكتبة التوفيقية (د.ط.د.ت)

وأشار حسن هنداوي في كتابه مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع الهجري إلى مفهوم التصريف ، فوجد أنها تدور حول الأمور الآتية [١] :-

١) التصريف : هو البحث في أحوال الكلم في العربية :- الأسماء والصفات والأفعال الصحيحة والمعتلة ، وما قيس على ابنية كلام العرب .
٢) التصريف : هو بناء كلمة لم تنطق بها العرب على مثال كلمة وردت عنهم ، كبنائك من (ضرب) على وزن (جعفر) ، نقول : (ضَرْبَبَ) ، فتغير حركات أحرف ضرب ونظم أحرفها على حركات جعفر هو التصريف ، وهذا ما كان القدماء يطلقون عليه تارة (مسائل التصريف ..وتارة مسائل التمرين ، وتارة ثالثة مسائل البناء ، ورابعة ابنية الصرف .
٣) التصريف : هو أن تصير الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصيغة ، وهذا يندرج تحته القياس اللغوي ، والاشتقاق وأبواب التصريف المعروفة من إعلال وإبدال وزيادة وحذف وإدغام ونحوها.
٤) التصريف : هو ما عُرض في أصول الكلام من التغير .
٥) التصريف : هو صوغ الأمثلة المختلفة ، من ماضٍ ومضارع واسم فاعل واسم مفعول ونحوها من الجذر الأصلي.

ومن علماء اللغة المحدثين الذين عرّفوا الصرف الشيخ أحمد الحملاوي في قوله [٢]: " فإن النحو يهتم بآخر الكلمة والصرف يهتم ببنيتها والنحو تُعْرَف به أحوال الكلمة المتنقلة في حين أن الصرف لمعرفة أنفس الكلمات الثابتة ...وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الدخيلة عليه " وقال [٣]: " والصرف اصطلاحا : بالمعنى العملي تحويل الأصل الواحد إلى أمثله مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها كاسمي الفاعل والمفعول واسم التفضيل والتثنية والجمع إلى غير ذلك وبالمعنى العلمي : علم بأصول يعرف بها أحوال ابنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء ".

---

[١] هنداوي ، حسن، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ، دمشق : دار القلم ، (١٤٠٩-١٩٨٩م) ط ١ : ص ١٥- ١٦ .

[٢] الحملاوي ، أحمد، شذا العرف في فن الصرف ، قدم له وعلق عليه : د.محمد عبد المعطي وخرج شواهده أبو الأشباه أحمد بن سالم ، الرياض : دار الكتب ، (د.ت)(د.ط) : ص١٤ – ١٥ .

[٣] الحملاوي ، أحمد ، شذا العرف في فن الصرف ، ص ٤٩ .

وعرّفته خديجة الحديثي[١] : الصرف اصطلاحاً : " له معنيان عملي وهو تحويل الأصل إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة ، لا تحصل إلا بها " والثاني علمي : " وهو علم بأصول تعرف بها أحوال ابنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء " .

وفرق عبد الصبور شاهين بين الصرف والتصريف من خلال التعريف[٢] : "الصرف علم بأصول يعرف بها أحوال ابنية الكلمة التي ليست بإعراب " وعرّف التصريف بأنه : " تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تخص إلا بها " ويقول محمد عبد المعطي في مقدمة كتاب شذا العرف[٣] : " إن الصرف والتصريف في الأصل مصدران لصَرَفَ وصرّف ، يدور معناهما حول التحويل ، والتغيير ، والتقليب ، ويقال : صَرَفته عن وجهه صرفاً إذا رددته وحولته ، ويقول : إن (تصريف) أبلغ في الدلالة على التغيير من (صَرْف) ؛ لأن زيادة المبني تؤدي إلى زيادة المعنى غالباً " .

ويستخدم عبد القادر عبد الجليل مصطلح التصريف والصرف في كتابه (علم الصرف الصوتي) ، فيقول[٤] : " فإن عبّر بعض أهل اللغة ب (الصرف) مراعاةً للأصلي ، وأنه اللفظ الموازن والأكثر اختصاراً ، (النحو) وهي عبارة أهل الصرف ، وابن مالك عدا متقدميهم ، ومن عبّر بـ (التصريف) فبالنظرة إلى كثرة التحولات المرافقة لطبيعة هذا العلم وهو مُتَّجَهُ القوم من زمن الخليل حتى زمن ابن مالك ، وابن الحاجب ". ويتضح مما سبق أنَّ مصطلحا الصرف والتصريف يؤديان نفس المعنى، ولكن بنية (صَرْف) مصدر من الفعل الثلاثي صَرَف ، وبنية (تصريف) مصدر من الفعل الرباعي (صرّف) ، وأُستُخدِمَ مصطلح التصريف من زمن الخليل إلى زمن ابن مالك وابن الحاجب ، اللذين استخدما مصطلح الصرف ، أي أن التصريف استخدمه القدماء قبل ابن مالك وابن الحاجب ، ومصطلح (صَرْف) أُستِخدِمَ متأخراً ليكون أكثر اختصاراً لمصطلح النحو .

---

[١] الحديثي ، خديجة (٢٠٠٣م) ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة ، بيروت : مكتبة لبنان، ط١، ص١٩.

[٢] شاهين ، عبد الصبور(١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) ، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديد في الصرف العربي، ص٢٣، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[٣] الحملاوي ، أحمد ، شذا العرف ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

[٤] عبد الجليل ، عبد القادر، علم الصرف الصوتي ، (Morpho- phonology)، أزمنة للنشر والتوزيع ، عمان : شركة الشرق الأوسط للطباعة (١٩٨٨م) ،(د.ط)، ص٣٦ .

مفهوم الدرس الصرفي الحديث :

هو فرع من فروع اللسانيات ، ومستوى من مستويات التحليل اللغوي ، ويعنى بتناول البنية التي تمثلها الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية التي تؤدي معاني صرفية أو نحوية ، ويطلق الدارسون المحدثون على هذا الدرس مصطلح المورفولوجي (morphology) ، " وهو ذلك العلم الذي يتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية "[١].

وتعرّف القواميس الأوربية الحديثة علم الصرف بأنه : " البحث في نشأة الكلمات و التغيرات التي تطرأ على مظهرها الخارجي في الجملة [٢].

فالصرف العربي من خلال هذا التعريف يتناول البنية الشكلية للكلمة ، أو الصيغ من خلال العلامات الداخلة عليها ، والتي تميزها عن غيرها من الكلم ، والتي تعطيها مدلولاً جديداً ومن خلال الميزان الصرفي والعلامة اللغوية ، فهما المنهجان الرئيسان في التحليل الصرفي للكلمة العربية .

والمصطلح الأساس في التحليل الصرفي الحديث هو: مصطلح المورفيم (MORPHEM) أي الوحدة الصرفية ، فالباحث اللغوي يحاول تقسيم السلسلة الكلامية إلى عناصرها المكونة ، ثم يصف هذه العناصر ، وبعد هذه المرحلة يتم التعرف على الوحدات الصرفية .

المورفيم : هو الوحدة الصرفية ، وهي أصغر وحدة في بنية الكلمة تحمل معنى أو لها وظيفة نحوية في بنية الكلمة ، وقد عرّف اللغوي بلومفيلد المورفيم بأنه : " صيغة لغوية لا تحمل أي شبه جزئي في التتابع الصوتي والمحتوى الدلالي مع أية صيغة أخرى " ومعنى هذا الكلام أن الباحث في تقسيمه للسلسلة الكلامية يقسم الكلمة إلى أجزائها الحاملة للمعنى ، أو الوظيفة النحوية ، وهذه الأجزاء الحاملة للمعنى لا يمكن تقسيمها إلى أجزاء أصغر منها ذات معنى ، أو وظيفة نحوية[٣] .

---

[١] عبد المقصود ، محمد عبد المقصود ، دراسات البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ، ،بيروت : الدار المعرفية للموسوعات (٢٠٠٦م) ط١، ص٩٣ .

[٢] البكوش : الطيب ، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، (د.ط)، (د.د) (١٩٩٢) : ص ١٧.

[٣] ينظر ، حجازي ، محمود فهمي ، مدخل إلى علم اللغة ، ص٩٠، دار قباء ، القاهرة.

المصطلحات التي تواضع العلماء على استعمالها في علم المورفولوجيا[١] :

١- **المورفولوجيا (MORPHOLOGY)** : ويسمى علم الصرف عند المحدثين ، وهو علم يتناول الناحية الشكلية للصيغ ، وعلاقاتها التصريفية والاشتقاقية بما يتصل بصوغها من إضافة ملحقات في أولها تسمى صدوراً ، وفي أثنائها تسمى أحشاء ، وفي آخرها تسمى أعجازاً.

٢- **اللغة التركيبية (SYNTHETIC)** : وهي التي تجمع عدة معانٍ في كلمة واحدة ، ومن هذا النمط في لغتنا العربية قولك : (سنكتب) ، دللت على المستقبل والمتكلمين الذين سيقومون بالكتابة وعلى فعل الكتابة وزمانه بكلمة واحده اتصلت بها سابقتان السين والنون .

٣- **اللغة التحليلية (ANALYICAL)** : هي اللغة التي تعبر عن المعاني المنفصلة بكلمات يمكن أن تستعمل مستقلة ، ومن هذا الضرب في اللغة الإنجليزية ، إذ تعبر بوضع كلمات ؛ لتدل على معنى كلمة (سنكتب) مثلا (WE WILL WRITE) .

٤- **المورفيم (MORPHEME)** : المورفيمات ألفاظ تدل على المعاني الرابطة بين الماهيات ، والمورفيم الواحد يسمى " وحدة صرفية " ، ومثال ذلك سين الاستقبال ونون نكتب وألف اسم الفاعل كاتب .

٥- **الصدور – أو السوابق (PREFIXES)** : هي المورفيمات التي تلصق ببدايات الألفاظ ومثالها (Un) الدالة على النفي في الإنجليزيّة في نحو UNABLE ، وهمزة التعدية في العربية نحو أكرم .

٦- **الأحشاء (الأثناء) (INFIXES)** : هي المورفيمات التي تتوسط حشو الكلمة ، وقد تكون تغيراً في الأصوات مثل (FOOT – FEET) ، أو زيادة مثل (RED – READ) ، أو حذفا من الحشو مع زيادة العجز مثل (SLEEP – SLEPT) .

---

[١] ينظر، طليمات ، غازي مختار ، في علم اللغة ، ص ١٦٣ – ١٦٤ ، دمشق : دار طلاس . ينظر : هنداوي ، حسن، مناهج الصرفين ومذاهبهم : ص٢١ . وينظر : كمال الدين ، حازم علي ، نظرية القوالب من نظريات علم اللغة الحديث ، القاهرة : مكتبة الآداب : ص ٢٥- ٢٦ .

٧- **الأعجاز أو اللواصق (SUFFIXES)** : هي المورفيمات التي تلحق أواخر الكلمات ، مثل (REN) و (S) ، وكلتاهما تفيد الجمع في نحو (BOYS & CHILDREN).

موضوع علم الصرف قديماً وحديثاً

عرض ابن عصفور(ت٦٦٩هـ) للموضوعات التي يدرسها علم التصريف ، والموضوعات التي لا يدخلها في " باب تميز ما يدخله التصريف " ، فقال : [١] " اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء وهي : الأسماء الأعجميـــة التي عجمتهـــا شخصية كـ : اسماعيل ونحوها ؛ لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة ، والأصوات كـ (غاق) وهو صوت الغراب ، ونحوه؛ لأنها حكاية ما يصوت به وليست لها أصل معلوم ، والحروف وما شبّه بها من الأسماء المتوغلة في البناء ، نحو (من) و (ما) ؛ لافتقارها، بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها ، فكما أن جزء الكلمة الذي هو حرف الهجاء لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلته ، وقد جاء بعض الكلمات المبنية مشتقاً ، نحو : (قطُّ) ؛ لأنها من قططتُ أي قطعت ؛ لأن قولك : (ما فعلته قطُّ) معناها فيما انقطع من عمري ، وكذلك (ذا) و (ذي) و (الذي) ونحو ، ذلك مما يدخله التحقير ، ويُستعمل استعمال المتصرف ، وليس ذلك بكثير وكلَّما كان الاسم من شبه الحرف أقرب كان من التصريف أبعد ...وما عدا ما ذكر من الأسماء العربية والأفعال يدخله التصريف ". ويقول ابن مالك[٣] (٦٧٢هـ) فيما يدخله التصريف: "ومتعلِّقهُ من الكلمات الأسماء التي لا تشبه الحروف والأفعال" .

فعلم الصرف يدرس الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ويهدف علم الصرف من بحثه هذا إلى أمرين[٣] :-

---

[١] ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ) ، الممتع الكبير في التصريف ، مصدر سابق، ص٣٥

[٣] ابن مالك (٦٧٢هـ)، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك ، إيجاز التعريف في علم التصريف ، تحقيق : حسن أحمد العثماني ، بيروت : مؤسسة الريان(١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) : ص٣ .

[٣] أبو المكارم ، علي ، التعريف بالتصريف ، القاهرة : مؤسسة المختار للنشر والتوزيع(١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م) ، ط ١ ، ص٢٧ .

١- معرفة القواعد التي تنظم بنية هذه الكلمات ، وتحدد خصائص الصيغ المستعملة بها ، كما يحاول معرفة القواعد التي تربط بين مجموعات كلمات ، مثل : كتب ، يكتب كاتب ، كُويتِب ، كتاب ، كَتَبه ، كاتِبون ، كِتَابَة ، مَكْتَب ، مَكْتُوب ونحوها .

٢- استخدام هذه القواعد ؛ لابتكار صيغ تعبر عما يجدُّ في حياة المجتمع ، وبذلك يسهم هذا العلم في تطوير اللغة ؛ للوفاء باحتياجات المجتمع .

ويقول الشيخ الحملاوي[١] : " موضوع علم الصرف الألفاظ العربية من حيث تلك الأحوال كالصحة والإعلال والأصالة والزيادة ونحوها ، ويختص بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ، وما ورد في تثنية بعض الأسماء الموصولة واسماء الإشارة وجمعها وتصغيرها فصوريّ لا حقيقي".

أما موضوع علم الصرف الحديث فقد تحدث عنه تمام حسان في قوله[٢] : " وأما النظام الصرفي للغة فهو مكون من ثلاث دعائم مهمة " ، وهي :-

(١) مجموعة من المعاني "الصرفية التي يرجع بعضها إلى "التقسيم" كالاسمية والفعلية والحرفية ويرجع بعضها الآخر إلى "التصريف " كالإفراد وفروعه والتكلم وفروعه والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير ويرجع بعضها الثالث إلى مقولات الصياغة الصرفية كالطلب والصيرورة والمطاوعة والألوان والأدوات والحركات والاضطراب أو إلى العلاقات النحوية كالتعدية والتأكيد وهلّم جر.

(٢) طائفة من المباني morphemes تتمثل في الصيغ الصرفية وفي اللواصق والزوائد والأدوات فتدل هذه المباني على تلك المعاني أحياناً بوجودها أيجابياً وأحياناً بعدمها سلباً وهو ما يسمونه zero morpheme ويسميه النحاة الدلالة العدميّة وهي نفسها دلالة الحذف والاستتار والتقدير والمحلُّ الإعرابي عندهم .

---

[١] الحملاوي ، أحمد ، شذا العرف ، ص ٤٩ . ينظر : الحديثي خديجة ، أبنية الصرف ، ص ٢٦ . ينظر : عبد الحميد ، محمد محيي الدين ، دروس في التصريف ، صيدا ، بيروت : المكتبة العصرية (١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، (د.ط) : ص٥ .

[٢] حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ، ، الدار البيضاء المغرب : دار الثقافة (١٩٩٤م) ، ط ١ ، ص٣٥ - ٣٦.

(٣) طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية ، وأخرى من المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى والمعنى ويبنى المبنى كالعلاقة الإيجابية بين "ضرْب" و "شهْم" من حيث تشابهها في الصيغة فهي "فَعْل" فيها وكالمقابلة التي تتمثل في القيمة الخلافية بين أحدهما والآخر من جهة المعنى فأولهما " مصدر " وثانيهما " صفة مشبهه" وتفرق اللغة بين الكلمة وصاحبتها بمثل هذه المقابلات كاعتبار التجرد في مقابل الزيادة والصيغة في مقابل الصيغة الأخرى والتكلم في مقابل الخطاب والغيبة ، والاسمية في مقابل الفعلية والتذكير في مقابل التأنيث وكالمذكر في مقابل المؤنث والمتكلم في مقابل المخاطب والغائب والاسم في مقابل الفعل فالمقابلة كما تكون بين المعنى والمعنى كالتذكير والتأنيث مثلاً تكون بين المبنى والمبنى وهذه المقابلات هي عصب النظام الصرفي فلا يتصور نظام دونها " .

وأشار رمضان عبد التواب إلى موضوع الصرف حديثا في قوله[١] : " موضوع الصرف حديثاً هو دراسة البنية أو البحث في القواعد المتصلة بالصيغ واشتقاق الكلمات وتصريفها وتغيير ابنية الألفاظ للدلالة على المعاني المختلفة " .

---

[١] عبد التواب ، رمضان ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، القاهرة : مكتبة الخانجي (١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م) ط٣ ، ص١٠ . ينظر : نهر ، هادي ، الصرف الوافي . ص١٢ .

الفصل الأول

==========

- **مناهج التحليل الصرفي عند علماء العربية :-**

- المبحث الأول :- الميزان الصرفي

- المبحث الثاني :- العلامة اللغوية

- المبحث الثالث :- جداول المبنيات

- المبحث الرابع :- التحليل الصرفي في الاسمية

- المبحث الخامس :- الإلحاق

- المبحث السادس :- القلب المكاني

- المبحث السابع :- الإبدال

- المبحث الثامن :- الإعلال

مناهج التحليل الصرفي عند علماء العربية

تعددت مناهج التحليل الصرفي للكلمات ، وقد تداخلت فيما بينها ، معللة القاعدة اللغوية في الصرف العربي ، وهذا التعدد لا يمثل تناقضا فيما بينها بل كانت أكثر إيضاحاً للقاعدة اللغوية ، والتنظير اللغوي للصرف العربي ، وهناك مناهج رئيسة اعتمد عليها علماء اللغة العربية في تشكيل القاعدة اللغوية للتقعيد الصرفي ، وتتمثل في ثلاثة مناهج رئيسة ، هي : الميزان الصرفي ، والعلامة اللغوية ، ومنهج الجداول التصريفية كالمبنيات . وهناك مناهج غير أساسية في الكلمات التي خالفت بعض الشروط في القاعدة الصرفية ، وتتمثل في الاسمية ، والإلحاق ، ومنهج القلب المكاني . وهناك مناهج بديلة ، ولكن لها اتصال مباشر بالمناهج الرئيسة وهي منهج الإعلال والإبدال[١] ، وسنوضِّح هذه المناهج للوصول إلى الغاية المنشودة في إبراز موضوع البحث ، في العلامة اللُّغوية وأثرها في التحليل الصرفي ؛ لأن هذه المناهج لها علاقات متبادلة فيما بينها ، وتناوبت على تحليل الظاهرة اللغوية الصرفية ، وكان للعلامة دور بارز في فك الالتباس في بعض القواعد الصرفية ، فمثلاً في الميزان الصرفي لبعض الأبنيةكان هناك تشابه ، فتتدخل العلامة لحلّ هذه المشكلة من خلال وسم هذه الأبنية، ليستطيع ابناء اللغة أو غيرهم من تميز الكلم ، وفهم القاعدة الصرفية ، وسيوضِّح هذا الموضوع من خلال استقراء أبواب الصرف العربي في الفصول اللاحقة .

---

[١] ينظر: عبد الدايم، محمد عبد العزيز، النظرية اللغوية في التراث العربي ، القاهرة : دار السلام (٢٠٠٦م) ط١، ص١٦٥-١٦٧.

- **المبحث الأول : الميزان الصرفي**

أشار سيبويه (١٨٠هـ) في كتابه إلى الميزان الصرفي في قوله[١] : " وهذا ما يسميه النحويون التصريف والفعل " ، فاستخدم منهج الميزان اللغوي في تحليل الكلم والأبنيةمن الأسماء والأفعال ، وقصد بالفعل أحرف الميزان (ف ع ل) . وجاء في الشافية في علم التصريف لابن الحاجب (٦٤٦ هـ) تعريفٌ للميزان الصرفي " : ويعبر عنه بالفاء والعين واللام وما زاد بلامٍ ثانية وثالثة ويعبر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال ... " [٢]، وجاء في كتاب ارتشاف الضَرَب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) " وقد اصطلح النحاة على أن يزنوا بلفظ الفعل ، فقابلوا أول الأصول بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام ، فإن زادت الأصول كررت اللام عند البصريين ، ومذهب الكوفيين أن نهاية الأصول ثلاثة وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادتها ، واختلفوا ، فقائل لا يزن ، وقائل يزن ، وينطق في الوزن بلفظ الزائد ، وقائل يزن ، ويجعل الزائد ما قبل الآخر ، فيجعل وزن (جَعْفر) (فَعْلاً) ، وقائل يزن كوزن البصريين مع اعتقاد ما زاد على ثلاثة ؛ ولذلك كرر اللام ، وقال الفرّاء : إن بقي حرف تركه بلفظه فوزن (جَعْفر) (فَعْلَل) إن جعلت الثلاثة مقابلة الفاء والعين واللام ، وإن جعلت الثلاثة الأخيرة في مقابلتها قلت : (جَعْفَل) أو في مقابلة الأولين والآخرين قلت (فَعْفَل)[٣] .

---

[١] سيبويه، الكتاب ، ج ٤، ص ٢٤٢.

[٢] ابن الحاجب تـ(٦٤٦)، جمال الدين أبي عمر عثمان بن عمر الدّوني النحوي ، (١٩٩٥م)، الشافية في علم الصرف ويليها الوافية نظم الشافية للنيسابوي ، دراسة تحقيق :حسن أحمد العثمان، ط١، ص ٦، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .

[٣] أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) ، أثير الدين بن أبي الحجاج محمد بن يوسف بن علي بن يوسف النفري (١٩٩٨م) ، ارتشاف الضَرَب من لسان العرب ، تحقيق رجب عثمان محمد وراجعه رمضان عبد التواب، ط١، ص ٢٨-٢٩، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

إن دراسة اللغويين للصرف العربي والكلمات المفردة احتاج إلى معيار أو مقياس يقيسون إليه هذه الكلمات ؛ حتى يتمكنوا من صياغة القواعد التي يصوغونها بشكل عام دون أن تكون مرتبطة دائماً بكلمات بعينها لا تتجاوزها إلى غيرها [١].

ولما كانت معظم الكلمات في اللغة العربية ثلاثية ، سواء أكانت اسماءً أو أفعالاً ، أوجب الصرفيون أن يكون المعيار الذي يقيسون به هذه الكلمات ثلاثياً أيضاً ، وهكذا انتهى الصرفيون إلى ما اسموه (بالميزان الصرفي) ، وجعلوا حروفه ثلاثة هي (الفاء) و(العين) و(واللام) ، وهم يقابلون كل حرف من الكلمة الثلاثية بحرف من هذه الحروف الثلاثة ، فالحرف الأول من الكلمة يقابل عندهم الفاء ؛ ولذلك يعبرون عنه (بفاء الكلمة) ، والحرف الثاني تقابل العين ؛ ولذلك يقولون عنه (عين الكلمة) ، والحرف الثالث يقابل اللام ؛ ولذلك يصطلحون عليه بـ(لام الكلمة) ، ثم يحركون كل حرف من هذه الحروف الثلاثة الفاء والعين واللام بالحركات التي توجد في الكلمة الموزونة [٢].

وقد جعلوا (ف ع ل) ميزاناً لهم ؛ لأن مخارج الحروف ثلاثة هي : الحلق ، واللسان ، والشفتان فأخذوا (الفاء) من الشفة ، و(العين من الحلق ، و(اللام) من اللسان ؛ ولأن الفعل أعمّ الأحداث اذ يصدق على كل حدث أنه (فعل)[٣] .

الميزان الصرفي مقياسٌ وضعه علماء العرب لمعرفة أحوال بنية الكلمة وهو أحسن ما عُرف من مقاييس في ضبط اللغات ويسمى " الوزن " في الكتب القديمة أحياناً " ومثالاً " فالمثل هي الأوزان[٤].

وأما تسمية (فعل) وما تغير منها تبعاً للكلمة (وزناً) أو (زنة) ؛ فلأن لفظ (فعل) صيغ لبيان الهيئة المشتركة ، أو الوزن المشترك بين الكلمات بالصفة التي يقال لها الوزن ، فكما أن الوزن الذي يستعمل في السلع مقدار معين يبين له الكمية المشتركة بين الأشياء لنسبة بعضها من الآخر ومقداره ،

---

[١] أبو المكارم ، علي(٢٠٠٧م-١٤٢٨) ، التعريف بالتصريف ، ط١، ص ٤٣، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة.

[٢] أبو المكارم ، علي(٢٠٠٩م- ١٤٣٠هـ) ، التعريف بالتصريف ، ص ٤٤ . وينظر : الغامدي ، محمد ربيع ، محاضرات في علم التصريف ، ط٣ : ص٤ ، (د.د) . وينظر : نهر هادي ، الصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية ، الأردن ، اربد : عالم الكتب الحديث ط١ : ص ١٦ .

[٣] الحديثي ، خديجة ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ،ص ٨٨.

[٤] الراجحي ، عبده ، التطبيق الصرفي : ص ١١ . وينظر: نهر، هادي ، الصرف الوافي : ص ١٧ .

كذلك جعلت (فعل) الصورة والهئية التي تقاس بها هيئة الكلمة ، ومقدارها بالنسبة إلى كلمة أخرى ، فقولنا : (ضَرَبَ) على وزن (فَعَلَ) وَ " نَصَرَ" على الوزن نفسه ، يدل على أن ضَرَبَ ونَصَرَ مشتركتان في الهيئة أو المقدار الذي هو عدد الحروف والحركات في (فَعَلَ) ، أمّا إذا قلنا إن وزن (قَتَل) (فَعَل) ووزن (قاتل) (فاعل) قد بينا أن بين اللفظين اختلافاً بزيادة أحدهما على الآخر ، ولا يقصد بقولنا أن (فَعَـل) هي الصيغة المشتركة بين الألفاظ في وجـود (الفــاء) و(العين) و(اللام) فيها، وإنما المقصود أنّها صيغت لتكون أداة لتبين بواسطتها الهيئة المشتركة بين الألفاظ ، بخلاف قولنا (ضَرَب) و(نَهَر) و(قتل) فإنها لم توضع من أجـل تبيان تلك الهيئة ، بل صيغت لمعاينها المعلومة التي تفهم منها[١] .

وفائدة الميزان الصرفي بيان حال الكلمة ، وما طرأ عليها من تغييرات ، وما فيها من أصول وزوائد ، بأخصر عبارة ، وأوجز لفظ ؛ لأن صناعة التصريف شبيهةٌ بالصياغة ، فالصائغ يصوغ الأصل الواحد أشياء مختلفة ، والصرف يحول المادة الواحدة إلى صور مختلفة ، فلهذا احتاج الصرفيّ في صناعته إلى ميزان يعرف به عدد حروف المادة وترتيبها ، وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات ، وما طرأ عليها من تغيير ، كما احتاج الصائغ إلى ميزان يعرف به مقدار ما يصوغه من أصلهِ [٢] .

اللغة العربية لا تقتصر على الكلمات الثلاثية ، بل فيها كلمات أخرى تزيد حروفها على ثلاثة أحرف ، مثل : (جعفر وكاتب وموضوع وجميل ...) وقد رأى الصرفيون أن الكلمة التي يزيد عدد حروفها على ثلاثة أحرف لا بدّ من دراسة سبب الزيادة فيها :

أ – إذا كانت ناشئة من أصل وصيغتْ الكلمة على أكثر من ثلاثة أحرف زيد في الميزان عدد من العلامات على فعل مقابل هذه الزيادة ، فإذا كانت رباعية زيدت لام واحدة ، نحو: دحرج وجعفر ، فكلاهما على وزن (فَعْلَل) ، وإذا كانت الكلمة خماسية زيدت لامان ، ولا تكون الكلمة خماسية الأصول إلا إذا كانت اسماً مثل جَحْمَرِش على وزن (فَعْلَلِل).

---

[١] الحديثي ، خديجة ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، ص٨٩.

[٢] عضيمة ، محمد عبد الخالق(١٩٩٩م/١٤٢٠هـ) ، المغني في تصريف الأفعال ، ويليه كتاب اللباب من تصريف الأفعال ط٣، ص٣٥، دار الحديث ، القاهرة

ب – إذا كانت الزيادة على ثلاثة أحرف ؛ بسبب تكرار حرف أصلي من حروف الكلمة الثلاثية (حبّب) و (علّم) ، فإن الزيادة الأولى ناشئة من تكرار حرف الباء ، وفي الثانية من تكرار حرف اللام، يوجب الصرفيون أن يكرر ما يقابل هذا الحرف في الميزان ، وعلى ذلك تكون الكلمتان على وزن (فعّل) بتضعيف العين .

ج – وإذا كانت الزيادة بسبب حرف أو أكثر من حروف عشرة تجمعها ، نحو : (سألتمونيها) زيدت في الميزان الصرفي الحروف نفسها ، فمثلاً (أنضج) على وزن (أفعل) وشارك على وزن (فاعل) وانجاب على وزن (انفعل) .... [١].

وإذا كان الزائد مبدلاً من تاء الافتعال ، نطق به نظراً إلى الأصل ، فيقال في وزن (اضطرب) و(اصطبر) و(ازدهر) و(ازدجر) (افتعل) ، إذ إنَّ الفعل اضطرب أصله (اضتَرب) مأخوذ من الضرب أي من (ضارب) مصوغ على وزن (افتعل) بزيادة همزة الوصل والتاء على حروفه الأصول ، فلما استثقل النطق بـ (اضترب) أبدلت التاء طاءً ؛ لتناسب حرف الضاد المفخم فصارت (اضطرب)[٢] .

وإذا حذفت أحد حروف الكلمة الأصلية حُذِفَ ما يقابل هذه الأحرف في الميزان ، فمثلاً : (قُلْتُ) على وزن (فُلْتُ) و(بِعْتُ) على وزن (فِلْتُ) وقِ رأسك (من وقى) على وزن (عِ) و (عِ الدرس) من (وعى) على وزن (عِ) وهكذا .....[٣]

ويعامل الحرف المعتل معاملة الصحيح في مقابلته لحروف الميزان الثلاثة إذا وقع أصلاً من أصول الكلمة ، وإذا كان الحرف المعتل متحركاً في الكلمة الموزنة ، مثل (وعد) و (وصل) و(حور) و(أيس)، حُرّك ما يقابله في الميزان بحركته نفسها . وإذا كان الحرف المعتل ساكناً بسبب ثقل الحركة منه وفقاً لقواعد الإعلال بالنقل أو بالتسكين ، فإن مقابله في الميزان يجب أن يأخذ ما كان يستحقه من

---

[١] أبو المكارم ، علي ، التعريف بالتصريف ، ص ٤٤ . وينظر : عبد الله ، رمضان ، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، ، القاهرة : مكتبة بستان المعرفة ، ط١ ، ص ٣١-٣٣ .

[٢] الغامدي، محمد ربيع ، محاضرات في علم التصريف ، ص ٥ . ينظر : الضامن ، حاتم صالح ، الصرف ، الإمارات العربية المتحدة ، دبي : مركز جمعية الماجد راشد للثقافة والتراث : ص ٢١ .

[٣] نهر ، هادي ، الصرف الوافي ، ص ١٨.

حركة دون النظر إلى سكونه العارض ، ومثال ذلك (صال) على وزن (فَعَلَ) ، ويَصُول على وزن (يَفْعل) بسكون الفاء ، وضم العين ، ويبيع على وزن (يَفْعَل) بسكون الفاء وكسر العين [١].

وإذا حصل قلبٌ مكاني في الموزون حصل أيضاً في الميزان ، ويقصد بالقلب المكاني : تغير ترتيب الفاء والعين واللام في الكلمة بتقديم العين على الفاء ، أو اللام على الفاء أو العين ، وهكذا .... ذلك أن بعض العرب نطقوا بكلمة (يئس) مثلاً (أيس) ، فقدَّموا عين الكلمة على فائها ، فوزن أيس إذاً هو (عفل) ، ومما روج في لغة العرب فيه قلب مكاني (ناء) مقلوب (نأى) موزونه (فَلَعَ) ، و(حادي) مقلوب(واحد) فوزنه (عالف) ، و(جاه) مقلوب (وجه) وزنه عفل[٢] .

وأشار محمد عبد العزيز الدايم إلى أقرب المناهج اللغوية الغربية للميزان الصرفي ، يقول[٣] : " يعدُّ الميزان الصرفي قريب الصلة بمنهج الوحدة وهو التغير الذي يقوم على رصد تغيرات الكلمة حيث تحول إلى أخرى اشتقاقاً وتصريفاً فبمنهج الوحدة – التغير يحلل اشتقاق Men من Man " على صورة

Men ← Man

Man تأخذ تغيراً أو عملية ما ، وهي التي رمز لها بحرف (p) ؛ لاشتقاق الوحدة الثانية (Men) ومثل ذلك في العربية

فاعٍ

قاضٍ ← قضى

ويحلل منهج الميزان الصرفي اشتقاق قاضٍ مثلاً من قضي ببيان أنه على وزن (فاعٍ) ، فنستفيد من ذلك أن لدينا ثلاثة تغيرات ، هي : إعادة ضبط الأصول ، وزيادة الألف ، وحذف لام الكلمة .

---

[١] ينظر ،أبو المكارم ، علي ، التعريف بالتصريف ، مرجع سابق ، ص ٤٧، وينظر نهر ، هادي ،الصرف الوافي، مرجع سابق ، ص ١٩ .

[٢] الغامدي ، محمد ربيع ، محاضرات في علم الصرف : ص ٦ . وانظر : عضيمة ، عبد الخالق ، المغني في التصريف : ص ٤٢.

[٣] عبد الدايم ، محمد عبد العزيز ، النظرية اللغوية في التراث العربي : ص١٧١-١٧٢.

والميزان الصرفي يتفوق على منهج (الوحدة – التغيير) كثيراً من حيث إنه حين يرصد التغيرات يسجلها بصورة تجريدية متميزة ، فتخلص في بيان الجوانب الصرفية المختلفة لبنية الكلمة التي تدخلها التغيرات ، فتصبح المقارنة بين الوزنين كاشفة عن الوجه التي قام فيها التغيير . كما يعدُّ الميزان الصرفي دُرَّة الصرف العربي ، فهذا النموذج يمثل عملاً عربياً خالصاً لا يشترك معهم فيه أحد ، بل مثّل عملهم هذا تحديّاً للعقلية العربية التي لم تألف في الصرف هذا النمط من التجريد [١].

ويشار بالدقة الآلية للميزان الصرفي بالتفريق بين التغيرات الفونولوجية والتغيرات الصوتية ، فلم يسجل الميزان تغيرات الإعلال والإبدال والإدغام ؛ بسبب وعي الصرفيين العرب بالفرق بين هذين النمطين من التغيرات ، وقصرهم على التغيرات الصرفية لا الفونولوجية ، ويعدّ نموذج الميزان الصرفي في هذه النقطة أرقى مما وصلت إليه الفونولوجيا التوليدية التي لا تفرق بين ذلك ، ويقرر اللغويون أن الفونولوجيا التوليدية كما طورها تشومسكي وهال ، قد أُنتُقِدَتْ لفشلها في التفريق بين القواعد الصوتية والصرفية [٢].

ومثال ذك وزن الكلمات (قال ، ازدهر ، ردّ) جاء الأول قال على وزن فعل ؛ لأنه رأى انقلاب قول إلى قال تغييراً صوتياً لا حرفياً – أي ليس في أحرف الكلمة - ، وإن أدى إلى تغيير شكل الفعل ؛ لأنهم لو اعترفوا بالألف القائمة وجعلوا الفعل على وزن فَعَلَ لاحتاجوا إلى ادعاء أصالتها مع أنها لا توجد إلا في الحالات التي تكون فيها منقلبة عن واو أو ياء ، ولو قالوا بزيادتها لادعوا بذلك أن الفعل على وزن ثنائي قد زادت عليه الألف ، وليس في العربية ما يؤكد فكرة الثنائية لهذه الصورة على الأقل ، ولجعلوا في العربية زيادة لغير سبب لفظي أو دلالي .[٣]

وجعلوا الدال في (ازدهر) صورة صوتية لتاء الافتعال ، لما رأوا أن الدال لا تُزاد في مقام الافتعال إلا في سياق صوتي يسمح بالقول إنها محولة عن تاء ، فرأوا أن الافتعال له حرف واحد يحول إلى صورة صوتية مختلفة : دال أو طاء مثلاً بشروط معينة.

---

[١] عبد الدايم ، محمد عبد العزيز ، النظرية اللغوية في التراث العربي : ص ١٧٢.

[٢] المرجع السابق نفسه ،ص١٧٣.

[٣] المرجع السابق نفسه ، ص١٧٦.

وكذلك لم يُبَّنوا بالميزان تغيير الإدغام ؛ لأنهم رأوه خاصاً بالمثلين ، كما في (ردّ) ، أو المتقاربين ، وفيه يحول أحدهما إلى الآخر كما في (ادّراكَ) من (تدارك) بإبدال التاء دالا وإدغامها على حالات المثلين المتقاربين دليلاً على أن هذا التغيير صوتي ، فأخرجوه من الرصد الصرفي بالميزان[١]

• المبحث الثاني : العلامة اللغوية

إنّ اللغة ذات جانب فردي ، إذ هي بالنسبة للفرد رموز ذات دلالة ، وأي فكرة من الأفكار التي تطوف بعقل الفرد أو وجدانه ، لا يمكن أن تتحقق هكذا دون علامات دالة عليها وهادية إليها ، وأهم هذه العلامات الكلمات ، ومن ثم تجعل الكلمات التفكير أمراً ممكناً ، حيث تمنح الوجدان الإنساني صورة لما في الواقع كما يوجد بالفعل أو كما يتصور وجوده ، وهكذا تعفي الكلمات – أو اللغة – الإنسان من اللجوء إلى استحضار الأجسام المادية كلما احتاج للتعبير عنها ، بحيث يصح أن يقال : أنه لولا وجود اللغة لما كان في وسع الإنسان أن يفكر ، ولم يكن في استطاعته أن يحس.[٢]

وجاء في كتاب أبي حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) ارتشاف الضَرَب في لسان العرب إشارة واضحة للعلامات اللغوية عند تعريفه للتصريف ، في قوله : " القول في أحكام العربية (حالة الإفراد) أي الكلمة المفردة أو مبنى الكلمة ، وهي على ثلاثة أقسام الأول ما يكون لها في نفسها، والثاني ما يلحقها من أولها ، والثالث : ما يلحقها من آخرهـا " .[٣]

لقد أشار أبو حيان الأندلسي إلى علامات الأسماء والأفعال ، من خلال هذا التعريف ، وهي العلامات السابقة ، والمبني نفسه يمثل علامة لتفرده بهذه الصيغة ، والعلامات اللاحقة للاسم والفعل .

يمثل منهج العلامة اللغوية أحد النماذج الأساسية لتحليل التركيب الصرفي في الدرس العربي ، إذ يقوم الصرفيون العرب من خلال هذا النموذج برصد التغيرات الصرفية التي تصاحب بعض عمليات

---

[١] عبد الدايم ، محمد عبد العزيز ، النظرية اللغوية في التراث العربي : ص ١٧٧.

[٢] أبو المكارم ، علي ، التعريف بالتصريف ، ص١١

[٣] الأندلسي ، أبو حيان ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ص٢٢.

الصرف ، كالتأنيث بالتاء ، أو التثنية بالألف والنون ، أو الياء والنون وجمعي التصحيح [١]. ويتميز هذا النموذج بأنه لا يفتقر إلى رصد العلامة التي تضاف لإفادة الوجه التصريفي المراد ، بل يرصد مع بيان العلامة التغيرات الصوتية التي تصاحب زيادة العلامة وذلك كما في رصده لتغيرات الأسماء المقصورة والمنقوصة والممدودة في التثنية مثلاً ، وقد أشار اللغويون العرب في فصاحة التغيُّر الفونولوجي لعلامة التثنية أحيانا في أن الاسم المتمكن إن كان صحيح الآخر أو كان منقوصاً لحقته علامة التثنية من غير تغيير ، فنقول في رجل وجارية وقاضٍ " رجلان وجاريتان وقاضيان .

وفي هذا المنهج نقف مع مورفيمين متتاليين في توالٍ محفوظ ، هما جذع الكلمة والعلامة الصرفية.

وتتمثل تطبيقات منهج التحليل الصرفي للعلامة اللغوية في استغراق العمليات الصرفية التصريفية ، أي التي تنقل الكلمات من حالة إلى حالة ، كعملية تغير الاسم من التذكير إلى التأنيث ومن الإفراد إلى التثنية أو الجمع ، كما يرد في عملية النسب الصرفية التي تتم بزيادة حرف النسب [٢].

قد تحدث اللغويون العرب عن علامة تلحق الكلمة ، ولم يبيّنوا ذلك من خلال الوزن الصرفي ولا الجداول التصريفية ، ووصفوا هذه العمليات التصريفية من خلال العلامة اللغوية ، وكأننا مع العلامة مع مورفيمين متتاليين في توال محفوظ ، هما الجذر المعجمي والعلامة الصرفية.

إن سبب تسمية العرب لها بالعلامة يرجع إلى أن هذه المورفيمات تأتي لتُعلِّم الحالة الصرفية للكلمات، فهي للتأنيث والتثنية والجمع ، ونحو ذلك من الحالات الصرفية ، كالمصادر والمشتقات والنسب والتصغير وغيرها ، ولا تأتي العلامات الصرفية في العربية لاشتقاق كلمة من أخرى كما في الإنجليزية بل ترِد من الاشتقاق و التصريف [٣].

يمثل منهج التحليل الصرفي من خلال العلامة اللغوية الموضوع الرئيس في هذا البحث ، وسأقوم بتوضيح مفهوم العلامة اللغوية ، وأنواعها ، ودلالتها ، وعلاقتها بالأصل والفرع في الفصل اللاحق ، من خلال استقراء موضوعات الصرف العربي ؛ لتحديد أنواع العلامات التي استخدمها اللغويون في

---

[١] عبد الدايم ، محمد عبد العزيز ، النظرية اللغوية ، ص١٦٢

[٢] المرجع السابق ، ص١٦٢.

[٣] المرجع السابق ، ص١٦٣.

تحليلهم لأبواب الصرف العربي ، وسأعرض إلى أقوال علماء اللغة القدماء والمحدثين للعلامة اللغوية.

- **المبحث الثالث : جداول المبنيات**

يعدُّ منهج الجداول التصريفية للمبنيات من المناهج الرئيسة في التحليل الصرفي مع المنهجين السابقين (الميزان و العلامة) ، ويعتمد هذا المنهج على حصر مجموعة من الألفاظ في جداول تصريفية بناءً على معنى الوظيفة النحوية ، وهذه المفردات خرجت في التحليل من باب الميزان الصرفي والعلامة اللغوية . وتنحصر الجداول التصريفية للمبنيات في : " الضمائر وتقسيماتها من مخاطب وغائب ومتكلم ومتصل ومنفصل وظاهر ومستتر ، واسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، واسماء الاستفهام ، واسماء الشرط " [١].

وتعدُّ هذه المباني من مورفيمات الجوامد ، والتي لا تنحدر من أصول اشتقاقية ، فكل بناء من هذه الأبنية يكون عبارة عن مورفيم واحد ، قد يكون حراً مثل (كيف) ، وقد يكون مقيداً مثل (هذه) التي دائماً مقيدة بالهاء ، أو مقيدة بالألف والنون كما في كلمة (هذان) ، أو مقيدة بالياء والنون كما في كلمة (هذين) ، أو مقيدة بالألف كما في كلمــة (هذا) [٢].

ومن جداول المبنيات الضمائر : وهي اسم جامد يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب فالمتكلم مثل : أنا والتاء والياء ونحن ، والمخاطب مثل أنت وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنَّ والكاف وفروعها ، والغائب مثل هي وهو وهما وهنِّ والهاء ، وحكم الضمير بأنواعه الثلاثة السالفة ، اسم جامد مبني ، وسبب بنائه لا يثنى ولا يجمع – فلا تدخله العلامة الخاصة بالتثنية أو الجمع – إنما يدل بذاته ، وتكون صيغته بالتثنية أو الجمع ، وتكون صيغته على المفرد المذكر أو المؤنث ، وعلى المثنى بنوعيه

---

[١] انظر، ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، بهاء الدين عبدالله بن عقيل المصري، الهمداني ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة : دار التراث (١٩٨٠) ، ط٢٠، ج١ ، ص٣٤

[٢]شمس الدين، جلال ، الأنماط الشكلية لكلام العرب ، الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية (١٩٩٥م) ، ص٧٣.

المذكر والمؤنث معاً ، وعلى الجمع المذكر أو المؤنث ، ومع دلالته على التثنية أو الجمع لا يسمى مثنى ولا جمعاً [١] .

نلاحظ أن صيغة الضمائر لا تدخلها العلامة الخاصة بالمثنى والجمع ولا الميزان الصرفي ، فمنهج العلامة والميزان الصرفي في التحليل الصرفي لا يطبق على الجداول التصريفية ، فهذه الموضوعات درست من خلال حصرها في موضوعاتٍ خاصةٍ حسب معايير معينة .

والتغيرات التي ترد مع الضمائر ونحوها من المبنيات لا تخضع لقانون صرفي عام يمكن أن يستوفيها، فهي لا تنضبط بعلامة أو وزن ما مما يستلزم تسجيل صورها التصريفية في جداول تجمعها[٢] .

وتصنف هذه الجداول التصريفية إلى الوحدات الصرفية التتابعية morphemes Sequential ، وهي الوحدات التي تكون مكوناتها الصوتية من الأصوات والحركات متتابعة دون فاصل يفصل بين هذه المكونات ، وهذا النوع ما نجده في الضمائر المتصلة بالفعل ، وكذلك في الوحدات الصرفية المقيدة ، وهذه الوحدات التتابعية قد تكون أقرب إلى طبيعة الأوزان في العربية [٣] .

ويعبُّر عن الجداول التصريفية بمصطلح (اسم الجنس) وهو الذي يشمل جميع أفراد الجنس ، فلا يخص بواحد دون آخر ، ومنه الضمائر واسماء الإشارة والأسماء الموصولة واسماء الشرط واسماء الاستفهام ، فهي اسماء أجناس لأنها لا تختص بواحد دون الآخر[٤] .

---

[١] حسن، عباس ، النحو الوافي ، ط٣ ، ص٢١٧، دار المعارف ، مصر .

[٢] عبد الدايم ، محمد عبد العزيز ، النظرية اللغوية ، ص ١٧٩.

[٣] حجازي، محمد فهمي(١٩٩٨م) ، مدخل إلى علم اللغة ، ص٩٣ ، دار قباء ، مصر . ينظر: خليل، حلمي، الكلمة دراسة لغوية معجمية ، ص ٥٤ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية .

[٤] الأسمر ، راجي(١٤١٣هـ-١٩٩٣م) ، المعجم المفصَّل في علم الصرف ، ط١ ، ص١١٤، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان .

- **المبحث الرابع : منهج التحليل الصرفي في الاسمية**

هو من المناهج التكميلية للمناهج الرئيسة في الصرف العربي فيما خرج على منهجي العلامة اللغوية والميزان الصرفي ، وتتمثل الاسمية في اسم المصدر واسم الجمع واسم الفعل ، وهذه الموضوعات الثلاثة خالفت بعض قواعد المصدر والجمع والفعل ، ودرست الألفاظ التي تنطوي تحتها تحت منهج الاسمية .

واسم المصدر هو : ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه بخلّوه من بعض حروف الأصل لفظاً وتقديراً – إذا خالفه بخلّوه من بعض الحروف لفظاً دون التقدير ، فهو مصدر وليس اسم مصدر، نحو : جدال أصلها (جيدال) فحذفت الياء – وممن خالف في بعض حروف فعله دون تعويض ، نحو: (عَوْناً) من (عَاوَن) ، و (عَطَاءً) من (أَعْطى) ، و(وضوءاً) من (توضأ) ، ومصادر أفعالها على التوالي ، هي : (تعاوناً) ، و(إعطاءً) ، و (توضُّؤاً) ، وله تسميات أخرى هي : اسم للمصدر ، واسم في معنى المصدر ، واسم للمعنى الحاصل بالمصدر[١].

واسم الجمع :هو ما يدل على أكثر من اثنين وليس له مفرد من لفظه ، إنما واحدهُ من معناه ، نحو (جيش واحدها : جندي) و(خيل واحدها : فرس) و(قوم واحدها : رجل)[٢]. فاسم الجمع إذاً ما لا واحد له من لفظه ، وليس على وزن خاص بالجموع أو غالب فيها ، نحو: (قوم ورهط) ، أو له واحد، لكنه مخالف لأوزان الجمع ، نحو (رَكْب وصَحْب) ، ونحو: (غُزى) اسم جمع مفرده (غازٍ) ، أو له مفرد وهو موافق له ولكنه مساوٍ له في النسب إليه ، نحو (ركّاب) اسم جمع مفرده (ركوبة) ، ونقول في النسب (ركابيّ) ، وعندهم اسم جنس إفرادي وهو ما يصدق على القليل والكثير ، نحو : (عسل ، لبن ، ماء ، تراب) [٣].

واسماء الأفعال دُرِسَتْ في الصرف العربي في باب الاسمية ، حيث إنها خالفت في تركيبها الأسماء والأفعال والحروف ، وسميت الخالفة ، وعبر ابن جني (تـ ٣٩٥هـ) عنها في قوله " إن هذه الأصوات

---

[١] الأسمر ، راجي ، المعجم المفصَّل في علم الصرف ، ص١٣٠

[٢] المرجع السابق، ص١١٤.

[٣] عبد الله ، رمضان ، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر ، ص ١٢٦.

عندنا في حكم الحروف فالفعل إذاً أقرب إليها ومعترض بين الأسماء وبينها ؛ أو لا ترى أن البناء الذي سرى في باب (صهٍ) و (مَهْ) و(حَيْهَلا) و (رويداً) و (إيه) و (أيها) ، (هلّم) ونحو ذلك من باب (نَزَال ودَرَاك ونَظَار ومَنَاع) إنما أتاها من قبل تضمّن هذه الأسماء معنى لام الأمر لأن أصل (صه) اسم له – وهو أسكت – لتسكت[١].

وتحدَّث تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها عن الخوالف في قوله [٢]: " الخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحيه ، أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما ، والإفصاح عنه " ، فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يسمونه في اللغة الانجليزية Exclamation ، وقسَّمها إلى أربعة أنواع ، منها : (خالفة الإخالة) ، ويسميها النحاة (اسم الفعل) ، ويُقسِّمونها اعتباطاً ودون سند من المبني أو المعنى إلى اسم فعل ماضٍ (كهيهات) ، واسم فعل مضارع (كَوْي) ، واسم فعل أمر (كصهٍ) . وقد أشار تمام حسان إلى أنها قُسِّمتْ اعتباطاً ؛ لأنها خالفت مناهج التحليل الصرفي الأساسية (الميزان والعلامة) ، فدُرِسَتْ وحدها ، وقُسِّمَتْ اعتباطاً تحت مسمى اسم الفعل أو الخالفة .

---

[١] ابن جني(ت٣٩٣ هـ) ، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار، ج٢ ، ص٣٠٠، المكتبة العلمية .

[٢] حسان ، تمام ، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص ١١٣.

- **المبحث الخامس : الإلحاق**

يعدُّ منهج الإلحاق الصرفي من المناهج المكملة للمناهج الرئيسة في الصرف العربي فيما خالف الميزان الصرفي والعلامة اللغوية ، فاستخدام هذا المنهج كثيراً عند اللغويين في تحليلهم لأوزان الاسم والفعل تحت مسمى الإلحاق ، واستُخدِمَ في بعض أبواب الصرف العربي ، منها : الملحق بجمع المذكر السالم ، والملحق بجمع المؤنث السالم ، والملحق بالمثنى ، فيما خالف صياغة هذه الأبنية.

ومثال ذلك في الملحق بالأسماء والأفعال ما ذكره السيوطي ت(٩١١هـ) في باب القول في جملة من الأسماء ألحق بها في الوزن ، ومِثالُ ما أُلحِقَ في فَعْلَل ، نحو : جعفر أُلحِقَ بزيادة ثانية ، مثل : جَوْهَر وضيغَم ، وثالثة : جَدْوَل وعيَّن ، ورابعة : رعْشَن ، وبالتضعيف : مَهْدد وفي الثلاثي الملحق بالخماسي ، مثل فَعَلَّل ، نحو: فَرزدق ألحق به تَمَثوثل وعَقَلْقَل وحَبَرْير[١] .

وفي باب ذكر ابنية الأفعال ، ذكر جميع الملحقات من الأفعال ، فمثلاً في قوله : " والملحق بمزيد الرباعي ملحق باحرنجم ، وجاء على افْعَلْنلْى : اسْلَنقى ، وملحق بتدحرج ، وجاء على تَفَعْلَى : تَقَلَّسى وتَفْعَلت : تَعْفَرت.....الخ " [٢]

وجاء في كتاب السيوطي (٩١١هـ) (همع الهوامع) : " وألحق بالمثنى في الإعراب ألفاظ تشبهه وليست بمثناه حقيقة تفقد شرط التثنية : منها ما يراد به التكثير ، نحو قوله تعالى : (ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ) (الملك :٤) ؛ لأن لمعنى كرّات إذا البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير كرّتين بل كرّات ، ومنها ما هو في المعنى جمع ، كقوله تعالى : (فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) (الحجرات :١٠) ، ومنها ما لا يصلح للمزيد فمن ذلك ما هو اسم جنس ، كالكلْبَتَين لآلة الحدّاد ، وما هو علم كالبحرين والدويكين والحِصنين ، ومنه : اثنان واثنتان وثنتان في لغة تميم سواء أفردا ، نحو : (وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ) (الانعام :١٤٤) أم أضيفا نحو : جاء اثناك أم ركّبا نحو : (فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) (البقرة:٦٠).

---

[١] السيوطي(ت٩١١هـ) ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي(١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، شرحه وطبعه : محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي أبو الفضل إبراهيم ، ج٢ ، ص٣٥، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت.

[٢] السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، مصدر سابق ،ج٢، ص ٤١.

ومنها ما يصلح للتجريد ، ولا يختلف معناه ، كـ (حوالينا) في حديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – (اللهم حوالينا ولا علينا) ، ومنها ما لا يصح لعطف مثله عليه ، وذلك ما كان على سبيل التغليب ، كالأبوين للأب والأم ، والقمرين للشمس والقمر ، والصهرين لأبي بكر وعمر ، وهذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه ، ومنها ما لا زيادة فيه ، وهو كلا وكلتا بشرط أن يضافا إلى ضمير نحو: (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا) (الإسراء:٢٣) . ولا تُسمَّى الكلمات الملحقة بالمثنى مثناة ، وإن أُطلِقَ عليها ذلك فمقتضى اللغة لا الاصطلاح [١].

والمحلق بجمع المذكر السالم " هو ما جمع هذا الجمع على غير قياس" [٢] أي خالف شروط الجمع ، وجاء على غير قياس مخالفاً منهج العلامة اللغوية والميزان الصرفي في اشتقاقه . إذ جاء في كتاب قطر الندى لابن هشام الأنصاريّ (تـ٧٦١هـ)[٣] : "وأما جمع المذكر السالم فإنه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء تقول " جاء الزيْدُون" و" رأيت الزّيْدين" و " مررت بالزَّيْدين" ، فابن هشام أشار إلى علامات جمع المذكر السالم في الواو والنون والياء والنون ؛ لأن جمع المذكر السالم اسم دلَّ على أكثر من اثنين مع سلامة لفظ مفرده ، أي أن العلامات الصرفية فيه تدخل على مفرده ، وقال في الملحق بجمع المذكر السالم" وحملوا عليه في ذلك ألفاظاً " منها " أولو " قال الله تعالى : (وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى) (النور: ٢٢) ، ومنها "عشرون " وأخواتهُا إلى التسعين ، ومنها (أهلون) ، ومنها (وابلون) وهو جمع الوابل وهو المطر الغزير ، ومنها (أرَضْون) بتحريك الراء ، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر ، ومنها (سنون) وبابه ، وهو كل اسم ثلاثي ُذفت لأمه وعُوِّض عنها بهاء التأنيث ولم يُكسَّر، ألا ترى أنَّ أصلها سَنَوٌ أو سَنَةٌ ؛ بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء (سنوات أو سنهات) ، فلما حذفوا من المفرد اللام وهي الواو أو الهاء وعوَّضوا عنها هاء التأنيث أرادوا في جمع التكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم ، أعني مختوماً بالواو والنون رفعاَ وبالياء والنون جرّاً ونصباً ؛ ليكون ذلك جبراً لما فاته عن حذف اللام ، وكذلك القول في

---

[١] ينظر، السيوطي (تـ٩١١هـ) ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي(١٤١٨-١٩٩٨م) ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، ط١، ص١٣٥-١٣٨، دار الكتب العلمية بيروت . وينظر : الغلايني ،مصطفى، جامع الدروس العربية، راجحة عبد المنعم خفاجة ،ج٢، ص ٢٢، المكتبة العصرية ،صيدا ، بيروت.

[٢] الغلايني ، جامع الدروس العربية ، ص ٢٩.

[٣] ابن هشام (تـ٧٦١هـ) ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، قطر الندى وبلُّ الصدى ، ومعه كتاب سبيل الهدى ، بتحقيق شرح قطر الندى تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، ص ٦٥، دار الفكر العربي .

نظائره ، وهي : عضةٌ وعِضُون وعِزَهَ وعِزُون وثُبَةٌ وَثُبُون[١] . ومما حُمِل على جمع المذكر السالم (بنون) وكذلك (عِلِّيُون) وما أشبهه مما سُمِي به من الجموع ألا ترى أن (عِلِّيين) في الأصل جمع العلِّي [٢].

وملحقات جمع المؤنث السالم أو ما اسماه النحاة ملحقات جمع الألف والتاء الزائدتين نوعان ، هما : أولاً هي كلمات لها معنى جمع المؤنث السالم ، ولكن لا مفرد لها من لفظها ، وإنما لها مفرد من معناها ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً ، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير أو غالب فيه (مثل أولات ومفردها ذات) بمعنى صاحبة [٣] ، فملحق جمع المؤنث السالم دُرِس في باب الإلحاق ؛ لأنه خالف شروط صياغة جمع المؤنث السالم ، لعدم وجود مفرد من لفظه ، وليس له صيغة خاصة في جمع التكسير . ومثل (أولات) عند من يلحقها بجمع المؤنث ولا يبنيها على الكسر ، كالإعراب المشهور : يقول جاءت اللاّت تعلَّمْن ، ورأيت اللاّت تعلْمن ، وفرحت باللاتِ تعلّمْن ، فاللاّتِ اسم جمع لكلمة (التي) [٤].

وثانيهما ، ما سُمِيَ بهذا الجمع وملحقاته ، وصار علماً لمذكر أو مؤنث بسبب هذه التسمية بجمع المؤنث السالم وغيره من الجموع الأخرى ؛ للداعي البلاغي الذي يقصده العرب في جاهليتهم وإسلامهم من التسمية بتلك الجموع ، ومن أهم الدواعي : المدح والذم والتلميح ، مثل : سُعادات وزينبات وأشباهها مما صار علماً على رجل أو امرأة ، ومثل : (عرفات) – اسم مكان قرب مكة – ، وأذرعات – اسم قرية في الشام – ، وغير ذلك مما لفظه جمع مؤنث ولكن معناه مفرد مذكر أو مؤنث، وهذا النوع يعرب بالضمة رفعاً وبالكسرة نصباً وجراً مع التنوين في كل الحالات ؛ لمراعاة الناحية اللفظية الشكلية التي جاءت على صورة جمع مؤنث السالم مع أن مدلولهـــا مفرد ، وإنما يثبت التنوين عند عدم المانع الذي يقتضي حذفه ، كوجود (ال) أو الإضافة[٥] .

---

[١] الأنصاري ، ابن هشام ، قطر الندى وبلُّ الصدى: ص ٦٦-٦٧ .

[٢] المصدر سابق ، ص ٦٨،

[٣] عبد العال، عبد المنعم سيد ، جمع التصحيح والتكسير في اللغة العربية ، القاهرة : مكتبة الخانجي : ص ٢١.

[٤] المرجع السابق ، ص٢٢-٢٣.

[٥] المرجع السابق : ص٢٣-٢٤.

- **المبحث السادس : القلب المكاني**

يُعدُّ منهج القلب المكاني من المناهج التكميلية للمناهج الرئيسة ، وهو يستخدم في تحليل بعض الألفاظ التي خرجت عن منهج الميزان الصرفي للتحليل الصرفي ، ويقوم على رصد تقلُّب الحروف بين فاء الكلمة وعينها ولامها .

والقلب لغة : هو تحويل الشيء من وجههِ ، قَلبَه يَقْلُبُه قلباً ، وأَقْلَبه الأخيرة عن اللّحياني ، وهي ضعيفة، وقلبت الشيء فانقلب أي أنكبّ وقلّبته بيدي تقليباً ، وكلامٌ مقلوب. [١]

وفي الاصطلاح ، هو تقديم أو تأخير أحد أصوات الكلمة على الآخر ، وأكثر ما يتَّفق القلب في المعلَّل والمهموز . قد جاء في غيرهما قليلاً ، نحو : أمضحلٌ واكرهفّ ، في اضمحلَّ واكفهرّ [٢].

ويذكر ابن فارس (تـ٣٩٥هـ) القلب المكاني في قوله : " ومن سنن العرب القلب وذلك يكون في الكلمة ، ويكون في القصّة ، فأما الكلمة فقولهم : (جذَبَ، جَبَذَ) و(بَكَلَ، لَبَكَ) وأما الذي في غير الكلمات كقولهم : (أدخلت الخاتم في إصبعي) "[٣] . فالعرب عرفوا القلب المكاني واستخدموه في لغتهم . أمَّا كيفيَّته فجاء في كتاب همع الهوامع للسيوطي (تـ٩١١) كيفية معرفة القلب في قوله : " ويعرف القلب بأشياء : أحدها : الأصل ، بأن يكثر استعمال أحد النظمين ، فيكون الأقل هو المقلوب كما في : لعمري ، ورعملي ، والثاني : الاشتقاق ، بأن يجيء التعريف على أحد النظمين دون الآخر ، كما في شوايع ، وشواعي ، فإنه يقال : شاع يشيع فهو شائعٍ، ولا يقال اشعى يشعي فهو شاعٍ، فعُلم أن شوائع هو الأصل وشواعي مقلوب منه ، والثالث : الصحَّة وعدم الإعلال؛ كما في (أيست) إذ لو لم يكن مقلوباً من (يئس) لوجب إعلاله وإن يُقال: أسيَ ، لتحريك الياء ، وانفتاح ما قبلها، فتصحيحه دليلٌ على قلبه ، والرابع : فإن لم يثبت كون أحد اللفظين أصلاً والآخر مقلوباً منه بدليل ، فكلاهما أصل، نحو: جبذ

---

[١] ابن منظور(تـ٧١١هـ)، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، (د.ت) لسان العرب، ط١، ج١، ص ٦٨٥، مادة قلب ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

[٢] الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ج١، ص٢١.

[٣] ابن فارس(تـ٣٩٥هـ) ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (١٩٩٧م)، الصاحبي في فقه اللغة وسائلها وسنن العرب في كلامها ، علق عليه ووضع حواشيه ، أحمد حسن بسبح ، ط١، ص ١٥٣، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

وجذب، فإن جميع تصاريفهما جاء عليهما ، قالوا: جبذ يجبذ جْبذاً فهو جابذ ومجبوذ، وقالوا : جذب يَجْذب جذباً فهو جاذب ومجذوب "[١] .

يقول السيوطي (تـ٩١١هـ) إن بعض العلماء أنكروا القلب المكاني فيقول : " وذهب ابن درستويه إلى إنكار القلب ، فقال في شرح الفصيح : فأما البطيخ ففاكهة معروفة ، وهي بكسر الباء وتشديد الثاني على بناء (فِعّيل) ، وهي عربية محضة ، وفيها لغة أخرى ، وهي طبّيخ بتقديم الطاء ، وليس عندنا على القلب كما يزعم اللغويون " [٢].

وتناول علماء اللغة القدماء والمحديثون ظاهرة القلب المكاني في العربية ، على الرغم من اختلافهم حول وجود هذه الظاهرة اللغوية ، التي تقوم على تقديم أحد حروف اللفظ الواحد ، أو تأخيرها مع حفظ معناه [٣]. فهي عند إبراهيم أنيس ظاهرة عامة ، تشيع في معظم لغات العالم التي اشتملت على كلمات متحدة المعنى والأصوات مع اختلاف في ترتيب الأصوات وهذه الظاهرة هي في الأصل من أخطاء السّمع بين الكبار أو من أخطاء الأطفال ثم صار الخطأ صواباً [٤].

وقد انقسم العلماء في موضوع القلب المكاني إلى فريقين ، هما :

الأول : يقسِّم أمثلة القلب إلى قسمين ، قسم ممّا يُعدُّ من القلب المكاني ، وهو كلّ صورتين لا تتساويان في التصرّف ، كأن يقع القلب في الفعل ولا يقع في المصدر ، وقسم لا يعدُّ من القلب ، وذلك في الأمثلة التي تتساوى في التصرّف ، كأن يقع القلب في كلتا الصورتين في الفعل واسم الفاعل والمصدر، واسم المفعول ، وكلّ ما كان من هذا القبيل ، يعدّونه من اللغات بحجّة التساوي في التصرف .

---

[١] السيوطي (تـ٩١١هـ) ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٣ ، ص٤٤٢ .

[٢] السيوطي ، (تـ٩١١هـ) ، المزهر في علم اللغة ، ج١، ص٤٨١.

[٣] الجندي، أحمد علم الدين(١٩٨٣م) ، اللهجات العربية في التراث ، ج ٢ ، ص٦٤٧ ، الدار العربية للكتاب

[٤] أنيس، إبراهيم ، (١٩٧٣م) ، في اللّهجات العربية ، ط٦، ص١٤٥، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

الثاني : يَعُدُّ كلَّ كلمة وقع فيها القلب سواء أتساوى تصرّف صورتها أم لم يتساوَ من القلب المكاني ، وبهذا تتّسع عند هذا الفريق دائرة القلب المكاني ، لتشمل أمثلة يخرجها الفريق السابق من دائرة القلب[١] .

وقد قدّم بعض القدماء تحليلاً لأسباب هذه الظاهرة اللغوية نستخلصه من الفائدة التي يحققها القلب المكاني ، فيقول أبو حيّان [٢]: " فإذا قلت : ما فائدة القلب، وهل جاء التصريف على نظر واحد؟ قلت: الفائدة في ذلك الاتساع في الكلام ، والاضطرار في بعض المواضع" ، فأعطى أبو حيّان سببين للقلب، هما : التوسع في الكلام ، واضطرارهم في بعض مواضع الكلام .

وقد عزا المحدثون أسباب القلب المكاني إلى التعدد اللهجي ، ففيه تستخدم الصيغة المختصّة بلهجة معيّنة مع وجود صيغة أخرى تحمل الدلالة التركيبية والصوتية ذاتها ، مع اختلاف في ترتيب هذه الأصوات بتقديم أحدهما على الآخر ، ومن أمثلة ذلك : (عثى) لغة أهل الحجاز وهي الوجه و (عاث) لغة تميم [٣] ، وقد أشار إبراهيم أنيس – كما ذُكِر سابقاً – أن سبب هذه الظاهرة يعود إلى أنَّها في الأصل من أخطاء السمع بين الكبار أو من أخطاء الصغار ، ثم صار الخطأ صواباً [٤].

---

[١] العمري، محمد (١٤١٤هـ)، القلب المكاني، مجلة جامعة أم القرى، السنة السادسة، العدد الثامن، ص ١١٢.

[٢] السيوطي (تـ٩١١هـ) ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج٣ ، ص٤٤٢ . وينظر : ابن عصفور ، الممتع الكبير في التصريف ، ص ١٣٩.

[٣] الجنيدي ، أحمد علم الدين ، اللهجات العربية في التراث ، ج٢، ص٦٤٩.

[٤] أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية ، ص ١٤٥

- **المبحث السابع : الإبدال**

يُعدُّ منهج الإبدال في التحليل الصرفي من المناهج البديلة للمناهج الرئيسة في التحليل الصرفي، واستخدم اللغويون هذا المنهج عند خروج الألفاظ عن منهج الميزان الصرفي في تحليل بعض الألفاظ .

والإبدال لغةً : هو تَنْحية الجوهرة ، واستئناف جوهرة أخرى ، وحروف الإبدال (الهمزة والألف ، والياء ، والواو ، والميم ، والنون ، والتاء، والهاء، والطاء، والدّال، والجيم)[١].

وفي الاصطلاح يقول ابن فارس : " ومن سنن العرب إبدال الحروف ، وإقامة بعضها مقام بعض ، فيقولون : (مدحَهُ و مدهَهُ) و (فرس رِفلٌ ورِفنٌ) ، وهو كثير مشهور قد ألَّف فيه العلماء " [٢].

وعرّفه الاستراباذي بقوله : " جعل حرف مكان غيره، ويُعْرف بأمثلة اشتقاقه كتُراثٍ وأجوهٍ، وبقلة استعماله كالتعالي ، وبكونه فرْعاً والحرف زائد كضويرب ، وبكونه فرعاً وهو أصل كمُوَية ، نحو : هراق واصطبر وادّرك" [٣].

إن ظاهرة الإبدال لا تحدث إلا على أساس التَّقارب بين الأصوات المتبادلة والغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابعة [٤]وقد حدد سيبويه (تـ ١٨٠هـ) حروف الإبدال بأحد عشر حرفاً ، وهي : (الهمزة ، والألف، والهاء، والياء والتاء والدال والطاء والذّال والميم والنون والواو) [٥] ،وجمعها ابن عصفور بقوله[٦] : " أُجدٌ طويت منهلاً " ، ونجدها عند السيوطي تسعة

---

[١] ابن منظور ، لسان العرب ، ج١١ ، ص ٤٨، مادة (بدل).

[٢] ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص١٥٤.

[٣] الاستراباذي ، شرح شافيه ابن الحاجب ، ج٣ ، ص١٩٧.

[٤] شاهين ، عبد الصّبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٦٨.

[٥] سيبويه ، الكتاب ، ج٤، ص ٢٣٧.

[٦] ابن عصفور ، الممتع الكبير في التصريف ، ص ٢١٣.

حروف جمعها في قوله [١]: " طويت دائماً " ، وجاء في كتاب شرح المراح أن حروف الإبدال خمسة عشر حرفاً ، جمعها في قوله : " استنجده يومَ صال زِطّ " [٢] ، ويجمعها الاستراباذي في قوله [٣]: " أنصِتْ يوم جدّ طاهٍ زلَّ ".

وقد استخدم علماء العربية مجموعة من المصطلحات للدلالة على ظاهرة الإبدال ، مثل : البدل ، والعِوض ، والقلب ، والتقريب[٤] ، وجاء عند المبرِّد (تـ ٢٨٥ هـ) في قوله[٥] : " حروف البدل أحد عشر حرفاً منها ثمانية من حروف الزوائد وثلاثة من غيرها وهذا البدل ليس ببدل الإدغام الذي تقلب فيه الحروف ما بعدها " ، فالمبرد استخدم مصطلح البدل في الدلالة على جعل حرف مكان حرف. ونجد مصطلح العِوض عند علماء العربية القدماء للدلالة على معنى الإبدال ، وهذا ما استخدامه الفرّاء للدلالة على إقامة الياء مكان النون . واستخدم النحاة العرب والصّرفيون مصطلح القلب كثيراً في مصنفاتهم ، وخاصة في مواضع قلب حرف العلة إلى همزة أو في حالة إبدال حرف العلة بحرف علة آخر[٦] . واستخدم ابن جني (٣٩٢هـ) مصطلح التقريب للدلالة على الإبدال ، ومن ذلك وقوع السين قبل الحرف المستعلي ، فتقرب منه بقلبها صاداً ، وذلك كقولهم في سقت ، صقت وفي (السوق الصوق) ، وفي (ساغ صاغ)[٧] ، واستخدم المحدثون مصطلحات جديدة للدلالة على الإبدال ، منها المماثلة ، والتأثر ، والتعاقب ، والمعاقبة ، والتحول [٨]

---

[١] السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج٣ ، ٤٢٦.

[٢] العيني(تـ٨٥٥هـ) ، بدر الدين محمود بن أحمد ، شرح المراح في التصريف ، تحقيق عبد الستار جواد، (د.ط)، ص ٢٣٩.

[٣] الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ج٣، ص ١٩٩.

[٤] الخليل ، عبد القادر مرعي(١٩٩٣م) ، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مؤتة عمادة البحث العلمي ، ط١ ، ص ١٦٧.

[٥] المبرّد ، (تـ٢٨٥هـ) ، أبو العباس محمد بن يزيد(١٩٩٤م) ، المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ج١ ، ص ٦١.

[٦] الخليل ، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي ، ص١٦٨-١٦٩.

[٧] ابن جني(تـ٣٩٢هـ) ، أبو الفتح عثمان، الخصائص ، ج٢، ص ١٤٢ .

[٨] الخيل ، عبد القادر مرعي ، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر : ص ١٦٩.

أنواع الإبدال :

قام علماء اللغة بتقسيم الإبدال إلى نوعين :

الأول : الإبدال القياسي :

وهو ما جاء عند السيوطي الإبدال الشائع في التصريف[١] ، ويطلق على التبدُّلات الصّوتية الناجمة عن التفاعلات الصوتية ، وتأثير الأصوات بعضها ببعض التي لا يترتب عليها تغيير في معنى الكلمة الصرفي أو وظيفتها النحوية [٢] ، ويطلق على هذا النوع من الإبدال (الإبدال المُطّرد) [٣].

الثاني : الإبدال السماعي :

جاء عند أبي الطيب اللغوي (تـ٣٥١هـ) في كتاب الإبدال[٤] : " ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعّمد تعويض حرف من حرف وإنَّما هي لغات مختلفة لمعانٍ مُتفّقة بتقارب اللفظان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد، والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة وطوراً غير مهموزة ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى ... ، إنَّما يقول هذا قومٌ وذاك آخرون " . ويحدث الإبدال السماعي نتيجة اختلاف اللهجات ، ومثال ذلك كلمات رُوي كل منها بنطقين ، ونُسِبَ كلُّ نطق منهما إلى بيئة معينة من بيئات العرب في شبة الجزيرة ، أو إلى قبيلة معينة من القبائل العربية كأن يقال مثلاً " قشطت عند تميم وأسد وكشطت عند قيس "[٥] ، وهذا النوع من الإبدال إما أن يكون إبدالا لهجياً ، أي أنه شاع في قبيلة معينة وأصبح ينسب إليها ، أو أن يكون سُمِع وشاع دون أن ينسب إلى قبيلة بعينها [٦].

---

[١] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج٣، ص٤٢٧.

[٢] الخليل، عبد القادر مرعي،المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر:ص ١٧١.

[٣] هلال ، عبد الغفار حامد(٢٠٠٤م) ، العربية خصائصها وسماتها ، ط٥، ص٢٥٧، مكتبة وهبة ، القاهرة.

[٤] أبو الطيب(تـ٣٥١هـ) ، عبد الواحد بن علي اللغوي ، كتاب الإبدال ، تحقيق :عز الدين التنوخيّ، ج١، ص ٦٩ ، المجمع العلمي العربي ، دمشق ، (د.ت).

[٥] أنيس ، إبراهيم (١٩٧٨م) ، من أسرار اللغة ، ط٦، ص ٧٦، مكتبة الأنجلو المصرية.

[٦] الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص ١٧٢.

واشترط علماء اللغة للإبدال شروطاً ، وهي [١] :

١- وجود علاقات تسَوّغ الإبدال بين الحروف وهذه العلاقات هي :

أ- التماثل :أنْ يتحد الحرفان مخرجاً وصفة .

ب- التجانس : أن يتفق الحرفان مخرجاً.

ج – التقارب وهو أنواع :

١- أن يتقارب الحرفان مخرجاً ، ويتحّدا صفة كالحاء والهاء .

٢- أن يتقارب الحرفان مخرجاً وصفة كالرّاء واللام .

٣- أن يتقارب الحرفان مخرجاً ، ويتباعدا صفة كالدّال والسين .

٤- أن يتقارب الحرفان صفةً ، ويتباعدا مخرجاً كالشين والسين .

٢- التباعد : وهو أنواع :

أ- أن يتباعد الحرفان مخرجاً ويتّحدا صفة كالنون والجيم .

ب- أن يتباعد الحرفان مخرجاً وصفة كالميم والضاد .

٣- وحدة القبيلة التي يدور في لسانها اللفظان المُبدلان.

- **المبحث الثامن : الإعلال**

منهج الإعلال منهج من مناهج التحليل الصرفي البديلة استخدمه الصرفيّون في تحليلهم للكلمات التي خرجت عن مناهج التحليل الصرفي الأساسية وهي الميزان والعلامة ، ذلك أن الجذر المعجمي الذي يستخدم في الأوزان الصرفية للكلمات المعتلة ونحوها قد جاء متغيراً ذلك أن هذه الحروف تتقلب في

---

[١] الخليل ، عبد القادر مرعي ، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر ، ص ١٧٠، وينظر ، أبو الرّب ، محمد عبد الله (٢٠٠٩م) ، الإبدال الصوتي في الأصوات المستعلية ، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ، ص ١٨٦.

الكلمة ، مثل (قال) والمصدر قول وقيل في المبني للمجهول ، وترد هذه في اسم الفاعل (قائل) ، مما يعني أن عين الكلمة حرف متقلب غير ثابت ، حيث يرد بين الواو والياء والهمزة والألف [١].

وجاء في شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ) تعريفاً للإعلال في قوله[٢] : " ومعنى الإعلال التغير ، والعلة تغير المعلول عما هو عليه ، وسميت هذه الحروف حروف علة لكثرة تغيرها " ، وهذه الحروف تقع في الأضرب الثلاثة ، الأسماء ، والأفعال ، والحروف " فمن ذلك الألف تكون في الأسماء ، والأفعال ، والحروف فمثالها في الأسماء (مال) ، وفي الأفعال (قال) و(وبايع) ، ومثالها في الحروف ما ولا .... الخ " وهذه الحروف تكون أصلاً وبدلاً مما هو أصـل " وحروف العلة هي : الواو ، والياء ، والألف ، وهذه الحروف تكون أصولاً وزوائد ، وأن الألف لا تكون أصلاً بنفسها بل تكون متقلبة عن ياء أو واو ، فعلى هذا لا يخلو أن تقع الياء والواو فاءين أو عينين أو لامين [٣].

وعرّف ابن الحاجب (تـ٦٤٦هـ) الإعلال في قوله[٤] : " هو تغيير حرف العلة للتخفيف ويجمعه القلب والحذف والإسكانُ وحروفه الألف والواو والياء ولا يكون الألف أصلاً في متمكّن ولا في فِعْلٍ ولكن عن واوٍ أو ياء ".

وعرّفه عبد الصبور شاهين بقوله : " ما تتعرض له أصوات العلة من تغيرات بحلول بعضها وهو ما يسّمونه الإعلال بالقلب أو بسقوط أصوات العلة بكاملها ويسّمونه (الإعلال بالحذف) أو بسقوط بعض عناصر صوت العلة وهو ما يسمونه (الإعلال بالنقل أو التسكين) " [٥].

---

[١] انظر ، عبد الدايم ، محمد عبد العزيز ، النظرية اللغوية ، ص ١٨٦.

[٢] ابن يعيش (تـ٦٤٣هـ) ، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي ، شرح المفصل ، صححه وعلق على حواشيه مشيخة الأزهر المعمور ، ج١٠ ، ص٥٤، مطبعة الميزية ، مصر

[٣] ابن عصفور ، الإشبيلي ، الممتع الكبير في التصريف ، ص ٢٧٩.

[٤] ابن الحاجب ، الشافية في علم التصريف ، ٩٤ .

[٥] شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ١٦٧.

***أنواع الإعلال :**

أولاً: الإعلال بالحذف : يكون بحذف أحرف العلة (ا ، و ، ي) وما يلحق بها (الهمزة) ، وهو نوعان قياسي وغير قياسي ، أما القياسي فنجده :

أ- في الفعل المضارع المزيد بهمزة على وزن أفعل ، وكذلك اسم فاعله واسم مفعوله والمصدر الميمي واسم المكان ، نحو (يُكْرم – مُكْرِم – مُكْرَم) وأصلها (يُؤكرم – مُؤكِرم – ومُؤكرَم) .

ب- في اسم المفعول من الفعل الأجوف ، نحو (مقول) و (مبيع) ، أصلهما (مقوول ومبيوع) .

ج- في الفعل الماضي الثلاثي المضعّف المكسور العين المسند إلى ضمير رفع متحرك ، وهنا يجوز فيه : حذف العين نحو (ظَلْتُ) ، وإبقاء الفعل دون حذف نحـــو (ظَلَلْتُ) ، أو حذف عينه ، ونقل حركتها إلى الفاء نحو (ظِلْتُ) .

د- في المضارع ذي الياء من الفعل الثلاثي الواوي الفاء المفتوح العين في الماضي ، والمكسور العين في المضارع بشرط أن تكون ياؤه مفتوحة ، نحو (يَرد) من (وَرد) ، أما ما كان مفتوح العين في الماضي والمضارع ، فإن الحذف واجب ، نحو : (يَضَع من وَضَع) ، وكذلك يجري الإعلال بالحذف في أمر هذا الفعل ومصدره ، نحو (صِف) و (صفة) من (وَصَفَ) .

أما الإعلال غير القياسي ، فلا يجري على قاعدة معينة ومنه حذف الياء ، نحو : (دم) أصلها (دمي) ، وحذف الواو نحو (اسم) أصلها (سمو) ، وحذف الواو أو الهاء ، نحو : (شفة) أصلها (شَفَةٌ أو شفوٌ) [1].

ثانياً: الإعلال بالنقل : تنقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله ، مع بقاء المعتل إن جانس الحركة، كيقول ويبيع وأصلها يَقْوُل كيَنْصُر ويبيع كيَنْصر ، إلا قلب حرفٍ يجانسها كيخاف ويخيف فأصلهما يخْوف كيعلم ويُخوْف كيُكْرم .

ويمنع النقل إن كان الساكن معتلاً كبايع وعَوَّق وبيَّن بالتشديد ، فيهما ما يمنع أيضاً إن كان فعل تعجب ، نحو : ما أبْينهُ وأقومه أو كان مضعفاً ، نحو : أبيضّ وأسودّ أو معتل اللام نحو أحْوى

---

[1] الأسمر ، راجي، المعجم المفصل في علم الصرف ، ص ١٤٦.

وأهوى ....[١] .

وينحصر الإعلال بالنقل في أربعة مواضع :

الأول : الفعل المعتل عيناً .

الثاني : الاسم المشبه للفعل المضارع وزناً فقط ، بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل ، كالميم في مَفْعل ، أو زيادة لا يمتاز بها ، فالأول كـ (مقام ومعاش) وأصلهما (مَقْوَم ومَعْيَش) . الثاني : المصدر الموازن للأفعال والاستفعال ، نحو (إقوام واستقوام)، ويجب حذف إحدى الألفين بعد القلب للالتقاء الساكنين ، وهل المحذوف الأول أو الثانية ؟ ففيه خلاف ، والصحيح أنها الثانية ؛ لقربها من الآخر ، ويُؤتى بالتاء عِوضاً عنها فيقال : إقامة واستقامة . الثالث : صيغة (مفعول) كـ (مقول ومبيع) ، بحذف أحد المدّيين فيهما مع قلب الضمة كسرة في الثاني ، لئلا تنقلب الياء واواً ، فيلتبس الواوي باليائي ، فبنو تميم تصحح اليائيّ ، فيقولون : مبيوع ومديون ومخيوط ، وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو ، فقد سُمِعَ ثوبٌ مصوُون ، وفرس مقوود ، وقول مقوول ، ومِسْك مُروون أي مبلول[٢] .

والإعلال بالنقل ناشئ عن نقل حركة أحد أصوات العلة (الواو أو الياء أي الصامت غير المتحرك قبله ، فيترتب على هذه النقل أن يبقى الحرف المعتل دون حركة ، أي يصبح ساكناً ، ولذلك سمي " الإعلال بالتسكين " [٣].

ثالثاً: الإعلال بالقلب : وهو الإعلال الذي يتم فيه قلب حرف علة إلى حرف علة آخر " [٤]. وتقلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وفُتِح ما قبلهما ، نحو (قال) أصلها (قَوَل) و (رمى) أصلها (رمي)[٥]. ومن الأمثلة على القلب المكاني في التحليل الصرفي مثلاً : قلب الواو والياء هذه إذا وقعت الواو أو الياء في مواضع معينة ، فإنها تقلب همزة ، وهذه المواضع خمسة هي :

---

[١] الحملاوي ، أحمد ، شذا العرف في فن الصرف ، ص ٢٢١.

[٢] الحملاوي ، أحمد ، شذا العرف في فن الصرف ، ص ٢٢٢.

[٣] شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ١٩٦.

[٤] الأسمر ، راجي، المعجم المفصل في علم الصرف ، ص ١٤٧.

[٥] عطية ، جورجي زيدان، سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان ، ط٤ ، ص٦٣، دار ريحان ، بيروت .

١- إذا تطرفت الواو أو الياء بعد ألف زائدة ، أي إذا وقعت آخر الكلمة ، بشرط وجود ألف زائدة قبلها ، وذلك مثل سَماء وبناء ، ذلك لأن أصلها سماو وبناي .

٢- أن تقع الواو أو الياء عيناً لاسم الفاعل ، بشرط أن يكون الفعل أجوف ، وكانت عينه قد أعلت ، أي قلبت إلى حرف آخر ، وذلك مثل (قال أصلها قول) انقلبت الواو في الفعل إلى ألف تبعاً للقواعد الاتية ، فإذا صغنا منه اسم فاعل ، قلنا : قاول ، فوقعت الواو عيناً لاسم الفاعل ، وكانت هذه العين قد أعلت في الفعل ؛ ولذلك فإنها تقلب هنا همزة فتصير : قائل .

٣- أن تقع الواو أو الياء بعد ألف (مفاعيل) أو ما يشبه هذه الوزن في عدد الحروف ونوع الحركات على شرط أن تكون الواو أو الياء مدة ، ثالثة في المفرد مثل :

صحيفة ⟵ صحايف ⟵ صحائف .

٤- ان تقع الواو أو الياء بعد حرف علة ؛ بشرط أن يفصل بينهما ألف (مفاعِل) أو ما يشبهه في الحروف ونوع الحركات مثل :

نيّف ⟵ نيايف ⟵ نيائف

٥- أن يجتمع واوان في أول الكلمة ، بشرط أن تكون الثانية واوا غير منقلبة عن حرف آخر ، مثل إذا أردت أن تجمع كلمة (قاعدة) جمع تكسير تقول (قواعد) على وزن فواعل ، فإذا أردت أن تجمع كلمة (واصلة) نفس الجمع تقول (وواصل) فتجتمع واوان ، تكون الثانية أصلية في الواوية غير منقلبة عن حرف آخر ، فتقلب الواو الأولى همزة لتصير (أواصل) [١].

لقد عرضنا في هذا الموضوع بعض قواعد الإعلال ؛ لتبين منهج الإعلال في التحليل الصرفي .

---

[١] الراجحي ، عبده ، التطبيق الصرفي ، ص ١٥٨-١٥٩.

الفصل الثاني

==========

- **علم العلامات أو السيمولوجيا**

٦- المبحث الأول : مفهوم العلامة

٧- المبحث الثاني : العلامة عند النحويين القدماء واستخدام مصطلح العلامة عندهم.

٨- المبحث الثالث : العلامات اللغوية الصرفية.

٩- المبحث الرابع: أصالة العلامة اللغوية وفرعيتها

١٠- المبحث الخامس :علاقة العلامة اللغوية بالدلالة

• المبحث الأول : مفهوم العلامة

العلامةُ لغةً : جاء في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) تعريفاً للعلامة في قولـه : " العَلم : الراية ، إليها مجمع الجند والعَلَمُ :عَلَم الثوب ورقمه و العَلَم : ما ينصب في الطريق ليكون علامة يهتدى بها شبه الميل والعلامة المَعْلَم والعَلَم : ما جعلته علماً للشيء ويقرأ (وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ) (الزخرف:٦١) ، ويعني خروج عيسى عليه السلام ومن قرأ (لَعِلْم) يقول يعلم بخروج اقتراب الساعة والمَعْلَمُ موضوع العلامة[١]

وجاء في القاموس المحيط العلامــةُ : هي السِمَةُ وما يستــدل بها[٢] ، وفي لســـان العرب [٣]: والعلامةُ شيء ينصب في الفلوات وتهتدي به الضّالةُ. وجاء فيه معنى : السّومة والسيماء والسيمياء : العلامة ، وسم الفرس : جعل عليه السمة ، وقوله عزّ وجلّ : (مُسَوَّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُسْرِفِينَ) (الذاريات ٣٤) قال الزجاج : روى الحسن أنّها مُعَلّمة ببياض وحمرة وقـــال غيره: مسومة بعلامة يعلم بها أنها ليست من حجارة الدنيا ويعلم بسيماها أنّها مما عذب الله بها والسُومة بالضم العلامة تجعل على الشاة وفي الحرب أيضاً تقول منه تسوم والخيل المسومة هي التي عليها السّمة والسّومة وهي العلامة وقال ابن الأعرابي : السيم العلامات على صوف الغنم ، وقال تعالى :(مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ)(آل عمران ١٢٥)، قُرئ بفتح الواو أراد معلمين وفي حديث الخوارج : سيماهم التحليق أي علامتهم الأصل فيها الواو فقلبت لكسر السين وتمد وتقصر وقد يجيء السيماء والسيمياء عددين ".العلامة بمعناها اللغوي اسم الشيء وسمه وسماه علامته وما يقابلها فـــي

---

[١] الفراهيدي ، العين ، ج٢، ص ١٥٣.

[٢]الفيروز أبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، باب الميم فصل العين ، ج٤،ص١٥٥.

[٣]ابن منظور، لسان العرب ، ج٣٤، ص ٣٠٨٧ ،مادة (علم)

الإنجليزيـة (Mark) وسم موسمة [١].

نلاحظ من التعريفات السابقة التي وردت في المعاجم أن العلامة أو السيمياء تدل على كل شيء يُهتدى به أو ما يستدل به ويُميز غيره والعلامة والسيمياء في التعريفات السابقة وجهان لعملة واحدة أي أنها تدل على نفس المعنى ، وقد وردت هذه الألفاظ في القرآن الكريم بنفس المعنى ، وذلك في قوله تعالى : (وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ)(سورة النحل : آية ١٦)، فالعلامة كل شيء يُهتدي بها ، وتكون صفة بالشيء تميزه عن غيره.

وقد وردت لفظة السيماء في القرآن الكريم بنفس المعنى ، وذلك في قوله تعالى : (تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لا يَسْئَلُونَ النَّاسَ إِلحَافاً) (سورة البقرة : آية ٢٧٣) ، وقوله تعالى : (وعلى الأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلاًّ بِسِيمَاهُمْ) (سورة الأعراف : آية ٤٦) ، وقوله تعالى: (وَنَادى أَصْحَابُ الأَعْرَافِ رِجَالاً يَعْرِفُونَهُم بِسِيمِاهُمْ) (سورة الأعراف : آية ٤٨) ، وقوله تعالى : (وَلَوْ نَشَآءُ لأَرَيْنَاكُهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ) (سورة محمد : آية ٣٠) وقوله تعالى : (سِيمَاهُم في وُجُوهِهِم مّنْ أَثَرِ السُّجُودِ) (سورة الفتح : آية ٢٩) ، وقوله تعالى : (يُعْرَفُ المُجرِمُون بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِى والأَقْدَامِ) (سورة الرحمن : آية ٤١) ، ونلحظ من الآيات السابقة ورود الفعل (عَرَف) ومشتقاته ، وهذا دليل واضح أن اللفظ يدل على العلامة ، والدليل الذي يُهتدى به لمعرفة الأمور والتميز بينها من خلال مُميز معين أو متفق عليه عند أهل الاختصاص .

والعلامة في الاصطلاح : " إشارة منطوقة أو مكتوبة ، تُعبّر عن تقرير منشىء الكلام للعلامة بين معاني المفردات حسب ما يريد ، ثم إن تلك العلامات هي في الوقت نفسه تدل السامع والقارئ على تلك العلاقات التي أرادها منشىء الكلام " [٢].

وعرّفها علماء الأصوات " هي خاصّية صوتية – والتي بوجودها أو عدم وجودها – في

---

[١] الفهري ، عبد القادر الفاسي ، بمشاركة ناديا العمري، معجم المصطلحات اللسانية ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ص ٧٠.

[٢] جبل ، محمد حسن حسن(٢٠٠٠م) ، دفاع عن القرآن الكريم أصالة الإعراب ودلالته على المعنى في القرآن واللغة العربية ، ط ٢، ص١٣٩، البربري للطباعة الحديثة ، مصر .

وحدة معطاة تكفي لمقابلتها مع الوحدات الأخرى المماثلة لها في اللغة العربية نفسها "[١] .

والسيميائية[٢] (Semiotics) أو علم العلامات (Semiology) هي دراسة العلامات المستخدمة لتحقيق التفاهم المتبادل ، وفي اللسانيات تحتل العلامة اللغوية المكان الأول والأساسي بين علامات التواصل ، أما بالنسبة للفلاسفة فتشمل الدراسات السيميائية كل الإشـارات التواصلية .

عُرِف علم العلامات منذ أفلاطون (٤٢٨-٣٤٨ق.م) ، وأرسطو (٣٤٨-٣٢٢ق.م) عندما تحدث عن أصل اللغة ، وأولى أرسطو عنايته بالأسماء في كتابه فن الشعر ، وعن التأويل في أن الكلمة (Semiotics) مشتقة من الجذر اليوناني (Seme) ، كما في كلمة (Semeiotics) التي تعني مؤول العلامات ، وعلم العلامات هو تحليل العلامات أو دراسة طريقة عمل أنظمة العلامات [٣].

لكن أرسطو في أعماله المنطقية التي يهتم فيها باللغة يتحفّظ عند استعمال كلمة سيمون ، للإشارة إلى الكلمات في كتابه التأويل ، فيقول[٤] : " إن الألفاظ دالة (أو رموز) على المعاني التي في النفس كما أن الحروف التي تكتب هي دالة (رموز) على هذه الألفاظ " ففي كلام أرسطو إشارة واضحة للعلامات ، حيث أنّ الكلمات هي علامات لغوية في النصوص ، وحروف هذه الكلمات من جذور وسوابق ولواحق علامات على هذه الكلمة .

ويقول أرسطو في كتاب العبارة محدداً العلاقة بين الألفاظ والعلامات في الذهن وبين أشياء العالم الخارجي ما نصه[٥] : "إن الأصوات التي يخرجها الإنسان رموز لحالات نفسية والألفاظ

---

[١] مكتب تنسيق التعريب ، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي ، فرنسي، عربي) ، (٢٠٠٣م) ط٢، ص ٥٨، مطبعة النجاح، الدار البيضاء .

[٢] ميلكا إفيتش(٢٠٠٠م) ، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح ، وفاء كامل فايد، ط٢، ص٣٥١، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة .

[٣] كوبلي، بول وليتساجاتر (٢٠٠٥م) ، علم العلامات ، ترجمة جمال الجزيري ، وإشراف إمام عبد الفتاح إمام ، ط١، ص١٠، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة .

[٤] إيكو، إمبرتو(٢٠٠٥م) ، السيميائية وفلسفة اللغة ، ترجمة أحمد الصمعي ، ط١، ص ٧١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، لبنان .

[٥] قاسم ، سيزا ونصر حامد أبو زيد ، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة مدخل إلى السيموطيقا، ط١، ص ٨٦، دار التنوير ، القاهرة ، مصر .

المكتوبة هي رموز للألفاظ التي ينتجها الصوت وكما أنَّ الكتابة ليست واحدة عند البشر أجمعين فكذلك الألفاظ ليست واحدة هي الأخرى، ولكن حالات النفس التي تعبّر عنها هذه العلامات المباشرة عند الجميع كما تكون الأشياء التي تمثلها هذه الحالات أيضاً متطابقة " .

والعلامات اسم اتفق عليه الدارسون قديماً – كما أشرنا سابقاً – منذ زمن اليونانيين ، وحديثاً نلمح هذا الإتِّفاق عند سوسير وبورس ، إذ هو النظام العلمي الذي يجعل من أنساق التواصل موضوعاً للدرس والبحث والتفكيك . والعلامات نظامٌ به تقرأ العلامة نفسها ، وبه تتحول لغةٌ تقرأُ العالم من حولها ، وهي لأنها نظام ، فهي علمٌ في الوقت ذاته ، وما كان ذلك إلا لأن كل علم هو نظام في منهجه وقوانينه واشتغاله ، وبناءً على ذلك إنّ اللغة لما كانت متعددة في أنظمتها صوتاً ونحواً ودلالة وصرفاً ، فإنها بموجب اقتضاء تعددية الأنظمة القائمة فيها تجعل من العلامات نظام الأنظمة ، كذلك ما دام منطق الكشف العلمي ينفتح بعضه على بعض استنتاجاً واستدلالا – مما يجعل العلوم بعضها أرحام بعض – فإن العلامات من حيث هي نظام تستطيع أن تبني الظواهر ، ومن حيث هي لغة تستطيع أن تحول الظواهر إلى علامات تقرأ أنظمتها التي بها تكون وتعيد بها إبداع ما يمكن أن يكون . وأسس هذا العلم قد وضعها في أوائل القرن الماضي عالمان ، أحدهما أمريكي والآخر سويسري ، هما : تشارلس سوندرز بيرس ، وهو فيلسوف ومنطقي ، والآخر فرديناند دي سوسير ، وهو مؤسس علم اللغة الحديث ، وكلا الرجلين أقاما السيمولوجيا على مفهوم العلامة [١] .

وتعرف السيميائيات في تصور دي سوسير بوصفها تمثل : " علم العلامات " ما يقود إلى اعتبار اللسانيات بوصفها فرعاً من فروع السيميائيات ؛ حيث تؤلف علامات اللسان جزءاً من اهتماماتها ، ويؤلف كل موضوع بوصفه " نسقاً من العلامات " مجالا لموضوعات السيميائيات ، وقد عدّت اللسانيات طيلة الحقب البنيوية (منتصف القرن العشرين) الأنموذج الذي أثبت حوله كل السيميائيات ، طالما أنه يسهل التعرَّف إلى العلامات اللسانية ، ووصفها خلافاً لتلك التي تنتمي إلى أنساق أخرى[٢].

لقد استطاع دي سوسيرأن يضع لهذا المصطلح تعريفاً تقنياً مغايراً للاستعمال العادي للكلمة " تعد العلامة عنصراً من عناصر نسق اللسان ، وهي تأتي معرفة عبر علاقاتها بعلامات أخرى " ولا

---

[١] عياشي ، منذر(٢٠١٣م) ، العلاماتية (السيميولوجيا)، قراءة في العلامة اللغوية العربية ، ط١، ص ١، عالم الكتب، اربد ، الأردن .

[٢] قاسم ، سيزا، أنظمة العلامات في اللغة والأدب، ص ١٧٥.

يرتبط مفهوم العلامة ببعد خاص فالعلامة قد تأتي على شاكلة وحدة مفرداتية بسيطة (مثل جميل و إجاصه) ، أو مركب يقوم على ترابط وحدتين أو أكثر (مثل:أنا اعتقد، حامل الورقة ، الفتاة الصغيرة)[١] وقدّ عدّ سوسير اللغة " نظاماً من العلامات تعبر عن فكرة ما "[٢].

ويتضمن مفهوم العلامة موضوعاً قابلاً للتحليل ضمن مستويين يسميهما سوسير تباعاً بالدال والمدلول ، ويحدد (الدال) وضعية العلامة داخل النسق انطلاقاً من شكلها ، أما (المدلول) فيحدد وضعية العلامة داخل النسق بالنظر إلى معناها .

ويرى سوسير أنَّ العلامة هي محصلة ارتباط بين (الدال والمدلول) ، حيث تهتم الصوتيات بدراسة الدوال في الوقت الذي تعنى فيه الدلاليات بدراسة المدلولات[٣] ، فمصطلح (نسق) عند سوسير بوصفه اللساني ، هو نسقٌ من العلامات ، وذلك يعني بأن كل علامة تختص بعلاقات تقيمها مع علامات أخرى[٤] ، ومصطلح دلالة يشير ضمن الطرح السوسيري إلى علاقة دال العلامة بمدلولها[٥].

ومن المعلوم أنَّ اللغات جميعها مصدرها من خصيصة الخطيّة (Linearite) ، التي تؤلف جوهر وجود الدال في العلاقة[٦] .

ويعتبر سوسير العلامة وحدة ثنائية المبنى تتكون من وجهين يشبهان (وجهي الورقة) ، ولا يمكن فصل أحدهما عن الأخر ، الأول وهو الدال(Signifiant) ، وهو عند سوسير حقيقة نفسية أو صورة سمعية تحدثها في دماغ المستمع سلسلة من الأصوات التي تلتقطها أذنه ، وتستدعي إلى ذهن السامع صورة ذهنية ، أو مفهوماً هو المدلول Sighnifie.

---

[١] ماري ، نوال غازي بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات ، ترجمة عبد القادر الشيباني ، الجزائر : سيدي بلعباس(٢٠٠٧م) ، ط١، ص ٩٥ .

[٢] دي سوسير ، فرناند ، محاضرات في الألسنية العامة ، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر ، دار بيروت : نعمان للثقافة ، لبنان ص ٢٧ .

[٣] ماري ، نوال غازي بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ص ٩٦.

[٤] المرجع السابق نفسه ، ص ٩٧.

[٥] المرجع السابق نفسه ، ص ١٠٦

[٦] يوسف ، أحمد(١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م) ، السيميائيات الواصفة ، المنطق السيميائي وجبر العلامات ، ص ٩، دار العربية للعلوم ، منشورات الاختلاف ، الجزائر .

ولذلك يمكن أن نستنتج من هذا التعريف أنّ العلامة عند سوسير هي نتاج عملية نفسية ، غير أن الاستخدام الشائع لمصطلح سوسير يعرِّف الدال على أنه سلسلة الأصوات نفسها لا الصورة الصوتية التي تحدثها في دماغ المستمع ، وعلى هذا يصبح الدال في هذا السياق الجديد حقيقة مادية لا نفسية ، أما المدلول فهو الصورة الذهنية التي تستدعيها سلسلة الأصوات هذه في ذهن المستمع ، وتنشأ دلالة العلاقة من عملية الربط بين الدال والمدلول سواء نظرنا إلى الدال على أنّه حقيقة مادية أو حقيقة نفسية ، فإذا التقطت الأذن سلسلة من الأصوات لا تثير في الذهن أي مفهوم ، فلا يتم توليد دلالة ما ولا يمكن اعتبار سلسلة الأصوات هذه جزءاً من علامته ، فتظل مجرّد ضوضاء [١].

١ – ويعتبر تي . سي . بيرس من أهم مؤسسي السيميائية الحديثة ، ويختلف بيرس في تعريفه للعلامة عن سوسير ، في أنّه وسّع نطاق فاعلية العلامة خارج نطاق علم اللغة ، فيما حصر سوسير تعريفه للعلامة داخل حلقة الكلام ، وأعطى بيرس تحديداً للعلامة أشمل وأكثر عمومية ، ثم أخذ يدقق في تحليل جميع جوانب التعريف ، وقّدم تفصيلاً لأنواع العلامات المختلفة ، بحيث أرسى علماً متكاملاً للعلامات ، وقد أثّر بيرس حول العلامة تأثيراً عميقاً ، في البحوث السيميوطيقية اللاحقة ، وأصبح ركيزة أساسية ينطلق منها الدرس المنهجي للعلامة في جميع المجالات .

ويعرف بيرس العلامة " أو المصّورة Refresentamen : هي شيء ما ينوب لشخص ما عن شيء ما بصفة ما ، أي أنّها تخلق في عقل ذلك الشخص علامة معادلة أو ربما علامة أكثر تصوراً ، وهذه العلامة التي تختلف اسميتها (Interpretent) للعلامة الأولى . إنّ العلامة تنوب عن شيء ما ، وهذا الشيء هو موضوعها object ، وهي لا تنوب عن هذا الموضوع من كل الوجهات بل بالرجوع إلى نوع من الفكرة التي رسمتها سابقاً الركيزة ground المصورة ، ويمكن تقديم تعريف بيرس في شكل مثلث أو حدّي ريتشاروز غير أنه يختلف في بعض مفاهيمه [٢]

---

[١] قاسم ، سيزا ، أنظمة العلامات في اللغة والأدب ، ص ٨٣.

[٢] المرجع السابق نفسه ، ص ٨٤.

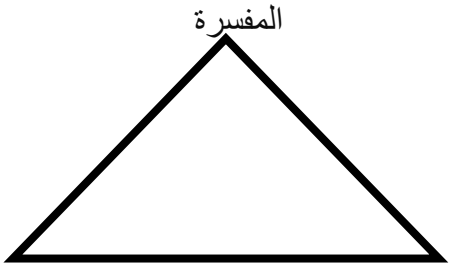

وتفصيل هذه المصطلحات كما يأتي :

١- **المصورة :** هي الحامل المادي للعلامة ، وتقابل الدال عند سوسير " الرمز" وتتمثل من خلال العلامة التي تربط بين المصورة والأطراف الأخرى للعلامة[١] .

وأشار كمال بشر إلى الرموز وعرّفها في قوله[٢] : " هي العلامات الكتابية التي تستخدم في اللغة المعينة للدلالة على أصـــوات معينة أو هي وسائل كتابية تستخدم لتمثيل النطق وتصويره ".

٢- **المفسرة :** وتقابل المدلول عند سوسير ، والمفسرة هي علامة جديدة ، وتنجم عن الأثر الذي يتركه موضوع العلامة في ذهن المفسر أو المتلقي للعلامة .

٣- **الموضوع :** ولا يوجد له مقابل في تعريف سوسير ، فالموضوع هو جزء من العلامـــة ، وليس شيئاً من أشياء عالم الموجودات . ويميز بين نوعين من الموجودات الأول الموضوع الديناميكي ، وهو الشيء في عالم الموجودات الذي تحيل إليه العلامة وتحاول أن تمثله . والثاني : هو الموضوع المباشر وهذا النوع هو جزء من أجزاء العلامة وعنصر من عناصرها المكونة [٣]، وقد أشار الزواوي إلى أن اختلاف بيرس عن سوسير في النظر إلى موضوع العلامات يعود إلى عدّة عناصر لعل من أهمها :

١- أن السيميائيات عند بيرس ليست مرتبطة باللسانيات ، وهذا ما يميزها عن سيميولوجيا سوسير ، فموضوع دراستها لا يختصر في اللسان ذلك أن التجربة الإنسانية (واللسان لا

---

[١] قاسم ، سيزا ، أنظمة العلامات في اللغة والأدب ، ص ٦٤.

[٢] بشر ، كمال ، دراسات في علم اللغة، (١٩٨٨م)، ص ١٧، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .

[٣] قاسم ، سيزا ، أنظمة العلامات في اللغة والأدب ، ص ٦٥.

يشكل سوى جزء منها) هي موضوع السيميائيات ومهد الدلالات داخلها ، فالعالم مكون ضمن حالة ترابط لامتناهٍ بين عناصر بالغة التنوع وهو ما يسميه بيرس بحالة الامتداد .

٢- والعنصر الثاني يعود إلى نمط التصور الذي يحكم في فلسفة بيرس العلاقة الرابطة بين الإنسان ومحيطة ، فهذه العلاقة تتميز بكونها غير مباشرة ، ويحكمها مبدأ التوسط ، فالأشياء لا تدرك إلا من خلال بعدها الرمزي ، أي باعتبارها جزءاً من نسق العلامات ، فما تدركه الذات ليس أشياء مفصولة عن وعي هذه الذات . حتى وإن كان ما يمثل أمامها هو فعلاً شيء لذلك فالموضوع في تصور بيرس لا يحيل على شيء بل على قسم من الأشياء.

٣- أمّا العنصر الثالث وهو القاعدة التي تم وفقها الانتقال من الأول إلى الثاني ، أي من المصورة إلى الموضوع ، فهو المفسر الذي يجب عدم خلطهِ مع الشخص الذي يقوم بالتفسير ، إن المفسرة هي العنصر الثالث في العلامة التي لا يمكن أن يستقيم وجودها من دون وجود المفسرة ، فهي التي تمنحها صحتها ، فهي عنصر التوسط الإلزامي [١].

ويقول موريس إن الشيء ليس علامته إلا إذا أوّله أحدهم على أنّه علامة علـــى شيء ما ، وأنّ السيميائية لا تهتم بنوع معين من الأشياء بل بأشياء عادية عندما تساهم في عملية الدلالة . وما يميز هذا الصنف من العلامات هو علامة " **القيام مقام** "[٢] والتي تركز على آلية الاستدلال على شيء ما، وهي ما يخص هذا البحث في الاستدلال على الأبنيةمن خلال وَسْمٍ خاص يميزها عن غيرها ، وعرّفها وولف (Woff) على أنها[٣] " شيء يستدل منه على حضور شيء آخر أو على وجوده ماضياً ومستقبلاً " .

والعلامات اللسانية : هي معظم مكونات إرساليات التواصل الإنساني ، وتنقسم إلى صنفين كبيرين : علامات الكلام وعلامات الكتابة ، والوحدة الصوتية الدنيا تسمى فونيماً phoneme ، وهي الوحدة المكونة للكلام ، فهذه الأصوات الدنيا هي التي تتركب لتعطي الكلمات العلامات الدنيا

---

[١] بنكراد ، سعيد، مجلة عالم الفكر ، ص ٣٥-٣٦، العدد ٣ ، المجلد ٣٥، يناير – مارس ، ٢٠٠٧.

[٢] إيكون ، إمبرتو، السيميائية وفلسفة اللغة ، ص ٤٧.

[٣] المرجع السابق نفسه ، ص ٤٨.

للكتابة المحددة في القاعدة المعجمية ، وتسمى بالحروف Graphemes ، وحددها النحاة انطلاقاً من معطيات إملائية ، كما أن وضعها الصوتي يظهر بكيفية سننية واعتباطية في اللغات الشرقية[١] .

والسيميولوجيا اللسانية عرفت تطوراً كبيراً منذ النظريات السوسورية ، وتختلف مستويات دراسة اللغة والكلام الموجودة في معارف ودراسات مختلفة ، كالصوتيات ، والتركيب ، والتصريف ، والدلالة [٢] . وما يخص هذه الدراسة هي العلامات في الصرف العربي ، وهذه العلامات منها ما هو أصوات ، ومنها ما هو تركيب ، ومنها ما هو دلالة ، ومنها ما هو تصريف .

ويتعلق الأمر في التصريف في الهيئة الشكلية للكلمات ، والتغيرات الصرفية المترتبة على مختلف العمليات التحويلية للغة ، مثل (الجمع والتذكير والتأنيث ، ... الخ) والتغيرات الصرفية تؤثر على شكل الكلمات و دلالاتها ، وترتبط بالتحويلات التركيبية ، مثل قولنا : (فرس وفرسان) ونلاحظ بسهولة التغيرات التصريفية التركيبية التي طرأت على الكلمة [٣].

وقد أشار منذر عياش إلى نماذج النسق السيميائي في اللغة اعتماداً على صيغة النظر للمتصورات التي تشكل اللغة ، وقسّمها إلى ثلاثة أقسام :

١- متصورات واقعية ، مثل طاولة ، كرسي وكتاب .

٢- متصورات ترابطية ، مثل (مع ، و ، فـ ، إلى .. الخ)

٣- متصورات اشتقاقية ، وتتمثل في الزوائد المؤلفة من حروف سوابق وحروف لواحق تضاف إلى المتصورات الواقعية بشكل أساسي ، مثل السابقة (ال التعريف) مثل (ال + ولد) ، واللاحقة (ون) في مثل (فلاح+ ون) ، ونلاحظ أن هذه كلّها علاماتية في طابعها ، وتصنيفها ، وهي تؤدي في اللغة وظائف تعادل وظائف العلامات في غير اللغة [٤].

---

[١] كوسان، برنار(٢٠٠٠م) ، ماهي السيميولوجيا ، ترجمة محمد نظيف ، ط١، ص١١، إفريقيا الشرق الدار البيضاء، المغرب .

[٢] المرجع السابق نفسه ، ص١٤.

[٣] المرجع السابق نفسه ، ص١٧

[٤] عياش ، منذر العلاماتية ، السيميولوجيا ، ص ١٤٨.

- **المبحث الثاني : العلامة عند النحويين القدماء**

لقد كانت الفراسة عند علماء العربية ضرباً من الإدراك العلاماتي أوالسيميائي ، سواء كان ذلك في الفلسفة ، أو الدّلالة ، أو تحليلهم لأبواب النحو ، أو التحليل الصرفي لبنية الكلمات . ولقد ذكروها صراحة قبل ظهور هذا العلم بمئات السنين ، قبل ظهور سوسير وبيرس ونظرياتهم ، بل كان ذكرهم لها أدقّ وأشمل من نظرياتهما ، وقد لاحظت ذلك عند تتبعي لهذا العلم عند الغربيين ، إذ كان هناك تخبط واضح وعدم استقرار للمصطلحات حتى عند المحدثين ، الذين أطلقوا عليه كثيراً من المصطلحات ، منها السيميولوجيا ، والعلاماتية ، والسيمياء ، وعلم الرموز. . . الخ . ومرّة يتوسعون فيها في جميع مناحي الحياة ، ولم يقوموا بتبويبها حسب العلوم ، فكان كلامهم غير دقيق وغير واضح، ويرجع أسباب ذلك لعدم استقرار علم العلامة ، فكل عالم ينظر إليه بحسب علمه ويؤوله كما يشاء .

وسأعرض في هذا المبحث العلامة اللغوية عند علماء العربية ، وسأبدأ بوصف الجرجاني(ت٤٧١هـ) للغة ، وعلاقة العلامات اللغوية في الدلالة في قوله[١] : " اللغة تجري مجرى العلامات والسمات ، ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جُعِلَتْ العلامة دليلاً عليه " ، إن وصف الجرجاني للغة أنّها تعتمد اعتماداً كبيراً على العلامات ، ولولاها لما فُهِمت اللغة ، وهذه العلامات متفق عليها عند أهل اللغة ؛ لأنه لا معنى للعلامة أو السِّمة حتى تكون دليلاً على موضوع من موضوعات اللغة ، في الدلالة والنحو والصرف .

قدم الغزالي (٥٥٥هـ) وصفاً دقيقاً شاملاً للعلامة اللغوية في قوله [٢] : " للشيء وجودٌ في الأعيان ثم الأذهان ثم في الألفاظ ثم في الكتابة . . . والوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم فخلاف الألفاظ والكتابة فإنهما دالتان بالوضع والاصطلاح" لقد أشار الغزالي في هذا الوصف للدال والمدلول والدليل اللغوي ، وهذا ما قامت عليه نظريات سوسير وتغنى الغرب به ، فالغزالي

---

[١] الجرجاني(ت ٤٧١هـ) ، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي(١٩٧٢م) ، أسرار البلاغة ، تحقيق عبد المنعم خفاجة ، ص٣٢٥ ، مكتبة القاهرة

[٢] الغزالي (٥٥٥هـ)، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (١٩٨١م) ، معيار العلم في فن المنطق ، ط٣، ص ٤٦-٤٧. دار الأندلس ، بيروت .

أشار إلى العلامة اللغوية الموجودة في لغات الأمم ، والتي اصطلح عليها أهل العلم في كل لغة ، فالأشياء نفسها في جميع الأذهان وفي جميع الأمم ، ولكن العلامات التي يعبر عنها أصحاب اللغات تختلف من لغة إلى أخرى.

وعند استعراض مناهج علماء اللغة في كتبهم ونبدأ بإمام النحاة سيبويه وكتابه الذي يعدُّ دستور النحاة ومرجعهم ، فقد اعتمد على منهج العلامة اللغوية في تحليله لأبواب النحو والصرف اعتماداً كبيراً في وصفه للغة ، حتى لو استخدم منهج الميزان الصرفي ، فإنه في وصفه لقاعدة لغوية يضع لها أوزانها ، ويضيف عليها العلامات اللغوية التي تميّز ابنية الأسماء والأفعال ، وسأعرض لبعض موضوعاته التي استخدم بها العلامة اللغوية ومن ذلك مثلاً : في الأفعال الخمسة ، يقول[١]: " إذا لحقت الأفعال علامة للجمع ، لحقتها زائدتان ، إلا أن الأولى واو مضموم ما قبلها ؛ لئلا يكون الجمع كالتثنية ، ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء ، كما فعلت ذلك في التثنية ؛ لأنّها وقعت في التثنية والجمع ، وهنا كما أنّهما في الأسماء كذلك ، وهو قولك :هم يفعلون ولم يفعلوا ولن يفعلوا وتفعلين ، وكذلك إذا ألحق التأنيث في المخاطبة إلا أن الأولى ياء وتفتح النون ، لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع " . لقد وصف سيبويه الأفعال الخمسة بعلامات لغوية غايةً في الدقة ، وتمثلت في علامات تلحق هذه الأفعال ، وهي زائدتان كالواو والنون أو الياء والنون أو الألف والنون ، وأضاف إليها علامة أخرى تمثلت في النون المفتوحة ، فسيبويه هنا استخدام منهج الميزان الصرفي في ذكر أوزان الأفعال الخمسة ، ولكن لم يستغنِ عن استخدام منهج العلامة اللغوية في وسم هذه الصيغ ليميزها عن غيرها .

وفي قوله[٢] : " والأفعال المضارعة لاسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع الهمزة، والتاء ،الياء، والنون ، وذلك قولك : أفعل أنا ، وتفعل أنت أو هي ، ويفعل هو ونفعل نحن " فوصف الفعل المضارع بعلامات سوابق للجذر ، وهي علامات له تميزه عن غيره من الأفعال ، وقوله[٣] : " لدخول اللام في قوله تعالى جلَّ ثناؤه (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) (النحل ١٢٤)ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الاسم الألف واللام لمعرفة " ، هنا يقابل سيبويه بين الفعل المضارع والأسماء في دخول اللام ودخول السين وسوف التي هي من علامات الفعل المضارع ، كدخول ال التعريف التي

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢١ .

[٢] المصدر السابق نفسه ، ج١، ص١٣ .

[٣] المصدر السابق نفسه ، ج ١، ص١٣ .

علامة للاسم تميزه عن غيره ، فذكر علامات الفعل المضارع التي تميزه عن باقي الأفعال في العربية وعن الاسم ، وذكر علامة الاسم في دخول السابقة ال التعريف .

وقال سيبويه واصفاً المثنى وعلاماته[١] : " واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منها حرف المدّ واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ويكون الرفع ألفاً ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية ويكون في الجرّ ياءٌ مفتوح ما قبلها ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية ويكون في النصب كذلك ولم يجعلوا النصب ألفا ليكون مثله في الجمع وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عِوضٌ لما مُنع من الحركة والتنوين وهي النون وحركتها الكسر وذلك قولك: هما الرجلان ورأيت الرجلين ومررت بالرجلين." لقد وصف سيبويه المثنى بعلامات تميزه عن الجمع ، وعن أي بناء آخر من ابنية العربية في اللواحق التي تلحقه، وهي الألف والنون في حالة الرفع ، والياء والنون في حالتي النصب والجر ، وعلامة أخرى وهي كسر النون ووجود الفتحة قبل الألف ؛ ليفصل بين المثنى والجمع .

وقد لاحظ عبده الراجحي أنَّ سيبويه قد عالج مسائل التذكير والتأنيث ، والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع على أساس " الأشكال " وليست على أساس " المعاني" [٢] ، والمقصود بالأشكال هي العلامات الصرفية التي فيها وسْم خاص تُعرف بها الأبنيةفي العربية.

وجاء في المقتضب للمُبرِّد (ت٢٨٥هـ) في باب الجمع[٣] : ما كانت عدته أربعة أحرف ، وفيه علامة التأنيث " فإن كان على أربعة أحرف ، والعلامة التي فيه ألف التأنيث ، نحو : حُبلى ، ودِفّرى ودُنْيا ، فإن جمعته أن تقول : حُبْلى – حُبليات ، وفي دُنْيا – دُنْيَيَاتٌ ، وفي ذِفْرَى – ذِفْريات، وكذلك هذا الباب أجمع ".

لقد ذكر المُبرد علامة التأنيث ، وهي الألف المقصورة ، فذكر أن هذه العلامة عندما يكون في المؤنث لها قاعدة خاصة في الجمع .

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ص ١٧-١٨.

[٢] الراجحي، عبده ، النحو العربي الدرس الحديث بحث في المنهج(١٩٧٩م)،ص ٧٩، دار النهضة العربية ، بيروت

[٣] المبُرد، المقتضب ،ج٢،ص ٢٣٠

وجاء عند ابن السّراج (ت٣١٦هـ) في كتاب الأصول في النحو وصف دقيق لعلامة الاسم ، والفرق بين الاسم والفعل بعلامات خاصة لكل قسم من أقسام الكلام ، وذلك في قوله : " فالاسم تخصه أشياء يعبر بها ، منها أن يقال : أن الاسم ما جاز أن يخبر عنه ، نحو قولك عمرو منطلق ، وقام بكر . والفعل ما كان خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه ، نحو قولك : أخوك يقوم وقام أخوك ، فيكون حديثاً عن الأخ ، ولا يجوز أن تقول ذهب يقوم ، ولا يقوم يجلس . والحروف ما لا يجوز أن تخبر عنها ، ولا يجوز أن تكون خبراً ، نحو : من وإلى . والاسم قد يعرف أيضاً بأشياء كثيرة منها، دخول الألف واللام اللتين للتعريف على نحو : الرجل والحمار والضرب والحمد ، وهنا لا يكون الفعل ، ولا تقول : اليقوم ولا اليذهب ، ويعرف أيضاً بدخول حرف الخفض عليه ، نحو : مررت بزيد . ولا يجوز أن تقول : مررت بيقوم ، ويعرف أيضاً بامتناع قد وسوف من الدخول عليه ، ألا ترى أنك لا تقول : قد الرجل ، ولا سوف الغلام . والاسم ينعت والفعل لا ينعت ، وكذلك الحروف لا تنعت تقول : مررت برجلٍ عاقلٍ ولا تقول : يضرب عاقل فيكون (العاقل) صفة ليضرب ، والاسم يضمر ويكنى عنه تقول : زيد ضربته والرجل لقيته ، والفعل لا يكنى عنه فنَضمره ، لا تقول : يقوم ضربته ، ولا ، أقوم تركته ، ومما يقرب على المتعلم أن يقال له : كل ما يصلح أن يكون معه " يضر وينفع " فهو اسم وكل ما لا يصلح معه " يضر وينفع " فليس باسم تقول" الرجل ينفعني ، والضرب يضرني " ولا تقول " يضرب ينفعني " ولا " يقوم يضرني" [١].

قدّم لنا ابن السّراج في هذا الوصف علامات الاسم ، وهذا يدل على استشعار العلامات عند نحاة العربية ، فكان في حدّ قوله أن هذا الوصف للعالم والمتعلم ، وبدأ بذكر علامات الاسم والفعل ، وهذه العلامات تفرق الاسم عن الفعل والحرف ، وكأن قوله يُعرف بعلامات خاصة تميز الاسم عن غيره من أقسام الكلام فكان وصفه غاية في الدّقة لوصف هذا القسم من أقسام الكلام .

وقدّم أبو محمد الصّيميري تحليلاً لعلامات مبنى الجمع السالم في المذكر والمؤنث في قوله[٢]: " أما المذكر فجمعه في الرفع واو ، وكقولك الزيدون والعمرون ، وفي النصب والجر الياء نحو: الزيدين والقمرين ، وفي الواو ثلاث علامات : علامة الرفع وعلامة الجمع وعلامة التذكير ، وكذلك

---

[١] ابن السّراج (٣١٦ هـ) أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج النحوي البغدادي ، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتليّ (١٤٢٧هـ-١٩٩٦م) ، ط٣ ، ج١ ، ص٣٧-٣٨ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت..

[٢] الصّيْمَيريَّ: أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق (من نحاة ق٤) ، التبصرة والتذكرة ، تحقيق فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، ط١ ، (١٤٠١هـ-١٩٨٢م) ،ج١، ص٧٨، دار الفكر، دمشق.

في الياء ثلاث علامات علامة الجر والنصب وعلامة الجمع وعلامة التذكير ، ويكسر ما قبل الياء فرقاً بين التثنية والجمع ، ويفتح النون لسكونها وسكون ما قبلها ، وكان الفتح أولى لأنها تقع بعد واو قبلها ضمة أو ياء قبلها كسرة واستثقلوا كسرها أو ضّمها بعدها . . . وفي قوله : وفي تاء جمع المؤنث السالم علامتان علامة الجمع والتأنيث " فنلحظ أن الصّيميري استخدم مصطلح العلامات ، وفصّلها في هذا الباب مقدماً تحليلاً وصفياً لهذا المبنى ؛ ليميزه عن غيره من مباني اللغة العربية ، كالتثنية . وهذه العلامات وسم صرفي لهذا المبنى.

ومن خلال استقراء كتب النحاة ، واستخدامهم منهج العلامة اللغوية في وصفهم الأبنيةالصرفية ، كان ابن مالك في الصدارة في استخدام هذا المصطلح في تحديد علامات الأبنية، ومنها علامات الاسم وعلامات الفعل المضارع والماضي والأمر والمتعدي ، واتضح ذلك في نص الألفية وشروح الألفية ، وتسمية أبواب هذه الكتب بالعلامات ، كعلامات الاسم والفعل والحرف ، وعلامة التثنية والجمع ، وعلامة التصغير ، والنسب ، وغيرها من أبواب الصرف العربي ، ومثال ذلك ما جاء عند ابن مالك (ت٦٧٢هـ) :

بالجرِّ والتنوين والنداء وأل ومسند للاسم تمييزٌ حصل [١]

فقد ذكر ابن مالك خمس علامات للاسم ، تميزه عن غيره ، ويتضح ذلك كما جاء في أول البيت (تميز حصل) ، ولما ذكر ما يميز به الاسم شرع في ذكر ما يتميز به ، فقال:-

بِتا فَعَلت وأتتْ ويا افْعَلِي ونون أقبْلنَّ فِعلٌ يَنْجَلِي [٢]

ذكر في هذا البيت أربع علامات للفعل تميزه عن الاسم والحرف ، وعند حديثه عن مميزات الفعل المضارع قال :" الفعل مضارع يلي لَمْ كِيشَمْ " أي علامة الفعل المضارع قبوله ، (لأن) و (لم) ، أي

---

[١] المُرادي المعروف بابن أم قاسم(ت٧٤٩هـ)،الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي أبو محمد بدر الدين، توضح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) تحقيق عبد الرحمن علي سسليمان ،ط١ ، ج١، ص٢٧٥، دار الفكر العربي ، القاهرة . وينظر : ابن هشام (ت٧٦١هـ) ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، ج١، ص١٣ . وينظر ابن هشام، شرح شذور الذهب ، ص ٣٦.

[٢] المُرادي المعروف بابن أم قاسم، توضح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ج١، ص٢٨٧.

ينفي بها كقولك في (يشم) (لم يشمْ) [١] ، ثم ذكر علامة الماضي فقال : " وماضي الأفعال بالتّا مِيزْ" ، أي يعبر الفعل بالتاء ، وهي تاء التأنيث الساكنة ، وكلمة (مَيْز) فعل أمر من مازه ، يقال مزته (فامتاز) ، وميزته فتميز، ثم ذكر علامة الأمر ، فقال :

" وَسِمْ بالنّونِ فِعْل الأمر إن أمرٌ فِهُمْ "

أي عُلِّم فعل الأمر بنون التوكيد لا مطلقاً ، بل يشترط أن يفهم من اللفظ معنى الأمر ، فعلامة الأمر إذن مجموع شيئين : قبول النون ، وإفهام معنى الأمر .

إن المتأمل في هذه الأبيات ، يجد أن ابن مالك ومن شرح الألفية بعده كان لهم حسٌّ سيميائيٌ في اللغة ، فقد نظروا إليها على أنها مجموعة من العلامات اللغوية تكون في هذه الأبنية، فتميزها عن غيرها فاستخدم كلمة (مِز) ومعناها التمييز من الأبنية، واستخدم كلمة (وَسِمْ) وهي العلامة التي تكون موجودة في هذه الأبنية؛ ليهتدي إليها العَالم والمُتعلم في تمييز الألفاظ .

وقوله في علامات اللازم والمتعدي : علامةُ الفعل المتعدي أن تصلْ " ها " غير مصدر به ، نحو : " عَمِل" فالفعل قسمان : متعدٍ ولازم ، فعلامة المتعدي صلاحيته لأن يتصل به ضمير يعود على غير المصدر ، نحو " عَمِل " فتقول الخـيرُ عَمِلَهُ زيدٌ " وإنّما احترزعن " هاء " المصدر ؛ لأنّها تتصل بالمتعدي واللازم فليست لواحد منها " [٢].

إن ابن مالك ميّز الفعل اللازم عن المتعدي الذي يحتاج إلى مفعول به ليكتمل معنى الجملة في قوله الضمير الهاء ، وهذا الفعل إذا لم يقبل الضمير كان لازماً ، وإذا قبلها كان متعدياً ، فهذه العلامة لها فائدة كبيرة في تميز ابنية اللازم والمتعدي ، ولها أهمية كبيرة في دخولها في كثير من أبواب الإعراب ، كمثل إعراب كم الخبرية وكم الاستفهامية فيما يأتي بعدها من الفعل اللازم أو المتعدي الذي استوفى مفعوله أو لم يستوفِ ، ففيها فائدة كبيرة للعالم والمتعلم .

---

[١] المرادي المعروف بابن أم قاسم، توضح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ج١، ص٢٩٢-٢٩٣ ، وينظر ابن هشام ، شرح شذور الذهب، ص ٤٥.

[٢] المُراديّ ، توضح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ج٢، ص٦٢٠ . وينظر: ابن هشام ، شرح شذور الذهب ص٣٦٨ . وينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، ج٢، ص١٧٧. وينظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج٢، ص ١٤٥-١٤٦.

وقد أشار نهاد الموسى في كتابه نظرية النحو العربي في حديثه عن أصول البنيوية ومقابلة ذلك في التراث الغربيّ في نظرية (المعْلَم وغير المعْلَم) في قوله : " ومن أمثلة الأصول التي ينظمها في التقليد العربي هذا المدار المتكرر ، فتظهر حيناً ثم تنطوي ، ثم تعود إلى الظهور ، وكانت بين أصول كثيرة استظهرها النظر النحويّ عند العرب ، واستخدمها في نسيج ائتلافي منسجم ، ومن أمثلة هذه الأصول مبدأ (ذي العلامة وغير ذي العلامة) في تصنيفات الأبواب اللغوية ، كأقسام الكلام ، والإفراد والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، وحالات الإعراب ، وأزمنة الفعل " . وقد أشار الموسى إلى أن هذا المبدأ قائم على التقابل الثنائي بين عنصرغير مُعْلَم كالمفرد ولد ، وعنصر مُعْلم كالمثنى – ولدان ، فإن هذا المبدأ قد صرّح به اللغويّون الأوروبيّون في العقد الثالث من هذا القرن ، وها هو ذا يُتبنى من جديد ويعمل في تشكيله تشكيلاً محكماً ، واستشهد الموسى من كتاب مشكلة البنية لزكريا ابراهيم على ذلك ، في أن هذا المبدأ هو أحد الأصول التي تنظمها البنيوية ، ذلك أنّها تضم تحتها كل العلوم المهتمة بدراسة الرموز أو العلامات أو على الأصح أنسقة العلامات ، وقد أشار الموسى إلى أن هذا المبدأ موجود عند نحاة العربية ، وقد فسروا كثيراً من الظواهر اللغوية على هذا المبدأ ، وذلك في قوله: " وغني عن الإفاضة في القول أن النحويين العرب قد لحظوا هذا المبدأ وصدروا عنه في تقسيماتهم وتصنيفاتهم ، ومن ذلك اعتبارهم المذكر غير مُعْلم ، واعتبارهم المؤنث مُعْلماً ... الخ ، يستشهد بقول ابن هشام في أوضح المسالك " لما كان التأنيث فرع التذكير احتاج لعلامة وهي إما تاء متحركة ... الخ " [١].

وقد أشار ابن يعيش (٦٤٣هـ) في شرحه لمفصل الزمخشري عندما تحدث عن خصائص الاسم ، وتفريقه بين الخصيصة والحدّ والعلامة في قوله : " الخصائص جمع خصيصة وهي تأنيث " الخصيص" بمعنى " الخاص " ثم جُعلت اسماً للشيء الذي يختصّ بالشيء ويلازمه ، فيكون دليلاً عليه وأمارةً على وجوده كدلالة الحدّ ، إلا أن دلالة العلامة دلالة خاصة ، ودلالة الحدّ دلالة عامة وذلك أنك إذا قلت : " الرجل دلّت الالف واللام على خصوص كون هذه الكلمة اسماً والحدّ يدل على ضروب الأسماء كلّها ، والحدّ يشترط فيه الاطّراد والانعكاس ، نحو " كل مادلّ بمعنى مفرد فهو اسم وما لم يدلّ على ذلك فليس اسم والعلامة يشترط فيها الاطّراد دون الانعكاس ، نحو قولك : " كل ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم ، فهذا مطردٌ في كل ما تدخله هذه الأداء ولا ينعكس ، فيقال : " كل

---

[١] الموسى ، نهاد(١٤٠٠هـ-١٩٨٩م) ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ط١، ص ٤٠ المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

ما لم تدخله الألف واللام فليس باسم ؛ لأن المضمرات اسماء ولا تدخلها الألف واللام ، وكذلك غالب الاعلام والمبهمات ، وكثير من الأسماء نحو " ابن " و " كيف " و " منْ" لا تدخل الألف واللام شيئاً من ذلك وهي مع ذلك اسماء " [١].

ولا بد من الإشارة إلى أن اللغويين الأوائل عندما وضعوا الحدود كانوا على وعيّ في أن الحدّ يعين حقيقة الشيء في أصل وضعه تعييناً كلياً ، وأن هذه الحقيقة التي يسعى الحدُّ إلى ضبطها هي حقيقة ذهنية مجردة غير متحققة في الحديث اللغوي ، ولكنها تختصّ وتتحدد كلما انتقلت إلى صنف أضيق من سابقه ، ومثال ذلك في أن الاسم قسمٌ عام كبير يشمل أصنافاً مختلفة من الكلم كلٌّ صنف منها يختص بمعنى معين ، لكنّه يشترك مع بقية الأصناف في دلالته العامة ، فعلى المستوى الأول التجريدي الذهني تتعامل مع حقائق كلية وأقسام عامة ، وعلى المستوى الثاني المتحقق في الواقع اللغوي تتعامل مع أنواع محددة من الأبنيةيحكمها التركيب ، فكان من الضروري إيجاد ضوابط تميز بها الأبنية، حيث ترتصف في تركيبات مختلفة ، فاللجوء إلى العلامات كما يسميها القدماء لا يقدح في حدودهم ؛ لأن الحدود وضعت للتعبير عن مستوى مجرد يختلف عن المستوى التركيبي الذي يُلْجأُ فيه إلى العلامة اللغوية ، فالحدُّ يعبر عن التصور الذهني للأشياء فهو يعكس العلاقة بين الموجود وصورته في العقل ، أما العلامات فهي رسومٌ يعرف بها الشيء بعد أن ينقل من التصور الذهني المجرد إلى الواقع اللغوي المتحقق [٢].

---

[١] ابن يعيش ،شرح المفصل للزمخشري ، ج١ ، ص ٨٦.

[٢] النجار ، لطيفة (١٩٩٣م) ، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ط١ ، ص٤٢ ، دار البشير عمان ، الأردن .

- **المبحث الثالث: العلامات اللغوية الصرفية**

النظام الصرفي هو ثاني أنظمة اللغة عند التكوين وثالثها عند التفكيك ، وهو كغيره من الأنظمة يتكون من مجموعة من الوحدات المرتبطة مع بعضها بعلاقات أفقية ورأسية ، ويفرق بينها بقيم خلافية ، وهذا ما جاء عند المحدثين من اللسانيين ، ولكن علماء العربية مع أنهم درسوا اللغة من جوانب متعددة ومناهج مختلفة لا تختلف كثيراً عن الجوانب التي يدرس المحدثون من خلالها اللغة ، إلا أنَّهم كما ذكرت سابقاً درسوا الفعل المتصرف والاسم المتمكن ، فأخرجوا بهذا التحديد فصائل من الكلمة يعدّها اللسانيون المحدثون جزءاً من النظام الصرفي اللغة ، وعدّوها جزءاً مهماً من النظام الصرفي ، وهي الحروف ، والأسماء غير المتمكنة ، والأفعال غير المتصرّفة.[١]

وعند الحديث عن العلامات الصرفية يجب الحديث عن المورفيم ، وهو مصطلح مأخوذ من الكلمة اليونانية (MORPHE) بمعنى (شكل) أو (صورة) ، وهو في الإنجليزية (FORM) [٢]، وقد عرّفه أوجرادي (OGRADY) بأنه : " أصغر وحدة ذات معنى ، وهذا التعريف لا يميز المورفيم (الوحدة الصرفية) عن الكلمة ، وقدّ عُرّف المورفيم تعريفاً يميزه عن الكلمة على النحو الاتي:-

المورفيم: قالب صوتي يغير بنية الكلمة الأصلية ، وهذا التغير يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد تحدث اللغويون المحدثون عن **أشكال المورفيم ، وهي** :

١- **السوابق PREFFIXES** : وهي قوالب صوتية تلحق بداية جذور الكلمات ، نحو :

-أداة التعريف "ال" : رجل ⟵ الرجل

٢- **اللواحق SUFFIXES :** وهي قوالب صوتية نهاية الكلمات ، نحو:

- مورفيم جمع المذكر السالم مسلم ⟵ مسلمون " في حالة الرفع"

مسلم ⟵ مسلمين " في حالة النصب والجر"

---

[١]ينظر، الفاخري ، صالح سليم (٢٠٠٩) ، الصرف بين التحويل والتصريف ، وقائع المؤتمر الدولي الثالث في اللسانيات إشراف عبد الحميد عبدالواحد، ص١٦٣ ، سفاقس

[٢] السعران ، محمود(١٩٦٢م) ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص٢٢٢، دار المعارف ، مصر .

٣-**اللواحق الداخلية INFIXES :** وهي قوالب صوتية تلحق داخل الكلمات ، نحو:

قال ⟵ قائل

٤-تغير بنية الكلمة وهذا التغير ليس له مكان محدد ، نحو:

كتاب ⟵ جمع تكسير ⟵ كتب [١]

نستنتج مما سبق أن المورفيم يشكل جزءاً من العلامة الصرفية ، فيكون سابقاً ، أو لاحقاً ، أو حشواً في الكلمة ، يميز الأبنيةعن بعضها البعض ، وقد يكون هذا المورفيم موجوداً بتمثيل صوتي ؛ لأن هناك حالات لا يكون فيها للمورفيم تمثيل صوتي ، نحو:

- مورفيم التذكير في كلمة "رجل" وقد أطلق المحدثون على هذا النوع من المورفيم اسم:

المورفيم الصفري(zero morpheme) [٢]، هذا ما سأشير له عندما اتحدث عن الأصل والفرع وعلاقته بالعلامة اللغوية ؛ لأن نحاة العربية أشاروا لهذا الموضوع في قضية المذكر والمؤنث في أن المذكر أصل والمؤنث فرع احتاج إلى علامة ، وخلو المذكر من العلامة علامة عليه.

والمورفيم هو أصغر وحدة في التقسيم النحوي ، وبالتالي فهو يمثل طبقة أدنى من الكلمة ، ومنه تتكون وحدات الطبقة الأعلى [٣]، وهو الوحدة الصرفية الدنيا الدالة على المعنى ، بحيث إن تغيرها يُغيِّر المعنى [٤].

- **أنواع المورفيم :**

للمورفيم أنواع : حرٌّ ومقيد وصفري.

١- **فالمورفيم الحرّ :** هو الذي يستقل بنفسه ، مثل : ضَرَب ومُحَمَّد وعلي.

---

[١] ينظر ، كمال الدين ، حازم ، نظرية القوالب من نظريات علم اللغة الحديث ، ص٢٥-٢٦ ، مكتبة الآداب، القاهرة.

[٢] المرجع السابق نفسه ، ص٢٦.

[٣] حسن ، صلاح الدين صالح(١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) ، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارنة، ط١ ، ص١٤٨ ، دار العلوم ، الرياض

[٤] الشايب ، فوزي ، محاضرات في اللسانيات ، ص٢٨٥ ، وزارة الثقافة ، عمان ، الأردن

٢- **والمورفيم المقيد :** هو الذي لا يستقل بنفسه ، ويتصدر مورفيماً مستقلاً ، نحو : الهمزة في (أكتب) ، أو يكون حشواً كالألف في كاتب ، أو يلحق طرف الكلمة كتاء التأنيث في فاطمة.

٣- **المورفيم الصفري :** وهو مورفيم محذوف أو مقدر، نحو : الضمائر المستترة[١].

والمورفيم الحرّ يهتم بدراسة الصيغ وعلاقتها التصريفية من ناحية والاشتقاق من ناحية أخرى، والمورفيم المقيّد يهتم بحصر كل المورفيمات التي تلحق المورفيم الحرّ سواء أكانت صدوراً أو حشواً أو أعجازاً[٢]. وهذا يعني أن العلامة اللغوية للمباني الصرفية قد تكون سوابق للجذر أو لواحق أو أحشاء ، وقد تكون المباني نفسها علامات لغوية إذا كانت على وزن واحد مثل صياغة اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل من درس ⟵ دارس ، أو أفعل التفضيل ، وتكون علامة بشرط أن تتفق العلامة الوزنية والدلالية في اللفظ.

والصيغة هيئة صرفية تكون علامة على وحدة معينة (مورفيم) ، كصيغة استفعل التي هي علامة على الطلب أو هي : الهيئة التي ركبت فيها حروف الكلمة الأصلية الزائدة ، والبناء الذي جُمعت فيه أو القالب الذي صُبّت فيه هذه الحروف ، وهو الذي يعطي الكلمة صورتها وشكلها ، أو يجعل لها جرساً ووزناً معيناً ويسمى البناء أو الوزن أو الصيغة "[٣] ، فمن الجذر الثلاثي (ضَرَبَ) تستطيع أن تولِّد صيغة صرفية لغوية خاصة به تميزه عن غيره من الأبنية.

ولتوضيح هذا الوصف نقول : من المعاني الصرفية النسب ، الذي تعبر عنه علامة تلحقه هي الياء المشددة في نحو (عربيّ) ، ومنها المشاركة التي تدل عليها الألف في (صَارَع) ، والتصغير والتأنيث اللذان تصنعهما علامة التاء في (بُنَيْنة) . ومن العلامات حروف الجزم التي تسبق الأفعال المضارعة ، مثل (لم) في : (لم يتفقْ) ، والنصب الذي تقوم به (أن) في (أُحِبُّ أَنْ أَقرأَ) ، وهذه العلامات التي ذكرتها تعدُّ نماذج للوحدة الصرفية (المورفيم)[٤] .

---

[١] النجار ، لطيفة ، دور البينية الصرفية في وصف الظاهرة اللغوية وتقعيدها ، ص٣٤.

[٢] حسن ، صلاح الدين صالح ، دراسات في علم اللغة ،ص١٥١.

[٣] ينظر ، طليمات ، غازي مختار ، في علم اللغة ، ص١٦٨.

[٤] المرجع السابق نفسه ، ص١٦٧.

وتبين لنا مما سبق أن المورفيمات التي تمثل علامات لغوية قد تأتي منفصلة عن الوحدات الدلالية ، وسابقةً لها كمورفيمي النصب والجزم (لن ، لم) ، وقد تُلاصِق الوحدات الدلالية في مثل أحرف (أنيت) الدالة على المضارعة (أنجز ، ينجز ، ننجز ، تنجز) ، فتسمى حينئذ سوابقَ prefixes، أو تلاصق أواخرها كعلامات التثنية والجمع ، مثل (خالد ، خالدان ، خالدون) فتسمى لواحق suffixes ، أو تقتحم أوساطها كألف اسم الفاعل (كاتب) ، وواو اسم المفعول (مكتوب) ، وياء التصغير (دُفَيْتِر) فتسمى لواحق داخلية INFIXES .[١]

وقد تعرض "المورفيم " للنقد الشديد في الآونة الأخيرة ، وقد برزت بعض الصعوبات في تطبيقه على الأنواع المختلفة من اللغات وحتى على اللغة الإنجليزية نفسها والتي أخترع هذا المفهوم لخدمتها[٢] ، وقد تعرض للنقد اللاذع من بعض العلماء ؛ لأن المورفيم يصح في دراسة اللغات الإلصاقية [٣].

إن النظام الصرفي العربي يستخدم "جدراً" Root ، لا جزءاً ثابتاً RADICALE ، والأصل يكون من صوامت ليس غير، تتصل بمجموعها فكرة أقل أو أكثر تحديداً ، ويتم تحويل هذه الفكرة إلى الواقع في كلمات مستقلة بواسطة الصوائت VOWELS ، التي توضع داخل الأصل ، فالصوائت هي التي تعطي "صيغة" الكلمات في هذا الموضع من المادة المبهمة ، والأصل جزء من الكلمات المختلف بعضها عن بعض ، وينكشف وجوده بواسطة التحليل وهو ما يشبه " الثابت " ، ولكنه ليس سوى " وحدة " نحوية ، أما الأصل فهو واقع لغوي حقيقي مكون من : دال : وهو مجموعة صوامت معينة ومدلول : وهو الفكرة العامة المرتبطة بهذه الصوامت"[٤].

---

[١] طليمات ، غازي مختار ، في علم اللغة ، ص١٦٨.

[٢] خرما ، نايف(رمضان /شوال ١٣٩٨هـ-سبتمبر١٩٨٢م) ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص٢٧٧ ، سلسلة عالم المعرفة رقم(٩) ، الكويت.

[٣] طحّان ، ريمون(١٩٧٢م) ، الألسنية العربية ، ط١ ، ج١ ، ص١٤٩ ، دار الكتاب اللبناني ، لبنان . وينظر : نور الدين، عصام ، (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م) ، المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث ، ط١، ص٨٤، دار الكتاب العالمي ، لبنان ، بيروت .

[٤] فيلش (هنري)(١٩٨٣م) ، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد ، تعريب وتحقيق : الدكتور عبد الصبور شاهين ، ط٢ ، ص٥٢، دار المشرق ، بيروت.

ويتضح لنا أن الصرف العربي يعتمد على أصل للكلمات أي (الجذر) ، وما يدخل عليه من علامات لغوية تميز الأبنيةوالصيغ عن بعضها من خلال التحليل الصرفي لأبواب الصرف العربي .

ونجد أنّ تمام حسان في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها" يقول : إن اللغة العربية مجموعة من الأنظمة ، وهي النظام الصوتي ، والنظام الصرفي ، والنظام النحوي ، وهي في النظام الصرفي تسمى " وحدات صرفية " ، وهذا المسمى عند تمام حسان يعادل مصطلح المورفيم عند العرَب [١] .

ويشير تمام حسان إلى أن المباني الصرفية تعبّر عن المعاني الصرفية الوظيفية ، وأن هذه المباني هي نفسها أبواب تندرج تحتها "علامات" تتحقق المباني بواسطتها لتدلّ على المعاني . . . ، والعلامات المكتوبة تنتمي إلى الكلام ، ويبين ذلك من خلال مثال توضحي في هذا الجدول [٢].

المعنى	المبنى	العلامة
الاسمية	صيغة الاسم	زيد (مثلاً)
الفعلية	صيغة الفعل (فَعَل ،يَفْعل،أفعل)	ضَرَبَ ،يَضْرِبُ،اضرب(مثلاً)
التعريف	ال (المعرفة) على إطلاقها	(ال) كتاب (مثلاً)
التأنيث	التاء (المؤنث)على إطلاقه	فاطمـ(ـة) (مثلاً)
التثنية	الأف والنون(المثنى)على إطلاقه	الزيد(ان) (مثلاً)
التكلّم	ضمير المتكلم على إطلاقه	(أنا) أخذ(ت)،كتابـ(ي)
الغيبة	ضمير الغائب على إطلاقه	ضربـ(ـه)(هو) في بيتـ(ـه)(مثلاً)

فأشار تمام إلى العلامات الصرفية في الكلمة في جميع أنواعها وهو يحلل العلاقات الرأسية أو الجدولية بين الكلمات داخل الجملة والتي يطلق عليها في الإنجليزية PARADIGMATIC RELATION فهو يدرس هذه العلاقات ويحللها على أساس شكلي وبناءً على ذلك يبدأ في تصنيف

---

[١]حسان ، تمام ، اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص٣٣.

[٢]المرجع السابق نفسه ، ص٨٣

أقسام الكلام تصنيفاً شكلياً تبعاً لشكلها الإملائي أو الصرفي أو المعنى الوظيفي ثم يضيف معياراً هو الوظيفة الاجتماعية ويصل من ذلك إلى أن أقسام الكلام في العربية أربعة لا ثلاثة هي : الاسم والفعل والضمير والأداة [١].

وقد أطلق ريمون طحان مصطلح "المُمَيّز" على العلامة الصرفية في كتابيه الألسنية العربية وفنون التقعيد وعلوم الألسنية ، وينكر مصطلح المورفيم الذي تغنى به علماء العربية المحدثون ، وقال إن سبب تسميه "المُمَيّز" بهذا الاسم انطلاقاً من معايير شكلية لم يخصها الأقدمون أو المحدثون من دارسي العربية بتسمية معينة ، وكذلك أشار إلى أن القدماء قالوا: يثنى الاسم بزيادة ألف ونون أو ياء ونون ويجمع الاسم جمعاً مؤنثاً سالماً بزيادة الف وتاء ، وأطلقوا اصطلاح "علامة" على حالات الإعراب ، و حاروا في أمر الصرف" [٢].

وأنا أخالفُه الرأي تماماً ؛ لأن مصطلح (المُمِيّز) هو نفسه العلامة ، وكان تحليل القدماء للصرف العربي وحتى النحو مبني على العلامة اللغوية والتحليل العلاماتي لأبواب الصرف والنحو العربي ، وقد أثبت ذلك من خلال ما سبق من أقوال العلماء حول العلامة اللغوية في تحليل الصرف العربي فيما سبق.

وقد لاحظ ريمون طحان أن الألفاظ المُميَّزة MARQUEES قليلة العدد في اللغات الأجنبية ، وكبيرة في اللغة العربية التي تلجأ إلى وسائل معينة لإدخال المميز على ألفاظها ، وتعود دراسة المميز والألفاظ المميزة إلى علمي الصرف والنحو ؛ إذ يحمل المُميّز في بعض الأحيان ، إشارات ذات مدلول صرفي ونحوي في آن واحد ، مثل : (جاء المؤمنان- ان = مثنى مرفوع) فالالف مميز نحوي في أنّه مرفوع) والألف والنون مميز صرفي على أنه مثنى [٣] .

---

[١] عبد المقصود، محمد عبد المقصود(٢٠٠٦م) ، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوظيفية ، ط١ ، ص١٠٣ ، الدار العربية للموسوعات، بيروت ، لبنان.

[٢] طحّان ، ريمون ، بالإشتراك مع دنيز بيطار طحان ، فنون التقعيد وعلوم الألسينة ، ط١ ، ص ٢٢٣، دار الكتاب اللبناني ، بيروت . وينظر : نور الدين، عصام، المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث ، ص ٩٠.

[٣] طحان ، ريمون ، الألسنية العربية ، ص١٢٩ . وينظر: نور الدين ، عصام ، المصطلح الصرفي ، ص ٩١.

وقد عرّف المُميّز : بأنه "علامة صوتية" تدخل على الصيغة المميّزة التي تتحلى بجميع سمات الصيغة غير المميزة مع زيادة سمة واحدة أوأكثر" [١] ، وقد أشار هذا التعريف إلى أن العلامة اللغوية أو المُمَيّز على حدّ تعبيره إنما هو علامة صوتية تكون في الصيغ غير المميزة، وقد تكون سمة واحدة أو أكثر حسب الصيغة ، وحسب مقدار العلامات الي تميز الصيغة عن غيرها . وقد أشار طحان إلى وظيفة المميّز في القضايا الصرفية ، وهي [٢]:

١- تكون وظيفة المميز على شكل "رمز جبري" ، مثل :

مؤمن ⟵ مؤمنان (انَ – للمثنى) ومؤمنون (ون للجمع)

فعل ⟵ فَعَلا (الألف للمثنى) وفعلوا (الواو للجمع)

٢- يتم توزيع الإشارات المميزة على شكل تنظيمات ثلاثية

-اسم ، فعل ،حرف.

-مفرد ،مثنى ، جمع

-قريب ، متوسط ، بعيد.

-ماض ، مضارع ، أمر

- متعلم ، مخاطب ، غائب

قسمها على شكل مثلثات على النحو الاتي :

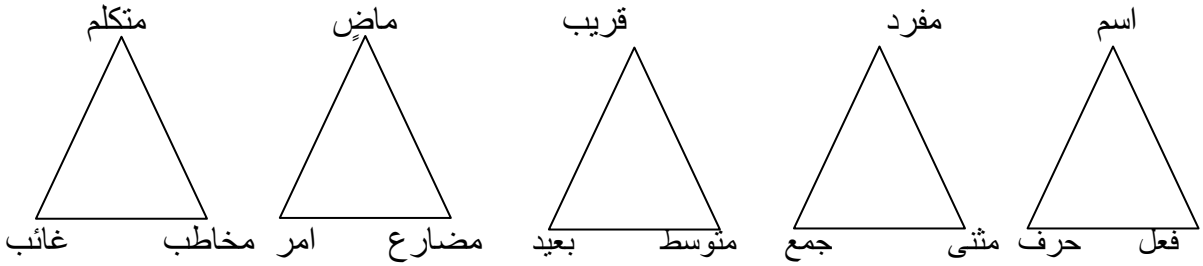

[١]طحان ، ريمون ، فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص٢ .

[٢] طحان ، ريمون ، فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص٢٢٥ ، وينظر: طحان ، ريمون ، الألسنية العربية ، ج ١، ص١٣٠، وبنظر ، نور الدين ، عصام، المصطلح الصرفي، ص ١١١.

٣- يلحق المميز عادة الأفعال والأسماء العربية على حدٍّ سواء.

٤- يلاحظ أن المميز يحمل الدلالات التالية :

أ- العدد (المفرد ، المثنى ، الجمع)

ب- الجنس (مذكر ،مؤنث)

جـ- التعريف والتنكير (= ال في معظم الحالات)

د- الحيّز المكاني (قريب ، متوسط ،بعيد)

هـ- الحيّز الزماني (المخاطب ، الحال ، الاستقبال)

و- الهيئة (المشاركة ، التعدية ، المطاوعة ، الطلب ، المبالغة ، الحدوث ...الخ).

ز- الشخص (المتكلم ، المخاطب ، الغائب).

٥- الألفاظ العربية تكون غير مميزة مثل (طالب) ، ومميزة مثل (طالب + ة = مؤنث)[١] ، وهذا ما أُطلق عليه في اللسانيات الواصفة (مُعَلَّم وغير مُعّلَم) : يقال عن وحدة لغوية إنّها مُعَلَّمة إذا تميزت بخاصية صوتية أو صرفية أو تركيبية أو دلالية ، تجعلها تتعارض مع وحدات أخرى لها نفس الطبيعة في ذات اللغة ، وإنّ هذه الوحدة المُعَّلمة تمثل الحالة المُعَلَّمة في وضع تعارض ثنائي حيث يكون الطرف الثاني فيه مجرداً من هذه الخاصيّة ويسمى غير مُعَلَّمة [٢].

---

[١] طحان ، ريمون ، فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص٢٢٥ ، ينظر، طحان، ريمون ، الألسنية العربية ، ج١، ص١٣ ، ونظر : نور الدين ، عصام، المصطلح الصرفي ، ص ١١٨.

[٢] قاسم ، سيزا ، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة ، ص ٤٤٣

٦- الألفاظ العربية قد تكون محيّدة ، فمثلاً نقول : فَعَلا ، وفَعلتا ، فالألف مشتركة لتثنية الذكور والإناث ، ولكن التاء للتمييز بين الذكور والإناث ، ومثلاً فَعَلاَ : فيها التحييد ، وتصلح للمثنى والمذكر والمؤنث على السواء [١].

وعند تتبع دراسة ريمون طحان ، فقد استغنى عن كثير من العلامات التي ذكرها القدماء والمحدثون على حدٍّ سواء في وصفهم للغة ، وعدّ بعضها علامات نحوية وبعضها علامات معجمية ، مثل ذلك عندما تحدث عن علامات الاسم في علامة النداء ، نحو (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ) (سورة الأحزاب ٢٨) ، واعتبر أن هذا المميز معيار نحوي لا دخل له في صرف الاسم [٢] ، وأردّ على هذا الوصف أن المباني في العربية لها علامات في حال كونها منفردة ، وفي حال كونها في نص أو جملة في دخول الحروف المتنوعة على الاسم أو على الفعل ؛ ليميزها عن غيرها داخل النص ، واستثنى طحان كثيراً من العلامات كما ذكرت ، ولم يتطرق إلى علامات المصادر والمشتقات وغيرها من أبواب الصرف العربي .

وقد أشار منذر عيّاش إلى النموذج الصرفي من خلال العلاماتية ، ويمثل النموذج الصرفي والذي يقوم النظر فيه على إبراز نظام الممكنات لكل المتغيرات ، فقال [٣]: "الشكلانية أو الصوغية في الوحدات اللسانية ، وبهذا المعنى فإن النموذج الصرفي يمثل موضوعاً لأحد مستويات التحليل اللساني والعلاماتي ، ويدل على هذا أن الدراسة الصرفية للكلمات تتجه باتجاهين ، فهي إما أن ندرسها من خلال تصنيفها القاعدي مثل اسم الفاعل ، اسم مفعول ،صفة مشبهة ،صيغة مبالغة ،اسم تفضيل ، اسم مكان وزمان ، وإمّا أن ندرس أجزاء الخطاب التي تنتمي إليها هذه الكلمات ، وذلك تبعاً لنظامها الشكلاني وللتغيرات التي يسجلها هذا النظام".

وقد تحدث محمد عبد العزيز عبد الدايم في كتابه : النظرية اللغوية في التراث العربي عن الدرس الصرفي العربي ، في أن حديث اللغويين العرب دار حول (الكلمة) ، فلم يتحدثوا عن وحدة دلالية أصغر من الكلمة ، وأن وصفهم للغة دار حولها ما يعرف في درسنا اللغوي بالعلامات ، وهو يكشف عن وعيهم بقيام العلامة بزيادة دلالة على دلالة الكلمة ، وبأن الكلمة أصبح لها جزآن دلاليان ، وقد أشار إلى مجموعة من الأمور تخص العلامة اللغوية ، وهي:

---

[١] طحان،ريمون ، فنون التقعيد وعلوم الألسينة ، ص٢٢٦

[٢] المرجع السابق نفسه ، ص٢٢٢، وينظر : نور الدين ، عصام، المصطلح الصرفي، ص ١٢٠.

[٣] عياش ، منذر ، العلاماتية ، ص١٤٦.

أولاً : عدم غفلة اللغويين العرب عن عناصر الكلمة وأجزائها التي تقوم كل واحد منها بمعنى ، وقد التفتوا إلى تركّب بعض الكلمات من جزأين فهم يرون أن كلمات مثل : حمامة ورجلان وبصريّ والرجل ويضرب كل واحد منها كلمتان صارت من شدّة الامتزاج كلمة واحدة ، لقد رأوا أن علامتي التأنيث وياء النسب وأداة التعريف وياء المضارعة ليست من أصل الكلمة ولا من الزيادات الصرفية التي تغير الوزن .

ثانياً : إهمالهم الحديث عن وحدة أصغر من الكلمة وهو المورفيم في الدراسات الحديثة ؛ يرجع إلى أن بعض أجزاء الكلمة التي تفيد دلالة تمنع فصل بعض عن بعض ، فوزن الكلمة مثلاً لا يمكن فصله عن جذر الكلمة ، مع أن كّلا منهما يُعَدُّ عنصراً من عنصري الدلالة الثابتة للكلمة، ويفيد ذلك أن الحديث عن وحدات دلالية أصغر من الكلمة يستلزم فصل الوزن عن الكلمة[١].

ثالثاً : عدم صلاحية مفهوم المورفيم للعربية ؛ لكونها لغة اشتقاقية لا إلصاقية ، ومن ثمَّ لا يمثل غياب المفهوم عن الدرس العربي جهة انتقاص أو عجز ، كما تعتمد العربية على القالب لاشتقاق كلماتها دون توظيف اللاصقة (الزيادة الصرفية) لاشتقاق الكلمات ، وتغيب لاصقة الاشتقاق عن اللغة العربية بابنيتها ، ورد جزء من الكلمة باستثناء العلامة التي للتصريف في سياقات مختلفة مع ثبات المعنى تقريباً.

رابعا : اتخاذ الصرف العربي مصطلح العلامة للزوائد الصرفية الداخلة على الكلمة ، ولم يتخذ مصطلح اللواصق ؛ لأنّه ليس فيها ما يخرج من طبيعة التعليم (زيادة العلامة) هذه ، إذ ليست منها ما يأتي مثلاً للاشتقاق كما في نموذج اللغات الإلصاقية ، ويعني ذلك أن مصطلح العلامة يراعي طبيعتها ولا يمثل مخالفة كما وردت عليه الزوائد الصرفية في اللغة العربية ، وأن العلامة كافية في العربية للقيام بالدور المنوط باللاصقة ، وإذ ترصد زوائد التصريف التي تدخل على الكلمات العربية ؛ وليست ثمّة زوائد صرفية تخرج عن العلامة.

خامساً : تسجيل تَحَقُّق العلامة في الصرف العربي بوصفه صوراً للعلامة ، مثلما سُجِّلت تحققات المورفيمات بوصفها المورفات لها أو أشكالا مختلفة منها ، ويظهر هذا الأمر من أنهم يذكرون أداة تعريف واحدة مع أنّها تتخذ شكلين مختلفين : القمرية التي تنطق فيها اللام ، والشمسية التي تدغم لامها في الحرف التالي لها ؛ لما يفيد أنّهم لم يخرجوا عن الحسّ اللغوي

---

[١] عبد الدايم ، محمد عبد العزيز ، النظرية اللغوية ، ص١٠٩.

الصحيح الذي يراعي الفرق بين القسم وأفراده التي يتحقق فيها أو بين الجوهر والشكل كما يفيد بعض اللغويين[١].

سادساً : إنّ علماء العربية فرّقوا بين غياب العلامة الذي يمثل (علامة) وغيابها الذي لا يكون علامة على شيء ، فهم يرون غياب النون في الأفعال الخمسة علامة على جزم المضارع أو نصبه؛ لأن ثبوتها يرد مقابلاً لهذا الغياب في حالة الرفع ، وكذلك يرون غياب علامة التأنيث من الكلمة علامةٌ على التذكير ، ثم يذكرون أن غياب العلامة لا يكون علامة حين يتحدثون عن استواء الطرفين بغياب العلامة فيهما على السّواء كما في حديثهم عمّا يستوي فيه المذكر والمؤنث ، كما في قولهم : بعير ضامر وناقة ضامر ، وحديثهم عن عدم دخول علامة التأنيث لبعض الصفات مثل :" إمرأة حائض وطالق وطامث وطاهر" وهذا ما أطلق عليه المحدثون مورفيماً صفرياً .

إنّ علماء العربية لا يسجلون مجرد غياب الدال . وتطبيق مفهوم نظام العلامات الذي يقدمه علم اللغة يفيد أن الصفر يكون فرقاً ذا دلالة إذا ما ورد في إطار نظام العلامة .

العلامات الصرفية وأنواعها عند علماء العربية اعتماداً على موضوعات الصرف

اعتمد هذا الجزء من البحث على الفصلين اللاحقين في تحديد العلامة اللغوية الصرفية وأنواعها من خلال استقراء أبواب الصرف العربي في أن العلامة اللغوية : هي وَسْمٌ لُغَويّ يكون لفظياً أو معنوياً في المبنى أو الصيغة الصرفية ؛ ليميّزها عن بقية المباني ويعطيها دلالة جديدة.

- **أنواع العلامات اللغوية في التحليل الصرفي :-**

أولاً: العلامات اللغوية من خلال الحروف وتنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١- **العلامات اللغوية بالحروف الزائدة** : لقد استدل علماء اللغة على الأبنيةالصرفية من خلال الحروف في تحليلهم لأبواب الصرف العربي للكلمة ، وتكون هذه العلامة سابقةً وحشواً ولاحقة

---

[١] عبد الدايم ، محمد عبد العزيز ، النظرية اللغوية ، ص١١.

بالنسبة للجذر اللغوي ، وتكون بوجود حرف أو أكثر من الحروف الزائدة على الجذر اللغوي في بدايته أو حشواً أو في آخر هذا المبنى ، وتنقسم هذه العلامة إلى ثلاثة أقسام وهي:-

أ- **العلامة اللغوية السابقة** :-

وتتمثل في دخول الميم الزائدة في بعض الكلمات مثل : المصدر الميمي ، واسم المفعول ، واسم الزمان ، واسم المكان في الثلاثي وغير الثلاثي ، واسم الفاعل من غير الثلاثي يبدأ بميم مضمومة، واسماء الآلة تبدأ بميم مكسورة ، والفعل المضارع يبدأ بحروف المضارعة المجموعة في كلمة (أنيت) ، والأفعال الخمسة تبدأ بالتاء والباء من أحرف المضارعة ولا تبدأ بالهمزة والنون ، واختصت الأفعال الخمسة المسندة إلى ياء التأنيث المخاطبة بالتاء : نحو:تدرسين.

ب- **العلامة اللغوية بالحشو** : وتتمثل هذه العلامة بوجود حرف أو أكثر في أحشاء المبنى اللغوي، ومن الأمثلة على ذلك علامة الأسماء المصغرة بوجود حرف الياء مثل (سُلَيم) ، وعلامة صيغة منتهى الجموع بالالف مثل مصابيح ، ومن علامات الأفعال وجود نون الوقاية التي تدخل على الفعل الماضي والمضارع والأمر قبل الياء ، وسبب دخولها قبل الياء خوفاً من أن يجرَّ الفعل.

ج- **العلامة اللغوية اللاحقة** : وهي تتمثل بوجود حرف أو أكثر من الحروف الزوائد على الأصل اللغوي في آخر الكلمة ، ومن الأمثلة عليها : علامة الاسم المنسوب تلحقه ياء مشددة ، وعلامة المثنى في حالة الرفع تلحقه الف ونون ، وفي حالتي النصب والجر ياء ونون ، وعلامة مصدر المرّة من غير الثلاثي حيث تلحق المصدر الصريح تاء مربوطة ، وعلامة المصدر الصناعي والاسم المنسوب تلحقه ياء مشددة وتاء مربوطة ، وعلامة جمع المذكر السالم تلحقه واو ونون في حالة الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجر زائدتين على المفرد ، وعلامة جمع المؤنث السالم تلحقه الألف والتاء زائدتين على المفرد ، ومن العلامات الزائدة اللاحقة زيادة الألف بعد واو الجماعة في الأفعال للتفريق بين الأفعال والأسماء ، مثل: (يضربوا) في الفعل والاسم مثل (مسلمو) ، وعلامات الأسماء المؤنثة تلحقها علامة بالحروف الزائدة ، وهي الألف المقصورة مثل : (ذكرى ، ودنيا) ، والألف الممدودة مثل : غيداء ، والتاء المربوطة مثل : فاطمة ومعلمة ، والألف والتاء في جمع المؤنث السالم مثل :

مسلمات ، والنون في الضمير مثل :هُنَّ وأنتنَّ ، ومن العلامات اللاحقة النون في الأفعال الخمسة في حالة الرفع مثل : الطلابُ يدرسون الدرس .

٢- **العلامات اللغوية بالحروف الأصول في الكلمة** : لقد استدل علماء اللغة على هوية بعض الكلمات من خلال الحروف الأصول للكلمة في تحليلهم الصرفي ، ومن الأمثلة على ذلك :- علامات الفعل الصحيح المهموز في مجيء الهمزة في فاء الفعل أو عين الفعل أو لام الفعل ، وعلامات الفعل الصحيح المضعف في مجيء عين الفعل ولامه من جنس واحد ومدغمة مثل (رَدّ) في الثلاثي ، أما علامات الفعل الصحيح المضعف في الرباعي مجئ فاء الفعل ولامه الأولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد مثل : (زلزل) ، وعلامات الفعل المعتل المثال في مجيء حرف العلة الواو أو الياء في فاء الكلمة مثل (وعد) ، وعلامات الفعل المعتل الأجوف في مجئ عين الفعل حرف علة إمّا واو أو ياء أو ألف منقلبة عن واو أو ياء ، مثل : (عاد ، تبيع ، وقَوَل) ، وعلامات الفعل المعتل الناقص وذلك في مجئ لام الفعل حرف عله واواً أو ياءً أو ألفاً منقلبة عن واو أو ياء ، وعلامات الاسم المنقوص يأتي في آخره ياء مكسور ما قبلها مثل : القاضِي، الداعِي، المستدعِي ، الماضي).

٣- **العلامات اللغوية بالحروف الأصلية والزائدة** : استدل بعض علماء اللغة على بعض الأبنيةمن خلال وجود حروف معينة في هذه المباني ، وهذه الحروف قد تكون بألف ثابتة منقلبة عن واو أو ياء ، أو زائدة للتأنيث ، أو زائدة للالحاق مثل : علامات الاسم الممدود : فهو ينتهي في آخره بعلامة لغوية وهي الألف و الهمزة ، وتكون الألف زائدة والهمزة تكون أصلية مثل : قرّاء ، أو منقلبة عن واو أو ياء مثل : السماء والأحياء ، أو تكون زائدة للتأنيث مثل : صحراء.

ثانياً: العلامة اللغوية بالحركات :-

استدل علماء اللغة في تحليلهم لأبواب الصرف العربي على هوية الأبنيةالصرفية من خلال استخدام الحركات على الحروف في ابنية الكلم ، فهي علامة تميزها عن سائر المباني ، ومن الأمثلة على ذلك: من علامات الأسماء التنوين ومن علامات الاسم المصغر انضمام أوّله وفتح ثانيه وكسر ما بعد الياء إذا لم يكن حرف إعراب ، مثل : (قُمَير) (مُعَيلِم) ، ومن علامات الاسم المنسوب والاسم المنقوص كسر ما قبل الياء ، ومن علامات المصدر الصريح في الأفعال التي تبدأ بتاء زائدة ضم ما قبل الآخر

مثل : (تواجَد) مصدرها (تواجُد) ، ومن علامات مصدر المرة من الثلاثي فتح الفاء مثل: (جَلْسَة) وكسر الفاء في مصدر الهيئة مثل (جِلْسَة).

ومن علامات المصدر الميمي واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان من غير الثلاثي أن يبدأ بميم مضمومة ويُفتح ما قبل الآخر ، والعلامة الدلالية تفرق بين جمع هذه المباني مثل : (مُسْتَخرَج) ، ومن علامات اسم الفاعل من غير الثلاثي أن يبدأ بميم مضمومة ويُكسر ما قبل الآخر مثل : (مُسلِم) ، ومن علامات اسماء الآلة كسر الميم مثل : (مِبرِد). ومن العلامات اللغوية في المثنى فتح ما قبل الألف والياء وكسر النون ، وهي علامة للتفريق بين المثنى والجمع مثل : (معلمتانِ) (معلمَينِ) ، وفي جمع المذكر السالم ضم ما قبل الواو والنون وكسر ما قبل الياء والنون وتكون النون في الحالتين مفتوحة ، مثل : (مسلمُونَ) و(مسلمِينَ) ومن علامات التأنيث الكسرة في الضمير : (أنتِ) ، ومن علامات الفعل الماضي المبني للمعلوم يكون مفتوح الفاء مثل : دَرَس ، شَرِب، ، وفي الفعل الماضي المبني للمجهول يكون مضموم الفاء وكسر ما قبل الآخر ، مثل : دُرِس وكُسِر ، وفي المضارع المبني للمجهول يكون مضموم الأول مفتوح ما قبل الآخر ، مثل : يَدْرُس وضم ثاني الفعل الذي يبدأ بتاء المطاوعة مثل : (تُعُلِّم) وضم ثالث ما أوله همزة وصل مثل :(استُمِع) وكسر أول الفعل الذي عينه معتلة مثل (قِيل) ، ومن العلامات اللغوية للفعل المضارع وجود فتحة على حرف المضارعة في الثلاثي مثل : يَدْرُس ، ووجود ضمة على المضارعة في الرباعي ويكون مكسور ما قبل الآخر مثل (يُزلزِل) ، ويكون الفعل المضارع المبدوء بتاء زائدة مفتوح ما قبل الآخر مثل : (يتواجَد). ومن علامات الأفعال الخمسة عندما تسند إلى ألف الاثنين تكون النون مكسورة ، مثل يدرسانِ ، وتكون النون مفتوحة عندما يسند إلى واو الجماعة وياء التأنيث المخاطبة ، مثل : (يدرسونَ) و(تدرسينَ).

ثالثاً: علامة القبول : وقد استدل علماء اللغة على بعض المباني الصرفية من خلال قبولها لعنصر لغوي آخر ، مثل الحروف والضمائر أو بعض الكلمات التي لها علاقة بالدلالة ومن الأمثلة على ذلك : قبول (ال) التعريف في الأسماء وعدم قبول الأفعال لهذه العلامة.

ومن علامات الأسماء قبولها لأحرف الجر و النداء مثل (يا محمدُ) (من المعلم) ، ومن علامات الفعل قبوله الضمائر مثل التاء المتحركة في درستُ ، وياء المخاطبة مثل : قومي ، وقبوله لبعض الحروف مثل : تاء التأنيث الساكنة مثل : درستْ أو نون التوكيد الثقيلة والخفيفة مثل : (ترجعُنَّ).

ومن علامات الأفعال المضارعة قبولها دخول حروف النصب والجزم مثل : (لم يدرسْ – لم يدرسوا)، ومن علامات المضارع قبول السين وسوف ، والتي هي كما قال العلماء بمثابة ال التعريف في الأسماء مثل : (سأدرسُ ، وسوف أدرسُ).

ومن علامات المصدر الصريح في الثلاثي وغير الثلاثي قبوله كلمة (عملية) التي تدل على الحدث ، وهي مأخوذة من تعريف المصدر الصريح مثل: (دخل مصدرها الصريح دخول) ، فتقول عملية الدخول ، وعملية الاستخراج ، وعملية التدريس ، وعملية التربية وعملية الزلزلة.

ومن علامات الفعل اللازم والفعل المتعدي كما أشار العلماء في أن اللازم لا يقبل دخول الضمير الهاء أو الكاف ، والفعل المتعدي يقبل دخول الضمير ، ومثال ذلك ذهب لا تقبل الضمير الهاء لأنه لازم فلا يجوز أن نقول ذهبَهُ ، والفعل رَحِمَ يقبل الهاء في (رَحِمَهُ) لأنه متعدي.

رابعاً :علامات الوزن :-

لقد اختصت بعض الأبنيةالصرفية بوزن معين تتفرد به عن غيرها من الأبنية، وتكون علامة عليها يميزها عن غيرها ، وقد يطرح سؤال كيف يعدُّ الوزن علامة لغوية وهناك منهج من مناهج التحليل الصرفي اسمه الميزان الصرفي؟ وأردّ على هذا السؤال أن بعض علماء اللغة جعلوا الوزن علامة لغوية على هذه المباني ، ومثال ذلك ما قاله ابن هشام في حديثه عن العلامات اللغوية للفعل اللازم في قوله : " والثالث الفعل اللازم وله اثنتا عشرة علامة . . .أن يكون موازياً (لافْعَلَلَّ) مثل اقشعَرَّ واشمأز أو ألحق به وهو افوعَلَّ كا كوهدَّ الفرخ إذا ارتعد أو لافعَلَّل كاجرنجم..."[1] فقد أورد ابن هشام علامة من علامات الفعل اللازم من خلال الوزن.

ومن الأبنيةالتي تفردت في الوزن الصرفي وكانت علامة عليه مصدر المرّة من الثلاثي على وزن (فَعْلة) مثل : نَظرة ومصدر الهيئة من الثلاثي على وزن (فِعْلَه) مثل : جِلْسَه.

والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان من الثلاثي على وزن (مَفْعَل أو مَفعِل) مثل: (مَوْقِف ومَعْبَد) واسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فاعل) مثل : قائد واسم المفعول من الثلاثي على وزن مفعول مثل: محمود واسم التفضيل على وزن أفعل مثل : أكبروأطول.

---

[1] ينظر،ابن هشام ، أوضح المسالك إلى شرح الفية ابن مالك ،ج٢ ،ص١٧٧ ،وينظر : ابن هشام ، شرح شذور الذهب ،ص٣٦٨.

خامساً : العلامة النحوية : استدل علماء اللغة على بعض المباني الصرفية من خلال الإعراب أو بعض الخواص النحوية ومثال ذلك : علامة الجرِّ في الأسماء وتكون بحرف جر أو بالإضافة أو بالتبعية ، وعلامة الجزم في الأفعال المضارعة وعلامة الاسم المنسوب والمصدرالصناعي حيث إن الاسم المنسوب يعرب نعتاً والمصدرالصناعي لا يعرب نعتاً.

سادسا : العلامة الإسنادية :

استدل علماء اللغة على الأبنيةالصرفية بواسطة علامة الإسناد وتحقيق المعنى من خلال ما يسند إليه المبنى الصرفي ، ومن الأمثلة على ذلك :-

من علامات الاسم الإسناد إليه وهي من أنفع علامات الاسم ، وهو أن تنسب إلى الاسم ما يحصل به الفائدة التامة كما في نسبة الإيمان لمحمد في قولك : محمدٌ مؤمنٌ . ومن العلامات الإسنادية في الفعل؛ حيث إن الفعل مع الفعل لا يشكل كلاماً له معنى ، فهو لا يستغني عن الاسم والاسم لا يستغني عنه .

ومن العلامات الإسنادية في الفعل المبني للمعلوم في وجود الفاعل اسماً ظاهراً ، أو ضميراً ، وتسند الأفعال الخمسة إلى ضمائر الرفع ، وهي ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء التأنيث المخاطبة .

سابعاً : العلامة الدلالية :

وهي من أهم العلامات اللغوية المعنوية التي استند إليها علماء اللغة في تحديد هوية بعض الأبنيةعندما تتشابه الأوزان والمباني في الكلمات ، ومثال ذلك : في العلامات المميزة للصفة المشبهة أنها تدل على الثبوت ، وهذا يميزها عن اسم الفاعل إذا اشتركت في نفس الوزن ، مثل : (طاهر القلب) صفة مشبهة ، فهذا البناء يدل على الثبوت بعكس اسم الفاعل ، ومن العلامات الدلالية للكلمة في صيغة المبالغة ، والتي تدل على مبالغة الوصف وكثرته وتكراره.

ودلالة اسم التفضيل في المفاضلة واسم الآلة على من وقع بواسطته الحدث ، وعلامة فعل الأمر أنه يدل على الطلب ، ومن العلامات الدلالية التي أشار اليها العلماء أن الفعل اللازم يكون في الأفعال التي تدل على السجايا أو على مرض أو على نظافة.

والمصدر الميمي في دلالته على الحدث مجرداً من المفعولية والزمان والمكان في الثلاثي وغير الثلاثي ؛ وذلك لتشابهه مع اسم المفعول واسم الزمان واسم المكان ، فجاءت هذه العلامة للتفريق بين هذه الأبنية. وعلامة الاسم المنسوب تتمثل في دلالتها على الوصف .

والعلامة الدلالية في اشتقاق بعض المصادر الصريحة في الثلاثي ، فيما دلّ على رفض وامتناع مصدره على وزن (فِعال) ، ومادلّ على تقلب واضطراب مصدره على وزن (فَعَلان) ، وما دلّ على داء أو صوت مصدره وزن (فُعال) (فعيل)، ومادلّ على صوت أو سير مصدره على وزن فعيل ، وما دلّ على حرفة مصدره على وزن فِعَالة.

ومن العلامات الدلالية في مصدر المّرة من الثلاثي أوغير الثلاثي عندما يتشابه مع المصدر الصريح نُضيف بعد مصدر المرّة كلمة واحدة للتمييز بينهما ؛ ولأن مصدر المرّة يدل على أن الحدث وقع مرّة واحدة ، مثل : دعا : دعوة واحدة وأقال : إقالة واحدة . والعلامة الدلالية للاسم الجامد أنه يدل على معنى بنفسه ، أو معنى قائم بغيره . ومن علامات الأسماء الدلالية ما يدل على الإنسان أو الحيوان أو نبات أو جماد أو مكان أو زمان أو صفة أو معنى وليس الزمن جزء منه ودلالة الاسم على النسب والتصغير.

ثامناً : العلامة الصفرية :

لقد استدل علماء اللغة على بعض الأبنيةفي عدم وجود علامة لفظية في المبنى الصرفي ، والذي يقابله مبنى صرفي آخر ، وهذا ما أشرت إليه سابقاً بوجود عنصر لغوي مُعْلَم وعنصر غير مُعْلَم ، ومن الأمثلة على ذلك : من علامات الاسم المفرد خلوه من علامات المثنى والجمع ، لأن المفرد هو الأصل والمثنى والجمع فرعٌ عليه ، وعلامات المذكر خلوه من علامات التأنيث ووجود علامة في الأسماء المؤنثة ؛ لأن المذكر هو الأصل والتأنيث فرعٌ عليه.

وعلامات الاسم المجرد في خلوه من حروف الزيادة المجموعة في كلمة (سألتمونيها) ، وخلو الفعل الصحيح من حروف العلة وخلوّ الفعل السالم من الهمزة والتضعيف.

تاسعاً: العلامة الاشتقاقية :-

ولهذه العلامة أهمية كبيرة في الاستدلال على بعض المباني الصرفية ، والتي لها دور كبير في التمييز بين المباني الصرفية ، وتتمثل في أصل الاشتقاق أو عملية الاشتقاق نفسها ، ومن الأمثلة على ذلك : من علامات الصفة المشبهة أنها مشتقة من فعل لازم ، وبهذه العلامة أصبحنا نميز بين الصفة المشبهة واسم الفاعل وصيغة المبالغة في بعض الأوزان المتشابهة ، فمثلاً تتشابه الصفة المشبهة مع صيغة المبالغة في الوزن(فعيل) والوزن (فَعِل) مثل : رحيم: صيغة مبالغة ؛ لأنها مشتقة من الفعل (رحم) وهو متعدٍ ، أمّا (كريم) فهي صفة مشبهة لأنها ؛ مشتقة من فعل لازم وهو (كَرُمَ) ، و(فَهِم) صيغة مبالغة ؛ لأنها مشتقة من فعلٍ متعدٍ ، وأمّا (فَرِح) فهي صفة مشبهة ؛ لأنها مشتقة من فعل لازم.

ومن العلامات اللغوية للفعل المتعدي واللازم أن الفعل المتعدي عند اشتقاق اسم المفعول منه لا يحتاج جاراً ومجروراً بعد اسم المفعول ، أما اشتقاق اسم المفعول من الفعل اللازم فيحتاج بعده إلى جار ومجرور ، مثل : رحم اسم المفعول منه مرحوم ؛ لأنّ رحم متعدٍ أما ذهب فاسم المفعول منه (مذهوبٌ إليه) لأن الفعل ذهب فعل لازم .

ومن العلامات الاشتقاقية في مصدر المرّة من الفعل غير الثلاثي أنَّه يتم عن طريق اشتقاق المصدر الصريح من الفعل غير الثلاثي وزيادة تاء مربوطة ، و اشتقاق اسم الفاعل من غير الثلاثي باشتقاق الفعل المضارع وإبدال ياء المضارعة ميماً مضمومة وكسر ماقبل الآخر ، وفي اسم المفعول فتح ما قبل الآخر.

ومن العلامات الاشتقاقية في بعض المصادر الصريحة من الأفعال اللازمة أو المتعدية أن يخصص لها أوزان معينة ، فمثلاً الفعل اللازم على وزن فَعَل مصدره الصريح على وزن فعول مثل : (خرج خروج).

- **المبحث الرابع : أصالة العلامة اللغوية وفرعيتها :**

نظرية الأصل والفرع من النظريات المهمة التي اعتمد عليها اللغويون في تحليل الظاهرة اللغوية ووصفها ، وكان لها أثر كبير في توجيه العلامة اللغوية ؛ لأن الأصل لا يحتاج إلى علامة

لغوية والفرع يحتاج إلى علامة كما أشار العلماء ، والأصل في معاجم اللغة كما جاء عند الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) هو : " أسفل كل شيء ، وأستأصلت الشجرة أي أثبت أصلها ، وأستأصل الله فلانا أي لم يدع له أصلاً " . ويقال : " أن النخيل بأرضنا أصيل ، أي هو بها أصيل لا يفنى ولا يزول ، وفلان أصيل الرأي ، وقد أَصُلَ رأيه أصالةً ، وإنه لأصيل الرأي والعقل [١]، والأصل بهذا التعريف يشير إلى الأساس الذي تقوم عليه الأشياء ، فهو مثل أساس الشجرة أو أسفلها إذا أثبتت نفسها بالأرض، ويدل على أصالة الرأي ورجاحة العقل ويوصف المرء بذلك إذا كان بهذه الصفات أصلاً.

وجاء عند ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في معجم مقاييس اللغة : " (أَصْل) الهمزة والصاد واللام ثلاثة أصول متباعد بعضها من بعض ، أحدها أساس الشيء والثاني الحَيّة والثالث ما كان من النهار بعد العشي ، فأما الأول فالأصل أصل الشيء قال الكسائي في قولهم : " لا أصل له ، ولا فصل له " إن الأصل الحسب ، والفصل اللسان ويقال مجد أصيل " [٢] ، فالأصل هو أساس الشيء.

وجاء في كتاب التعريفات للشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) تعريفاً للأصل في قوله : "الأصل هو ما يبنى عليه غيره ، والأصول جمع أصل وهو في اللغة عبارة ما يُفْتَقَر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره والأصل ما يثبت حكمه بنفسه ويبنى عليه غيره" [٣] .

وجاء كلمة أصل في المعجم الوسيط بمعنى الأساس أو أصل الشيء[٤] : " الأصل هو أساسه الذي يقوم عليه ومنشؤه الذي ينبت منه ، والأصل : كرم النسب ويقال ما فعلتُه أصلاً وفيما ينسخ : النسخة الأولى المعتمدة ومنه أصل الحكم وأصول الكتاب (مُحْدِثُه) و(الأَصْلِي) ما كان أصلاً في معناه ويقابل بالفرعي أو الزائد أو الاحتياطي أو المُقلَدِ " ، وجاء عند أحمد مختار عمر تعريفاً لكلمة (أصل) فهو[٥] " اسم الذات وأصل الشيء قاعدته وقراره كقوله تعالى : " كَشَجرةٍ طيبةٍ أَصلُها ثابت " (سورة ابراهيم أية ٢٤) فالأصل القاعدة ".

---

[١] الفراهيدي(ت١٧٠هـ) ، العين ، ج٧ ، ص١٥٦، مادة أصل .

[٢] ابن فارس (ت٢٩٥هـ) ، أحمد بن فارس بن زكريا(١٩٩٠م) ، مقاييس اللغة ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١، ج١ ، ص١٠٩ ، (مادة أصل).

[٣]الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ) ، علي بن محمد السيد ، كتاب التعريفات ، تحقيق : عبدالمنعم الحفني ، ص٣٨ ، دار الرشاد القاهرة.

[٤] مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط (٢٠٠٤م) ، ط١ ، ص٢٠ ، مادة أصل ، مكتبة الشروق الدولية.

[٥] محمد مختار وآخرون(٢٠٠٢م) ، المعجم المريوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته ، ط١ ، ص٧٠ ، مادة أصل، مؤسسة سطور المعرفة ، الرياض.

الفرع:

والفرع في اللغة كما جاء في معجم العين[١]: " أعلى كل شئ وجمعُه فروع ، والفرع صعود من الارض ووادٍ مفرع : أفرع أهله أي كفاهم والفرع : المال المعدُّ ويقال فرع يفرع فرعاً ورجل أفرع كثير الشعر وأفرع فلان إذا طال طولاً " .

وقد عرّف الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) الفرع[٢] " هو خلاف الأصل وهو اسم الشئ يبنى على غيره " ، وقد ربط الجرجاني تعريف الفرع بالأصل ، ويدل هذا التعريف على أن الفرع يعتمد على الأصل ، فالفرع يبنى على الأصل ؛ لأن الأصل هو الأساس كما أشرت سابقاً بتعريف الأصل.

وقد عرّف التهانوني (ت١١٥٨هـ) الفرع[٣] " الفرع : بالفتح وسكون الراء لغةً الغصن، وشرعاً هو المقيس والمقيس عليه هو الأصل " .

والمتأمل في هذه التعريفات يجد أن الفرع يعتمد على الأصل ؛ لأن الأصل هو الأساس ، والأصل هو أسفل الشئ أي قاعدته ، والفرع أعلى الشئ ، والأصل جذر الشجرة والفرع ساق الشجرة وفروعها .

الأصل والفرع في علم الصرف :

لقد توسّل الصرفيون بالأصل والفرع في دراسة الظواهر الصرفية كظاهرة الاشتقاق ، وقد عرّف بعضهم الاشتقاق بأنّه اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل ، وقالوا أنّ الأصل يرادُ به الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً أولياً ، والفرع لفظ يوجد في تلك الحروف مع نوع تغيير ينضمُّ إليه معنى زائد على الأصل وقالوا " الأصل والحروف اللازمة للكلمة كيف تصرفت مما يفسر قول الصرفيين أن المشتق فرع على المشتق منه ، ورأى الصرفيون أن المعتل فرع الصحيح

---

[١] الفراهيدي، معجم العين ، ج٢ ، ص١٢٥-١٢٦ ، مادة(فرع) . ينظر : ابن فارس، مقاييس اللغة،ج٤، ص٤٩١-٤٩٢ ، مادة(فرع).

[٢]الشريف الجرجاني ، التعريفات ، ص١٨٩.

[٣] التهانوني، (ت١١٥٨هـ) ، محمد أعلى بن علي(١٩٩٥م) ، معجم كشاف اصطلاحات الفنون ، تحقيق : علي دحروج وآخرون ، ط١ ، ص١٢٦٩ ، مادة(فرع) ، مؤسسة خياط للنشر ، بيروت.

فيقاس عليه ولهذا اجتمعوا أنّ أصل (قام) (قوم) وغيرها من الأمثلة"[١].

فيلحظ أن الأصل يدل على المعنى المجرد ، ولا يحتاج إلى علامة لغوية ظاهرة وأن الفرع يحتاج إلى علامات .

ويكاد النحاة يجمعون على أن الفروع هي المحتاجة إلى العلامات ، والأصول لا تحتاج إلى العلامات لأن العلامة زيادة والأصل عدم الزيادة ، ولأن العلامة تخصيص ، والعام أصل الخاص ؛ ولأن العلامة تجعل اللفظ مرتباً ، والبسيط أصل للمركب ؛ ولأن العلامة طارئة والطارئ فـرع الأصل الأول [٢].

فالعلامة اللغوية من المعايير المهمة الواضحة التي اعتمد عليها اللغويون في التميز بين الأصل والفرع ، وفي هذا المقام يقول السيوطي (ت٩١١هـ): [٣]" الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة " . وقد أشارت آمنة الشمري إلى أن الأبنيةغير المعلمة ابنية أصلية بالعربية ، وتتجلى هذه الأصلية في عرض اللغة على إضافة العلامة لتدل على معنى يتطلب السياق ، وقد عرض التحويليون للألفاظ ذات العلامة Marked ، وتلك التي بلا علامة Unmarked ، وتوصلوا إلى أن الألفاظ غير المُعلَّمة هي الأصل والألفاظ المعلمة هي الفرع" [٤] .

ومن الأمثلة على الموضوعات اللغوية في قضية الأصل والفرع واستخدام العلامة اللغوية :

١) التذكير والتأنيث :

وصف نحاة العربية المذكر بأنَّه ما خلا من العلامات ، وقسّموا الأسماء المؤنثة أقساماً تعتمد كلها على العلامة (Marked) . ومن ذلك يبرز دور العلامة في باب التذكير والتأنيث ، ويتضح ذلك في دور العلامة حين يتحول الأصل إلى فرع بتغير جنس الكلمة من المذكر إلى المؤنث ، لذلك عُدَّ احتياج المؤنث للعلامة دليلاً على فرعيتها وما لا يحتاج إلى علامة أصل قائم بذاته [٥] ، يقول ابن هشام في ذلك : " لما كان التأنيث فرع التذكير احتاج لعلامة ، وهي إمّا تاء متحركة ويختص بالأسماء ، كـ

---

[١] ينظر ، الملخ ، حسن خميس ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ط١ ، ص٢٠-٢١ ، دار الشروق، نابلس.

[٢] الملخ ، حسن خميس ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ص ٨٥-٨٦.

[٣] ابو المكارم ، علي، المدخل إلى دراسة النحو العربي ، مرجع سابق ، ص٨٩.

[٤] الشمري ، آمنة رشيد خابور(٢٠١٣م) ، ظاهرة الأصل الفرع عند سيبويه ، ط١، ص ١٥٤، مكتبة الأفاق، الكويت.

[٥] المرجع السابق نفسه ، ص ٢٢ .

"قائمة " أو تاء ساكنة ، وتختص بالأفعال ، كـ " قامتْ" وإمّا ألف مفرده كـ " حُبْلَى " أو ألف قبلها ألف كـ " حْمراء " ويختصان بالأسماء " [١].

يقسم علي أبو المكارم الأسماء والأفعال لفظياً في النحو العربي إلى قسمين أساسيين هما : المؤنث والمذكر ، وعلامة التأنيث أن تحتوي صيغة الكلمة على أداة من ثلاث تفيد التأنيث في اللفظ ، وهي : تاء التأنيث والألف المقصورة وألفه الممدودة ، وأما المذكر فليس له علامة إيجابية تدل عليه ولكن علامته سلبية ، وهي خلو صيغه من تلك الأدوات الثلاث جميعاً [٢]، فهو يشير إلى علامات المؤنث أنها لفظية موجودة في المبنى ، أما علامة المذكر غير موجودة أو كما أشار إليها بعض علماء اللغة المحدثين بالعلامة الصفرية أو خلوّ المذكر من علامات التأنيث .

٢) التعريف والتنكير :

يقول سيبويه في هذا الموضوع[٣] : " اعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة ، وهي أشدُّ تمكناً ؛لأن النكرة أوّل ثم عليها ما تُعْرفُ به ، فمن ثم أكثر الكلام يتعرف في النكرة " ، يدل كلام سيبويه أن النكرة أصل والمعرفة فرع ؛ لأن النكرة أخفُ في النطق ، وأشار إلى أن المعرفة فرع تحتاج لعلامات تدخل عليها ، وتُعرف بها ؛ لأنها فرع من النكرة ويتضح ذلك في قوله : " لأن النكرة أولى ثم يدخل عليها ما تعرف به" أي ما يدخل عليها من علامات .

وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) في المفصل[٤]: " التعريف فرع على التنكير ، لأن أصل الأسماء أن تكون نكرات ، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة ، وافتقار إلى وضع لنقلــه عن الأصل " أورد ابن يعيش أن أصل الأسماء أن تكون نكرة والمعرفة فرع لها . ونلحظ مما سبق أن النكرة أصل تتفرع عنه المعرفة ؛ ولهذا فهي تحتاج إلى علامة ، وهذا يدل على الارتباط بين نظرية الأصل والفرع في العربية والعلامة اللغوية التي تدخل على الفرع .

---

[١] ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج٤، ص ٢٨٦ ، وينظر : السيوطي، الأشباه والنظائر ، ج٢، ص٢٨٢ .

[٢] أبو المكارم ، علي(٢٠٠٦م) ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ط١ ، ص ٢٣٩-٢٤٠، دار غريب، القاهرة .

[٣] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص ٢٢ .

[٤] ابن يعيش ، المفصل ، ج١، ص ٥٩ ، وينظر ، المبرد ، المقتضب، ج٤، ص٧٤٦.

ويذكر سيبويه علامة من علامات النكرة وهي التنوين في قوله[١] : " فالتنوين علامة للأمكن عندهمُ والأخف عليهم وتركه علامةٌ لما يستثقلون ". فالتنوين دليل على النكرة ، وذكرها سيبويه أنها علامة للأول والأمكن وعلامة للأخف عليهم وتركه علامة لما يستثقلون ، وهذا يؤدي إلى أن حذف التنوين من الكلمة التي في المعرفة ، فإذا أردت المعرفة حذفت التنوين ، وأَضَفْتَ علامات المعرفة [٢] ، والتنوين هنا في قول سيبويه شكَّل علامتين الأولى في وجوده في الكلمة يدل على التنكير ، والثانية عدم وجوده في الكلمة يدل المعرفة ، وهذا إشارة إلى نوعين من العلامة اللغوية وهي الصريحة والعلامة العدمية أو الصفرية في الكلمة. وقد أشار علي أبو المكارم لهذا الموضوع في قوله : " يرى النحويون أن الأصل في الكلمات التنكير ، ومن ثم كانت النكرات عندهم غير محصورة . أما المعارف فإنها – باعتبارها استثناء من الأصل – محصورة في الأنواع الآتية :-

١- الضمير .
٢- العلم .
٣- اسم الإشارة .
٤- الاسم الموصول .
٥- المعرف بالـ .
٦- المضاف إلى واحد من الأمور الخمسة السابقة .

وكذلك يرون أن هذه المعارف تنقسم إلى مجموعتين : الأولى تضم الخمسة الأولى ، والثانية لا تتناول إلا النوع الأخير فحسب [٣] . فالنكرة غير محصورة باعتبار أنّها الأصل أما المعارف فقد حُصرت في الأنواع السابقة .

٣) المفرد والمثنى والجمع :

أشار سيبويه إلى أن المفرد هو الأصل والمثنى والجمع فرع له وذلك في قوله : " واعلم أن الواحد أشدُّ تمكنا من الجميع ، لأن الواحد الأولَّ " [٤] لا خلاف بين النحاة في أن المفرد أصل للمثنى والجمع؛ لأن المفرد لا يحتاج إلى علامة خطية للدلالة على العدد في الأصل على حين يفتقر المثنى والجمع

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٢ .

[٢] ينظر الشمري، آمنة ، ظاهرة الأصل والفرع ، ص ٩٣.

[٣] أبو المكارم ، علي ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٢٦٢-٢٦٣.

[٤] سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، ص ٢٢.

بأنواعه إلى أمارات دالة على العدد ، ففي المثنى نلصق بالمفرد الألف أو الياء ونتبعهما بالنون إن عدمت الإضافة ، وفي الجمع المزيد بألف وتاء نزيد ألفاً وتاء وفي جموع التكسير يجري تغييراً في بنية الكلمة المفردة يدل على الجمع [١].

وقد ذكر علي أبو المكارم : " أن الأصل في الأشياء الإفراد " وأن التثنية والجمع يتفرعان عنه ، وتقتضي هذه المسلمة عندهم أنه لا يصلح أن يثنى ولا أن يجمع إلا ما كان له مفرد من لفظة، وهذه الحقيقة مفردة لغوياً فيما عدا بعض الكلمات المحدودة العدد على الجمع دون أن يكون لها مفرد من لفظها ، وهذه الكلمات التي يجعلها بمثابة استثناء من هذه القاعدة ، ويطلقون عليها مصطلح (اسم الجمع) تفرق بينها وبين الجمع من هذه الناحية [٢].

إن العلامة اللغوية بمفهومها النحوي لا يحتاج إليها المفرد ؛ لأن التغيرات والإضافات للوصول إلى المعنى اللغوي إنما يتم عن طريق المفرد ، فهو الركيزة الأساسية للتحولات ؛ لأنه الأصل الذي تلحق به العلامات اللفظية للوصول إلى الفرع سواء مثنى أو جمع ، وحاجة المثنى والجمع للعلامة تكمن في حاجة اللغة لإزالة العطف ، ولأن المثنى عبارة عن (محمد ومحمد) والجمع عبارة عن (محمد ومحمد ومحمد) وفي ضوء ذلك فإن العلامة الإعرابية تنقسم إلى أصلية وفرعية ، فالأصلية هي الإعراب بالحركات ، أما الفرعية فهي الإعراب بالحروف وهذا يقودنا إلى أن المفرد يعرب بالحركات التي اعتبرها النحاة أصل العلامة الإعرابية ، وتعرب الفروع بالحروف وهي فرع للعلامة الإعرابية ، ونجد أن حذف الهاء من الكلمة (الاسم المفرد) يعني أن الكلمة تحولت إلى صيغة الجمع ، بدليل الحذف مؤشر الثقل والنقل مصاحب للفروع ، فإنك تقول في الجمع (وتمر ونَحل وصخر وزرع في جمع تمرة ونحلة وصخرة وزرعة) ، فتوضع الهاء لتفرق بين المفرد والجمع والأصح أنك تحذفها لتؤكد فرعية الجمع [٣].

---

[١] الملخ ، حسن خميس ، نظرية الأصل والفرع ، ص ٨٩.

[٢] أبو المكارم ، علي ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٢٥١.

[٣] الشمري، آمنة ، ظاهرة الأصل والفرع ، ص ٦٣-٦٤.

- **المبحث الخامس : علاقة العلامة اللغوية بالدلالة**

تمتاز اللغة العربية بأنها من اللغات الاشتقاقية تصوغ معانيها من ابنية كثيرة ومن مادة لغوية واحدة من خلال اللواصق الصرفية السابقة واللاحقة ، ومن خلال علامات الحشو ، ومن خلال الأبنية نفسها . وقد اهتم اللغويون بدراسة هذه الأبنية وبيّنوا دلالاتها من خلال علم الصرف ، ويتضح ذلك من خلال حديث ابن جني عن التصريف في كتاب المنصف في قوله[١] : " والتصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمَّ الحاجة ، ولهم إليه أشدُّ فاقة ، لأنه ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الدّاخلة عليها ولا يوصَل إلى معرفة الاشتقاق إلا به " فهذه الزوائد الداخلة على الأصل اللغوي للكلمة لها دلالات لغوية ، والزيادة هي " إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها " [٢].

جاء في شرح المفصل لابن يعيش[٣] : " وزيادة الحروف مما يترك فيه الاسم والفعل ، وأما الحروف فلا يكون فيها زيادة لأن الزيادة ضربٌ من التصرف ... ، ومعنى الزيادة إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها ، إما لإفادة معنى كألف ضارب وواو مضروب ، وإما لضرب من التوسع في اللغة نحو ألف (حمار) وواو(عمود) وياء سعيد ". فالزيادة على الكلمة تكون لسببين هما:

١) إفادة معنى أو دلالة معينة .

٢) التوسع في اللغة . فالزيادة في هذه الأبنيةفي زيادة الألف في ضارب جعلها اسم فاعل أو من قام بالفعل وزيادة الواو دلت على اسم المفعول أو على من وقع عليه الفعل .

فالزيادة على أصل الكلمة هدفها الحصول على معنى جديد لا يعطيه بناء الكلمة الأصلي ، وهذا المعنى يزول بزوال الحروف الزائدة . وقد أشار إبراهيم أنيس أن هناك نوعاً من الدلالة يستمد عن طريق الصيغ وبنيتها وعلاماتها ، وضرب مثلاً في استخدام المتكلم كلمة (كذّاب) بدلاً من كاذب ، فالأولى جاءت على صيغة يجمع اللغويون القدماء على أنها تفيد المبالغة فكلمة (كذّاب) تزيد في

---

[١] ابن جني ، المنصف ، مصدر سابق، ج١، ص٢.

[٢] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٩، ص ١٤١، وينظر ، السيوطي ، الأشباه والنظائر،مصدر سابق : ج١، ص٤٥٢.

[٣] المصدر السابق ، ج٩ ، ص ١٤١.

دلالتها على كلمة (كاذب)وقد استمدت هذه الزيادة من تلك الصيغة وعلاماتها فاستعمال كلمة " كذّاب"، يمدّ السامع بقدر من الدلالة لم يكن ليصل إليه أو يتصوره لو أنَّ المتكلم استخدم (كاذب) [١].

إن العلامات اللغوية تقوم بتصريف الكلمة من دلالة إلى أخرى عندما نلصق العلامة بجذر الكلمة ، والعلامات اللغوية إما أن تكون سابقة للجذر أو تكون لاحقة له أو حشواً في بنية الكملة أو الصيغة أو الوزن بأكمله ، أو تكون دلالة معنوية لهذه الصيغ ، ومن الأمثلة على دلالة العلامات اللغوية مثلاً :

أولا: حروف المضارعة : وهي الحروف التي يبدأ بها الفعل المضارع (أ، ن، ت ، ي) الهمزة والنون والتاء والياء ، وهي خاصة بالأفعال تلحق أوائل الفعل المضارع وذلك في قول سيبويه[٢] " أعلم أن للهمزة والياء والتاء والنون خاصة في الأفعال . ليست لسائر الزوائد وهنَّ يلحقن أوائل كل فعل مزيد وغير مزيد إذا عنيت أنّ الفعل لم تمضه وذلك قولك أفعل ويفعل ونفعل وتفعل ".

ولهذه العلامات دلالات تصريفية تحدد الشخص والجنس والعدد والزمن [٣] ، وتثبت هذه الدلالات مثلاً عندما تستخدم الفعل (أفعلُ) ، فهي تدل على المتكلم أنا والمفرد والزمن الحاضر والمذكر ، وعندما أقول : (نَفعَلُ) تدل هذه العلامة على الجمع والمتكلم (نحن) والمذكر والمؤنث والزمن الحاضر ، وعندما نقول : (تَفعَلُ) تدل على الغائب هي وعلى المؤنث وعلى الزمن الحاضر وعلى المفرد ، وعندما نقول : (يَفعَلُ) تدل على المذكر المفرد الغائب هو والزمن الحاضر.

ثانياً: علامة المضارع في القبول(السين وسوف) :

وهي علامات مختصة بالدخول على الفعل المضارع ، ودلالتها أنها تصرف الزمن من الحال إلى الاستقبال ، يقول سبيويه [٤] : " وتقول : سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتُلحقها هذين

---

[١] أنيس ، إبراهيم(١٩٨٤م) ، دلالة الألفاظ ، ط٥، ص٤٧، مكتبة الأنجلو المصرية .

[٢] سيبويه ، الكتاب ، ج٤، ص ٢٨٧.

[٣] الراجحي ، عبده(١٩٨٨م) ، دروس في المذاهب النحوية ، ص ١٩ ، مطبعة الانتصار ، الاسكندرية.

[٤] سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق، ج١، ص ١٤

الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة "، فقد جعلها سيبويه في دخولها على المضارع مثل دخول (ال)التعريف على الأسماء التي هي علامة للمعرفة.

وقال ابن هشام (ت٧٦١هـ) عن دلالة (السين وسوف) في كتابه مغني اللبيب : " السين المفردة حرف يختص بالمضارع ويخلّصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتطعاً من (سوف) خلافاً للكوفيين ولمدّة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين ومعنى قولهم : " حرف تنفيس " حرف توسيع ، وذلك أنها تقلب المضارع من الزمن الضيق – وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال وزعم بعضهم أنّها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال . ذكر ذلك في قوله تعالى (سَتَجِدُونَ آخَرِينَ) (النساء أية ٩١) واستدل عليه بقوله تعالى : (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا) (البقرة أية ١٤٢) مدعياً أن ذلك إنما نزل بعد قولهم " ما ولاّهم " قال : فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار لا بالاستقبال . وسوف مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف ، وكأن القائل بذلك نظر إلى أنّ كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى" [١]

ثالثاً : علامة الفعل المضارع والماضي (قد) : وتتمثل في دخولها على الفعل الماضي والمضارع ، وقد علامة سابقة للأفعال ، ولها عدة معانٍ ، وهي [٢] :

١- **التوقع:** وذلك مع المضارع كقولك " **قد يقدم الغائبُ اليوم** " إذا كنت تتوقع قدومه ، وأما مع الماضي فاثبته الأكثرون (يعني الثبوت) ، قال الخليل : يقال : " قد فعل " لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ، لأن الجماعة منتظرون لذلك وفي التنزيل (قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ) (المجادلة: آية١) لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها ، وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي ، وقال : التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع .

---

[١] ابن هشام ، (ت٧٦١هـ) ، جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : مازن مبارك ، محمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني ، ط٥، ص ١٨٤-١٨٥، دار الفكر ، بيروت . وينظر : الغلايني ، جامع الدروس العربية ، ج٣ ص٢٦٥ .

[٢] ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٢٢٧-٢٢٩ ، وينظر الرماني (ت ٢٨٤هـ) أبو الحسين علي بن عيسى (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) ، معاني الحروف ، تحقيق : عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، ط٣ ، ص ٩٩م ، الشروق، جدة.

٢- **تقريب الماضي** من الحال ، تقول " قام زيد " فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد ، فإن قلت " قد قام " اختص بالقريب .

٣- **التقليل :** وهو ضربان : تقليل وقوع الفعل نحو : "قد يصدق الكذوب " " وقد يجود البخيل" وتقليل متعلقة نحو قوله تعالى : (قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْه)(النور: آية ٦٤) أي ما هم عليه هو أقل معلومة سبحانه وزعم بعضهم أنَّها في هذه الأمثلة للتحقيق ، وأن التقليل في المثالين الأولين لم يستفد من قد بل من قولك : البخيل يجود والكذوب يصدق، فإنه لم يحمل على أن صدور ذلك منها قليل كان فاسداً ، إذا آخر الكلام ينقض أوّله .

٤- **التكثير :** قال الزمخشري في قوله تعالى : (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ) (البقرة: آية ١٤٤) أي ربما نرى ومعناه تكثير الرؤية .

٥- **التحقيق :** نحو قوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) (الشمس: آية ٩) قال الزمخشري : دخلت لتوكيد العلْم .

٦- **النفي :** حكى ابن سيده : " قَدْ كُنتَ في خَيْرٍ فَتَعرِفَهُ " بنصب تعرف ، وهذا غريب وإليه أشار في التسهيل ، بقوله : وربما نفي بقد فُنُصِبَ الجواب بعدها ، ومَحمَلَهُ عنده على خلاف ، وهو أنْ يكون كقولك للكذوب : هو رجلٌ صادقٌ ، ثُمَّ جاء بنصب بعدها نظراً إلى المعنى ، وإن كانا حكما بالنفي بثبوت النصب فغير مستقيم المعنى .

رابعاً: ال التعريف :

(ال) التعريف علامة من علامات الأسماء اختصت بها دون الأفعال والحروف ، وهي العلامة الرئيسة في اللغة العربية للتعريف ، وقد اتفق جمهور العلماء اللغويين على أن (ال) علامة من علامات الأسماء ولا تدخل على غيرها إلا في الضرورة الشعرية [١] ، وأشار ابن السّراج في الأصول في حديثه عن مواضع الحروف في العربية ، فجعل لام التعريف حرفاً مختصاً بالاسم وحده [٢] ، ويقول ابن يعيش [٣] : " إنّما كان التعريف مختصاً بالاسم؛ لأن الاسم مُحَدَّثٌ عنه ، والمَحَّدثُ

---

[١] ينظر، الصبان ، شرح حاشية الصبان على الاشموني، ج١، ص٣٧، وينظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ص ٢٤ .

[٢] ابن السّراج ، الأصول في النحو، ج١، ص ٤٢.

[٣] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١ ، ص٢٥، وج٣ ، ص١٤٣ .

عنه لا يكون إلا معرفة ، والفعل خبر ، وقد ذكرنا أنَّ حقيقة الخبر أن يكون نكرة ولا يصح أيضاً تعريف الحرف ، لأنه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزء منهما، وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة ؛ فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم ". ولهذه العلامة دلائل كثيرة منها:

١- تدل على الاسم الذي تلصق به ، وقال الخليل في ذلك[١] " إن الذين قالوا : الحارث والحسن والعباس ، إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه ولم يجعلوه سمي به ولكنّهم جعلوه كأنه وصف له غلب عليه " ، أراد الخليل في هذا الوصف أن العباس يدل على العبوس ، والحسن يدل على الحسن أي صفته والحارث دلت على الحراثة فأعطت (ال) التعريف الصفة لهذا الاسم .

٢- (ال) التعريف في السياق تقوم (ال) مقام اسم الإشارة في بعض السياقات ، كما في جملة: (أُزورك اليوم) بمعنى هذا اليوم ، وأسافر الليلة بمعنى هذه الليلة [٢]،فقد قامت (ال) التعريف مقام اسم الإشارة ، وعملت عمله فهي في هذا السياق لها دلالة إشارية .

٣- ولها دلالة على التعظيم والتفخيم في لفظ الجلالة [٣]، وفي صفات الله الحسنى .

٤- ولدخول (ال) التعريف دلالة زمنية ، ويتضح ذلك عندما تدخل على اسم الفاعل فهي تدل على الزمن الماضي ، يقول سيبويه[٤] : " هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما عمل فيه وذلك قولك : هذا الضاربُ زيداً فصار في معنى الذي ضرب زيداً وعمل عمله لأن الألف و اللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين وكذلك : هذا الضارب الرّجل " .

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص١٠١.

[٢] الساقي، فاضل مصطفى(١٣٩٧هـ-١٩٧٧م) ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ص ٣٨٢، المطبعة العالمية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

[٣] الرماني ، معاني الحروف ، ص ٦٦.

[٤] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص١٨١-١٨٢ . وينظر : الرماني ، معاني الحروف ، ص ٦٧ .

وقال ابن هشام في المغني أن (ال التعريف) نوعان: عهدية وجنسية ، ولكل نوع ثلاثة أقسام وفي تفصيله لهذه الأنواع معانٍ دلالية :

أولاً: فالعهدية : يكون[1] :

١- مصحوبها معهوداً ذِكريّاً نحو قوله تعالى : (إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا)(المزمل أية ١٥) ، نحو قوله تعالى : (فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ)(النور: آية ٣٥) ، ونحو (اشتريت فرساً ثم بعت الفرس) وعبرة هذه أن يسدَّ الغير مسدّها مع مصحوبها .

٢- معهوداً ذهنياً نحو قوله تعالى : (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ)(التوبة : آية ٤٠) ، ونحو (إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ)(الفتح : آية ١٨).

٣- معهوداً حضورياً ، قال ابن عصفور : ولا تقع إلا بعد اسماء الإشارة نحو (جاءني هذا الرجل) أو (أي) في النداء ، نحو : (يا أيها الرجل) أو إذا الفجائية نحو : (خرجتُ فإذا الأسدُ) ، أو في اسم الزمان الحاضر نحو (الآن) ، ففي كلام ابن عصفور لها دلالة زمنية وإشارية ....الخ".

ثانياً: الجنسية :

١- وهي إما لاستغراق الأفراد ، وهي التي تخلفها كل حقيقة ، نحو قوله تعالى : (خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) (النساء : آية ٢٨) ونحو : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ) (العصر ٢ – ٣).

٢- وإمَّا لاستغراق خصائص الإفراد وهي التي تخلفها كل مجازاً نحو " ذلك الرجل علماً " أي الكامل في هذه الصفة ومنه (ذَلِكَ الْكِتَابُ) (البقرة : آية ٢) .

٣- وإمَّا لتعريف الماهية : وهي التي لا تخلفها " كل " لا حقيقة ولا مجازاً نحو قوله تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)(الأنبياء : آية ٣٠) ، وقولك : والله لا أتزوج النساء ، أو قولك : لا ألبس الثياب ، ولذلك يقع الحنث في واحد منهما .

---

[1] ابن هشام ، مغنى اللبيب ، ص ٧٢.

وبعضهم يقول إنها لتعريف العهد ، فإن الأجناس أمورٌ معهودة في الأذهان مُتميز بعضها عن بعض، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة ، وهو الفرق بين المقدر المطلق ؛ وذلك لأن ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قد[١] . ففي هذا الوصف لدخول ال التعريف على الأسماء دلالات كثيرة يحددها السياق الذي وردت فيه .

خامساً : علامة التأنيث التاء المربوطة :

تؤدي هذه العلامة في المباني الصرفية وظائف دلالية معنوية ، فضلاً عن دلالتها الأصلية وهي التأنيث ، ومن هذه الدلالات :

١- تميز واحد الجنس من جمعه نحو : " تَمْر : تَمْرَة وثَمَر : ثَمَرة وشَجَر : شَجَرَة وصَخْر: صَخْرَة وبَقَر : بَقَرَة ونَمْل : نَمْلة ففي قوله تعالى : (**قَالَتْ نَمْلَةٌ**) (النمل : آية ١٨) ، إن إلصاق التاء في (قالت) لا يدل على أن النملة مؤنث ؛ لأن التاء للوحدة فتكون تاء (قالت) تاء الوحدة في (النملة) ، وإن التاء لم تلتصق بـ(نملة) للدلالة على التأنيث الحقيقي بل التصقت بها ؛ للدلالة على تمييز الواحد من الجنس .

٢- وتأتي هذه العلامة للدلالة على الجمع في (فاعِل) و(فعول) و(فعّال) ، نحو " شاردِ " للمفرد وإذا أرادوا الجمع قالوا " شاردة " وسايل " سايلة " وركوب " ركوبة " وحلوب : حلوبة وجَمَال : جَمَالَة .

٣- تدل علامة التأنيث التاء على تأكيد الجمع ، وذلك إما واجب اللصق في (أفعلة) كـ (أغْربة) و (فِعْلَةً) كـ (فِلْحَة) ، أو جائز اللصق في (فِعالة) كـ (مِحالة) و (فُعولة) كـ (عُمومة) .

٤- وتدل هذه العلامة على المبالغة والتوكيد عند إلتصاقها بـ (فعّال) ، نحو : علاّمة و(فاعلة) نحو : راوية و(فعول) نحو : فروقة و (مِفعال) نحو (مِطراقَة) ، ويستوي التذكير والتأنيث في هذه الأبنية الأربعة .

---

[١] ابن هشام ، مغنى اللبيب ، ص ٧٣.

٥- وتدل هذه العلامة على المدح والذّم ، فقد قالوا في المبالغة لمن يمدحونه " رجل علاّمة ونسّابة) .

٦- ودلالتها على النسبة في الجمع على (مفاعل) ، نحو : المهالبة في جمع مهلب والأشاعرة في جمع أشعر بمعنى مهلبيّن واشعرييّن [١].

لقد قدّمت بعض النماذج والأمثلة على دور العلامة اللغوية ودلالتها في الأبنيةوتأثيرها في السياق ، ولم أقم بحصر جميع دلالات الأبنية؛ لأن هذا الموضوع يحتاج إلى رسالة " أو بحث خاص بهذا الموضوع ، ولكن كان الهدف هو بيان الدور المهم التي تقوم به العلامات اللغوية في الأبنية، وعلاقتها بالدلالة كبنية أو من خلال السياق الذي ترد فيه.

[١] ينظر، النجار، أشواق محمد(٢٠٠٦م) ، دلائل اللواصق التصريفية في اللغة العربية ، ط١، ص ٢٣٧-٢٣٩، دار دجلة ، عمان ، الأردن .

الفصل الثالث

==========

- **العلامة اللغويّة في الأسماء**

١- المبحث الأول : العلامات اللغوية التي تميز الاسم عن الفعل والحرف.

٢- المبحث الثاني : علامات الأسماء المقصورة والمنقوصة والممدودة

٣- المبحث الثالث : العلامات اللغوية للاسماء المزيدة والمجردة .

٤- المبحث الرابع : العلامات اللغوية للمصادر.

٥- المبحث الخامس : العلامات اللغوية للمشتقات.

٦- المبحث السادس : العلامات اللغوية للاسم المفرد والمثنى والجمع.

٧- المبحث السابع : العلامات اللغوية للاسماء المذكرة والمؤنثة.

المبحث الأول : العلامات اللغوية التي تميز الاسم عن الفعل والحرف.

قسم اللغويون الكلمة العربية إلى ثلاثة أقسام رئيسة وهي : الاسم والفعل والحرف. قال سيبويه (ت١٨٠هـ)[١] :" فالكلم : اسم ، وفعلٌ ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " ، قال المبرد[٢] : " في هذه الأقسام أن الكلام سواء كان عربياً أو أعجمياً لا يخلو من هذه الأقسام الثلاثـة "

الكلمة قول مفرد وفيها ثلاث لغات ولها معنيان ، وأما لغاتها : فَكلِمة على وزن نَبِقَة وهي الفصحى ولغة أهل الحجاز ، وبها جاء التنزيل كما ورد في قوله تعالى : (كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا) (سورة المؤمنين:آية١٠٠) ومنها قوله تعالى :(إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ) (ال عمران:أية٤٥) وجمعه كَلِمٌ كنبق، وكْلِمَة على وزن سِدْرَة ، وكَلْمَة على وزن تَمْرَة ، وهما لغتا تميم وجمع الأولى كِلْمٌ كسِدْرٌ والثانية كَلْم كتَمْر.

والمراد بالقول : اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس بخلاف الخط مثلاً ، فإنه وإنْ دلّ على معنى لكنه ليس بلفظ وبخلاف المهمل ، نحو : (دَيزْ) مقلوب (زيد) ، فإنه وأن كان لفظاً لكنَّه لا يدل على معنى فلا يسّمى شيء من ذلك ونحوه قولاً ، والمراد بالمفرد : ما لا يَدُلُّ جزؤُه على جُزْء معناه كما في رجل وفرس.

والمعنى الثاني : لُغَوِيّ وهو الجُمَل المفيدة قال تعالى :(كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا) (المؤمنين:أية١٠٠) إشارة إلى قول القائل "ربِّ ارجعون* لعليَّ أعمل صالحاً فيما تركتُ" ، ويصح أن

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، ص١٢.

(٢) المبرد ، المقتضب ،ج١ ، ص١٤١.

يكون هذا اللفظ وهو (الكلمة) حين تريد بها الجمل المفيدة مجازاً مرسلاً ، وذلك إذا نظرت إلى أن المعنى الأول للكلمة – وهو القول المفرد – جزء من المعنى الثاني ـ لها ـ وهي الجمل المفيدة ؛ لأنّها تتركب من كلمتين فأكثر ، ويصح أن يكون لفظ (كلمـــــة) حين تستعملـــه في الجملة المفيدة [١].

وقال الزمخشري في الكلمة وأقسامها وطريقة تقسيمها ودلالة هذا التقسيم[٢] : " والكلمة هي اللفظة الدّالة على معنى مفرد بالوضع ، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف " ، فهي لهذا الاعتبار جنس لشمولها لكلّ واحد منها ، وكل واحدٍ منها نوع ؛ إذ حقيقة الجنس فيه موجودة وهي الكلمة ، والدليل على الحصر أن الكلمة إمّا أن تدل على معنى في نفسها أولاً والثاني الحرف ، والأول إما يدّل على الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة أولاً والثاني الاسم ، وقد عُلِمَ بذلك حدّ كل واحد منها ، والمقصود في معنى " في نفسه" أنه يستقل بالمفهوميّة والحرف لا يستقل بالمفهومية " . وقال ابن هشام في شرح شذور الذهب عن هذا التقسيم ودلالته جامعاً أقوال العلماء الثقات الذين سبقوه في قوله عن أقسام الكلمة ، يقول : وهي اسم وفعلٌ وحرف ، ويقول : الكلمة جنسٌ تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غَيْر وقد أجمع على ذلك مَنْ يُعْتَدُّ بقوله " وقالوا " ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة : ذات وحَدَثٌ ورابطة للحدث بالذات ، فالذات الاسم ، والحدث الفعل ، والرابطة الحرف وأن الكلمة إن دلّت على معنى في غيرها فهي الحرف وإن دلّت على معنى في نفسها ، فإن دلّت على زمان مُحصَّل فهي الفعل، وإلا فهي الاسم [٣]، وقد استخدم ابن هشام المنهج العقلي والاستقراء لكلام العرب فيقول في كتاب شرح قطر الندى[٤] : " إن الدليل على انحصار أنواع الكلمة في هذه الثلاثة "الاستقراء" فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب ، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ، ولو كان نوع رابع لعثروا على شئ منه ".

---

[١] ينظر ابن هشام (ت٧٦١هـ) ، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاريّ البصريّ (١٣٨٢هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ١، ص٣٢-٣٣ ، دار الكوخ ، إيران ، طهران.

[٢]ابن الحاجب(٦٤٦هـ) ، أبو عمر عثمان بن عمر ، الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق : موسى بناي العليلي (د.ت) ، ج١ ، ص٦٠ ، مطبعة العالمي ، بغداد.

[٣]ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص٣٥.

[٤]ابن هشام ،شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص١٤-١٥ .

بيَّن ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ) في المرتجل في حديثه عن الاسم واشتقاقه أنَّ خلاف أهل البصرة والكوفة في أصله ومعناه ، فيقول في اشتقاقه أولاً: " واشتقاقه عند البصريين من سما يسمو إذا علا ، كأن أصله سِمْو كقِنْو أو سُمو كعُضو بدلالة قولهم في جمعه : اسماء ، فهذا كعِدْل واعْدَال ، وقِفْل وأقفال ، أو قِنْو وأقناء ، وعضو وأعضاء ثم حذفوا لامه وهي الواو وسكّنوا أوله ـ وهو السين ـ لعوضه من الحذف الذي أجروه عليه اعتباطاً ، فاجتلبوا له همزة الوصول ليقع الابتداء بها فصار اللفظ اسماً كما ترى .

وذهب الكوفيون إلى أنّه مشتق من السِمَة ، فأصله على هذا عندهم وَسم لأن السِّمة العلامة ، والاسم لدلالته على مسماه كالعلامة له ، والذي ذهبوا إليه صحيح من طريق المعنى فاسد بمقاييس اللفظ ؛ لأنه لو كان من الوسم وهو أصل السِّمة لقيل في اشتقاق الفعل منه على فعَّلت وسمَّت ولم يقل سمّية ولقيل أوسمت إذا كان على أفعلت ولم يقل اسميت إلا أنْ يدّعوا فيه القلب وليس لقياس ولقيل في جمعه أوسام ، ولم يقل : اسماء ولقيل في جمع الجمع أواسم ولم يقل أسام ، ولقيل في تصغيره وُسّيم ولا سُمَيّ ، ولما جاء فيه بعض لغاته سُمَيَ"[١] ، فالاسم من الناحية الاشتقاقية هو من (سُموّ) على رأي البصرة ومن (وَسْم) على رأي أهل الكوفة ، وأنا أميل إلى رأي أهل الكوفة ؛ لأن جميع العلماء عندما تحدثوا عن الاسم أشاروا إلى معاني الاسم عن طريق العلامة ، وابن الخشّاب وافق أهل الكوفة من ناحية اشتقاق الاسم من (الوسم) من ناحية المعنى ، وخالفهم من ناحية الاشتقاق والأصل اللغوي.

وابن هشام يقول في تعريف الاسم اصطلاحاً [٢]:"ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة ، وفي اللغة سِمَة الشيء : أي علامته وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث، فإن كلٌّ منها علامة على معناه ".

---

[١]ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ) ، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) ، المرتجل، تحقيق ، علي حيدر ، دمشق (د..د) . وينظر : ابن اياز البغدادي (ت٦٨١هـ) ، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله (٢٠١١م-١٤٣٢هـ) ، قواعد المطارحة في النحو ، تحقيق : د.يسن أبو الهيجاء د.شريف النجار ود.علي توفيق الحمد، ص٥ ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، إربد ، الأردن.

[٢] ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص٣٥ . وينظر : الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات ، ص٣٤.

ويضيف ابن إياز البغدادي (ت٦٨١هـ) رأياً في اشتقاقه ، وأنّه من السِّيماء وهي العلامة ، فهو محذوف العين فوزنه (اِفْلٌ) ويُبطُلُ بما ذُكِر[١].

وفي الاسم لغاتٌ:[٢](اسم) بكسر الهمزة و (اسم) بضم الهمزة و (سِمٌ) بكسر السين من غير همزة وقالوا : (سُمٌ) بضم السين : الشاعر من الرجز :

باسم الذي في كُلِّ سورةٍ سمُه [٣]

وقال الاخر (من الرجز) :

وعامُنا أعجبنا مَقدَّمُه يُدْعَى أبا السَّمْحِ وقر ضابٌ سُمُهْ[٤]

ويروى بضم السين وكسرها ، وقد ذكر فيه لغة خامسة قالوا (سُمى) بزنةِ هُدَى و (عُلَى) ، وأنشدوا (من الرجز) :

والله اسماك سُمْى مُباركا[٥]

ولا صحة في ذلك ، لاحتمال أن يكون على لغة من قال "سُمٌ" ونَصَبه لأنه مفعول به ثانٍ ، فإن صحّت هذه اللغة من جهة أخرى ، فمجازها أنّه تمّم الاسم ولم يحذف منه شيئاً كما تتم في "غدّا" ، فقال في الرجز.

---

[١] ابن اياز البغدادي ، قواعد المطارحة في النحو ، ص ٥ .

[٢] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ص ٨٥.

[٣] التخريج ، الرجز بلا نسبة في الأنباري ، أسرار العربية ، ص٨ ، ولسان العرب، ج١٤ ، ص٤٠١ ، والمبرد ، المقتضب ، ج١ ، ص٢٢٩ ، وابن جني، المنصف ، ج١ ، ص٦٠.

[٤] التخريج ، الرجز بلا نسبه في أسرار العربية ، ص٩ ، ابن فارس ، الصاجي في فقه اللغة ، ص٢٣٠، والمبرد والمقتضب ، ج١ ، ص٢٢٩ ، وابن جني ، المنصف ، ج١ ، ص٦٠.

[٥]رجز لأبي طالب القتاني في الأنباري ، أسرار اللغة ، ص٩ ، الأنباري ، الإنصاف، ج١ ، ص١٥ ، ابن منظور : لسان العرب ج١٤، ص٤٠١-٤٠٢ ، (سما).

إن مع اليوم أخاه غدّوا[١]

يقسم ابن إياز البغدادي علامات الاسم إلى نوعين فيقول : " وعلاماته : (لفظية ومعنوية) ، فأما اللفظية في أوله وأوسطه وآخره ، ففي أوله الألف واللام وحروف الجرِّ وحروف النداء ، وفي أوسطه : ياء التصغير وألف التكسير ، وفي آخره التنوين وياء النسب وألف التثنية ونونها واو الجمع ونونه.

والمعنوية : كونه مُخبراً عنه ومُعّرفاً وظرفاً ومضافاً وغير ذلك [٢].

إن هذا العالم الجليل أعطى وصفاً لعلامات الاسم تَنمُّ عن حسّهِ السيميائي أو العلاماتي في حديثه عن علامات الاسم وتقسيمها إلى أنواع لفظية ، وهي علامات تكوين سابقة للاسم وعلامات تكون حشواً فيه وعلامات تكون لاحقة له ، وهذا ما يتحدث عنه علم اللغة الحديث في الغرب ويتغنون فيه ، ولكنّه موجودٌ عند علمائنا منذ القدم ، وأعطى هذا العالم نوعاً آخر غير العلامات اللغوية ، وهي العلامات المعنوية التي لها علاقة في المعنى في تمييز الاسم عن غيره.

<u>وعلامات الاسم هي :</u>

أولاً: الجرُّ : يقول المبرد(ت ٢٨٥هـ)[٣] : " تُعْتَبَرُ الأسماء بواحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ ، فهو اسم وإن امتنع عن ذلك فليس باسم " فالمبرد لم يذكر للاسم إلا هذه العلامة ؛ لأنّها لا تدخل إلا على الأسماء ، ولا تشترك بالدخول على الأفعال والحروف فهي من أهمّ علامات الأسماء.

---

[١]الرجز بلا نسبة ، المبرد ، المقتضب ، ج١ ، ص٦٤ . ابن منظور : لسان العرب ، ج١٤/ ٢٦٧.

[٢]ابن إياز البغدادي ، قواعد المطارحة في النحو ، ص٦ . وينظر : ابن بابشاذ(ت٤٦٩هـ) ، طاهر بن أحمد ، شرح المقدمة المُحْسَبة ، ج١ ، ص١٣٨٩ ، تحقيق : خالد عبد الكريم . (د.د)(د.ت)

[٣]المُبرِد ، المقتضب ، ج١ ، ص١٤١.

ويقول ابن طولون الدمشقي (ت ٩٥٣هـ) في شرح الألفية عن هذه العلامة[١] : " الجرُّ وهي عبارة البصريين وعبارة الكوفيين : الخفض والمراد به : الكسرة التي يحدثها عامل الجرِّ أو نائبها، سواء كان العامل حَرْفاً أو إضافةً أم تبعيةً، وقد اجتمعت في البسملة بِـ (اسم) مجرور بالحرف و " اللهُ" مجرورٌ بالاضافة و "الرحمن" بالتبعية و" الرحيم" أيضاً مجرورة بالتبعية لأنها صفة . وقال ابن الناظم (ت٦٨٦هـ)[٢] : إن الجر مختص بالأسماء ، لأن كل مجرور ومُخبر عنه في المعنى، ولا يخبر إلا عن الاسم فلا يجر إلا الاسم ، كزيد وعمرو في قولك: مررت بزيد ونظرت إلى عمرو.

ويتضح من ذلك أن الجرّ يكون بحرف الجرّ أو بالاضافة أو بالتبعية ، وكلها تكون في الأسماء وتعتبر هذه العلامة علامةً لغوية نحوية تميّز الاسم عن غيره من أنواع الكلم[٣]. وقد يطلق عليها علامة (القبول) في قبول الاسم دخول عنصر لغوي آخر عليه .

ثانياً: دخول ال التعريف عليه : ال وهي الألف واللام سواء كانت زائدة كـ"اليزيد" أو غير زائدة كـ "الرجل" ، والمراد بها غير الموصولة والاستفهامية ؛ فإن الموصولة قد تدخل على الفعل المضارع كقول الفرزدق[٤]

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْتُرضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأيِ وَالْجَدَلِ

---

[١] ابن طولون(ت٩٥٣هـ)، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي ، شرح ابن طولون عن ألفية ابن مالك ،تحقيق : عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، ج١، ص٤٩ ، دار الكتب العلمية ،بيروت، . وينظر : الأزهري، التصريح على التوضيح ، ج١ ،ص٣٠.

[٢] ابن الناظم(ت٦٨٦هـ)، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد باسل عيون السّود ، ص٨، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

[٣]طحان ، ريمون، فنون التقعيد وعلوم الألسنية ،ص٢٢٢ . وينظر: نور الدين (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م)، المصطلح الصرفي ممزات التذكير والتأنيث ،ط١، ص٣٧، دار الكتب العالمي، مكتبة المدرسة ، لبنان.

[٤]ينظر ، المكودي ، أبو زيد بن عبد الرحمن بن علي بن صالح (١٩٩٣م)، شرح المكودي ، تحقيق : فاطمة راشد الراجي، ج١ ، ص٢٢، جامعة الكويت وينظر : ابن طولون ، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ،ج١ ، ص٥١.

والاستفهامية قد تدخل على الفعل الماضي نحو: " ال فعلت بمعنى هل فعلت[١] .

ولام التعريف مختصة بالأسماء لأمرين :-

١- لأن العلمية لما كانت مختصة بالأسماء كان التعريف باللام مختصاً بها لا محالة فالجامع بينهما أن كل واحد منها معرّف للاسم.

٢- لأن الأفعال والحروف مما لا فائدة في التعريف فيهما ، فلا جرم تعذر دخول اللام عليهما ، فلهذا اختصت بالاسم [٢] ، واختص لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال ، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً والحروف مدلولة في غيره لا في نفسه [٣] ، وتعتبر هذه العلامة من العلامات اللغوية والصرفية المكونة للكلمة ونوعها : علامة سابقة للاسم ، وقد يطلق عليها أيضاً علامة القبول وذلك في قبول الاسم لها وعدم قبول الفعل والحرف لهذه العلامة " .

ثالثا: ومن علامات الاسم الإسناد إليه ، ويقول السيوطي في هذه العلامة أنّها أنصع علامات الاسم إذ به تعرف اسميّة التاء من ضَرَبْتُ .

والإسناد : تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه [٤] ، والإسناد إلى الاسم : هو أن تنسب إلى الاسم ما يحصل به الفائدة التامة ، كما في نسبة القيام إلى التاء " قمتُ " وكما في نسبه " الإيمان" إلى " أنا " في قوله : " أنا مؤمن " ولا يسند إلى الفعل والحرف [٥].

---

[١]ابن طولون ، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ، ج١، ص٥٢، وينظر الأزهري ، التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٩، وينظر ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج١، ص٣٥١، وينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١، ص١٠٦.

[٢] العلوي، يحيى بن حمزة (ت٧٤٩هـ) (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م) ، المنهاج في شرح جمل الزّجاجي، تحقيق : هادي عبدالله ناجي،ج١ ، ص١٤٧، مكتبة الرُّشد، المملكة العربية السعودية، الرياض.

[٣] الأستراباذي(ت٦٨٨هـ)، رضي الدين محمد بن الحسن، (١٩٩٦م)، شرح الرّضى على الكافية ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، ط٢ ،ج ١،ص ٤٤، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي.

[٤]السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،ج١ ، ص٢٧.

[٥] ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ،ج١ ، ص٥٢.

وقال الخوارزمي (ت٦١٧هـ) [١] :" كل إخبار إسناد ولا ينعكس ، بدليل أنك إذا قلت : اضرب ولا تضرب فقد وجد الإسناد في كل منهما ولم يُوجد الإخبار " ، وقال عن الإسناد في الأسماء هي علامة وليست حداً إذا لو كانت حدّاً لانعكس وهو غير منعكس بدليل قولهم أين وكيف ومتى فإن هذه اسماء ولا يجوز الإسناد إليها....

فالحديث عن الاسم أو الإسناد إليه ، أي أن يسند إليه ما تتحقق به الفائدة ، وسواء كان المسند فعلاً أم اسماً أم جملة ، مثل : الفعل : كـ " قام زيدٌ " فقام مسند وزيد : مسند إليه والاسم مثل: " زيد أخوك " فالأخ مسند وزيد اسم مسند إليه ، والجملة مثل : "أنا قمت" فقام فعل مسند إلى التاء وقام ، والتاء جملة مسندة إلى " أنا " ، ويعتبر ابن هشام هذه العلامة من أنفع العلامات للاسم ؛ لأن بها استدل على اسمية التاء في " ضربْتُ " لأنها لا تقبل "ال " ولا يلحقها التنوين ولا غيرها من العلامات التي تخصّ الاسم سوى الحديث عنها فقط [٢] ، ونوع هذه العلامة اللغوية "علامة نحويّة".

وبالنسبة إلى اسماء الأفعال فإنّها لا يسند ما لمعناها إلى نفسها ؛ لأنّها لا يخبر عنها ولكن يسند إلى نظيرها ، فـ(صه) اسم لأنّه يسند إلى نظيره وهو السكوت ، فتقول : السكوت حسنٌ والفعل (كلمة تُسنَدُ) وبذلك يخرج الحرف من هذه العلامة فإنه لا يسند أي لا يخبر به ، وبخصوص هذا الموضوع لا بد للإشارة في اسماء الأفعال أنّها لا تقبل العلامة الفرعية في المسند إليه ، والمراد بها تاء التأنيث الساكنة وألف الضمير وواوه ، فهيهات وبَعُد ملازمان للإسناد وهيهات اسم ، وبَعُد فعل لأن بَعُدَ يقبل العلامة المذكورة ، نحو " بَعُدَت وبَعُدَا وبعدوا وهيهات لا تقبل ذلك" [٣] .

---

[١] الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين ، شرح المفصل في صنعة الإعراب ، الموسوم بالخمير، ط١، ج١ ، ص١٥٨، تحقيق : عبد الرحمن بن سلمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

[٢]ينظر: ابن هشام ، شرح شذور الذهب ،ص ١٩، وينظر ابن هشام ، شرح قطر الندى ،ص١٥-١٦.

[٣]ابن عقيل(ت٧٦٩هـ)، بهاء الدين عبدالله بن عبد الرحمن بن عبدالله بن عقيل العقيلي القرشي الهاشمي الطالبي(١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)، المساعد في تسهيل الفوائد، تحقيق : محمد كامل بركات ،ج ١، ص٦ ، دار الفكر، دمشق، وينظر، ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ،ج١ ، ص٥١.

رابعاً : ومن خواصّ الاسم التنوين : وهو في الأصل مصدر (نوَّنت) أي أدخلت نوناً ، ثم غلب حتى صار اسما لنون تلحق الآخر[١] ، ويكون ذلك إلا في الأسماء فهو من خواصّها ؛ لأنه دخل للفرق بين ما ينصرف من الأسماء ، فلذلك كان علامة لها [٢]

والتنوين أنواع :-

١- تنوين التمكين ، ويقال تنوين التمكن : كرجلٍ وعمرٍ وسمي بذلك ؛ لأنه لحق الاسم ليدل على شدّة تمكينه في باب الاسمية ، أي : أنّه لا يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف .

٢- تنوين التنكير لبعض المبنيات في حالة التكسير ليدل على التنكير ، نقول : سيبويهِ – بغير تنوين – إذا أردت معيناً وأيهِ - بغير تنوين – إذا استزدت مخاطبك من حديث معين ، فإذا أردت غير معين قلت : سيبويهٍ وأيهٍ بالتنوين .

٣- تنوين التعويض ويقال له : " العِوض " ، وهذا التنوين عن حرف نحو جوارٍ وغواشٍ عِوضاً عن الياء المحذوفة في الرفع والجر وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، وإما عِوض عن جملة ، وهو التنوين اللاحق لإذ في نحو: " يومئذٍ " و" حينئذٍ " فإنه عِوض عن الجملة التي تضاف إلى " إذْ " فإن الأصل يوم إذ كان كذا فحذفت الجملة وعوض عنها بالتنوين وكُسِرت . " إذْ " لالتقاء الساكنين ، وقيل : من تنوين العِوض ما هو عِوض عن كلمة وهو تنوين " كُلٍ " و " بعضٍ " عِوضاً عما يضاف اليه.

٤- تنوين المقابلة وهو اللاحق نحو : " مسلماتٍ " مما جمع بألف وتاء ، سميّ بذلك لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو " مسلمين " [٣] ، والتنوين علامة صرفيّة تلحق الاسم في آخره وهي من اللواحق التي تلحق الاسم ، وتمثل هذه العلامة علامة الحركات .

---

[١] الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ،ج١ ، ص١١.

[٢] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج١ ، ص٨٨.

[٣]ينظر،الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ،ج١ ،ص١٣-١٤، وينظر،ابن عقيل،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص١٧، وينظر ،ابن هشام ،شرح شذور الذهب، ص١٨-١٩.

خامساً : من علامات الاسم النداء.

وحرف النداء معناه التصويت بالمنادى ، فإن كان المنادى مفرداً علماً كان مضموماً مثل : يا زيدُ وإن كان مضافاً كان منصوباً مثل : يا عبدالله ، وإن كان نكرة مقصودة مفرداً ضُم مثل : يا رجلُ ، وإن كان غير مقصود نصب مثل : يا رجلاً [١] ، والمراد بالنداء كون الكلمة مناداةً نحو :" يا أيها الرجل " وأما نحو قوله تعالى : (**يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ**) (الأنعام : آية٢٧) فليست نداء بل حرف تنبيه ، ولو سُلِّم : فالمنادى محذوف تقديره : يا قوم ليتنا نُردُّ[٢] ، فالنداء علامة مختصة بالأسماء دون الأفعال والحروف ، وهي علامة سابقة للاسم وتعدُّ هذه العلامة من العلامات النحوية التي تدخل على الأسماء ، ويمكن أن تسمى **بعلامة القبول** ويتمثل ذلك بقبول الاسم لها والفعل والحرف لا يقبلها .

سادساً: التصغير:-

والتصغير من العلامات المُمَيِّزة للاسم فلا يصغر الفعل ولا يصغر الحرف ، وللتصغير علامات خاصة به تميزه عن غيره من الأبنيةالأخرى . يقول سيبويه[٣] : " اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة : فُعَيل وفُعَيعِلٍ وفُعَيعِيل " لقد ذُكر للاسم المصغر ثلاثة أوزان في الثلاثي والرباعي والخماسي ، فهو بهذا التقسيم استخدم منهج الميزان الصرفي في تحليل هذا البناء ولكن لم يستغن عن منهج العلامة الصرفيّة في وصف قواعد هذا المبنى ، وذلك في قوله[٤] : " اعلم أنَّ تصغير ما كان على أربعة أحرف إنّما يجيء على حال مكسّرة للجمع في التحرك والسكون ويكون ثالثه حرف لين كما أنّك إذا كسَّرته للجمع كان ثالثه حرف لين إلا أن ثالث الجمع ألف وثالث التصغير ياء وأول التصغير مضموم وأول الجمع مفتوح " فسيبويه ذكر علامات للاسم المصغر في أن ثالثه حرف لين وهي الياء ويكون مضموم الأول .

---

[١]بابشاذ ، طاهر بن أحمد(ت٤٦٩هـ) شرح المقدمة المحْسبة،ج١، ص١٩٠.

[٢]ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ، ج١، ص٥١.

[٣] سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٤١٣-٤١٤.

[٤] المصدر السابق نفسه ، ج٣،ص٤١٣-٤١٤.

وعلامة التصغير الياء ، وزعم بعض الكوفين وصاحب الغُرَّة[١] أن الألف قد تجعل علامة التصغير مكان الياء ، قالوا في ذلك هُدَاهِد تصغير " هُدْهُد " ، و " دُوابه " و " وشُوابه " تصغير دابَّة وشابّة [٢] . وقال المبرد في المقتضب في علامات التصغير[٣]: " وحكم التصغير بضمّ أوّله وبفتح الحرف الثاني ويُلحق بعده ياء التصغير ثالثه " لقد ذكر المبرد ثلاث علامات لتصغير الثلاثي مثل: جَمَل : " جُمَيل " وهي ضم الحرف الأول وفتح الثاني وزيادة ياء التصغير .

والتصغير والتحقير بمعنى واحد وهو مصدر صَغَّرته إذا وصفْتَه بالصِّغَر وفائدته : الاختصار : لأنه لفظ واحد يفهم منه الصفةُ والموصوف ؛ لأن ياء التصغير مع تغيّر الحركة تفيد فائدة وصف الشيء بالصِّغر ، فإذا قلت " جَبَلٌ" احتمل الصغيرة والكبير ، فإذا أردت البيان قُلت : "جَبَلٌ" صغير فإذا أردت البيان مع الاختصار قلت : " جُبَيل " ولذلك اختّص بالاسم ؛ لأن الفعل لا يوصف ، فأما تصغيرهم فعل التعجب المراد به المصدر كما أضافوا إلى الفعل والمراد المصدر وما بدّل على أن التصغير بمنزلة الوصف أنّهم لا يعملون اسم الفاعل إذا صغّروه كما لم يعملوه إذا وصفوه [٤].

ويشبه التصغير جمع التكسير وذلك من عدّة وجوه وهي :-

١- إن صيغة التصغير يتغير فيه كما تتغير صيغة الواحد في التكسير.

٢- إن الزيادة في التصغير ثالثه (أي بالحرف الثالث) كما أن علامة التكسير في الرباعي والخماسي وكثير من الثلاثي كذلك.

٣- الردُّ في المحذوف اللام من الثلاثي.

٤- إبقاء الحرف الرابع إذا كان مدّةً وحذف الزوائد التي يُخلُّ حذفها بمعنى فيه كالتكسير.

٥- حذف الخامس من الخماسي الأصول (في التصغير والتكسير).

---

[١] صاحب الغرّة هو ابن الدّهان صاحب كتاب شرح على لمع ابن جني.

[٢] السيوطي،ارتشاف الضرب،ج١ ، ص٣٥٤.

[٣] المبرد،المقتضب،ج٢، ص٢٣٥.

[٤] ينظر ، النيلي(من علماء القرن السابع الهجري) تقي الدين إبراهيم بن الحسين (١٤١٩هـ) ، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، تحقيق : محسن بن سالم العمري، ط ١، ج٣ ، ص٣٨٠-٣٨٢، جامعة أم القرى مكتبة الملك فهد الوطنية.

٦- إنّ ما قبل علامة التصغير مفتوح (كفتح ما قبل ألف الجمع في التكسير).

٧- إن ما بعد ياء التصغير مكسور إذا لم يكن حرف إعراب كما أنَّ ما بعد ألف التكسير كذلك لذلك قيل " أشبه شئ : هو بالتكسير يعني التصغير"[١] .

وقيل : إنّما ضُمّ أول المُصَّغر : لأنه لما لَزِم مثالاً واحداً لا يتعدّدُ أُعطي أقوى الحركات فهو كالفاعل الذي لا يتعدّدُ . وقيل : لما اختاروا الضمّ ، لأن الفتح قد اختص بالجمع كمساجد فلم يبقَ إلا الكسرة والضم فلم يكسروا أوله لتقبل الكسر مع الياء أو الثقل اجتماع كسرتين مع الياء فيما زاد على الثلاثي (فتعين الضمّ في أوله).[٢] وخلاصة القول إن التصغير اختص بأربع علامات وهي :-

١- أنضمام أوّله ٢- فتح ثانيه.

٣- زيادة الياء ثالثه وزادوا الياء ليسهل مخرجها وانخفاضه فناسب معنى المُصَّغَر وهو انحطاطه عن المُكَّبر.

٤- كسر ما بعد الياء إذا لم يكن حرف إعراب .

سابعاً : النسب :-

ومن علامات الاسم التي تميزه عن الفعل والحرف النسب إليه ، قال سيبويه[٣]: " اعلم أنّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل جعلته من ذلك الرجل ، فألحقت ياء الإضافة ، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ، ألحقت ياء الإضافة ، وكذلك أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حيٍّ أو قبيلة " لقد أطلق سيبويه على النسب أو الاسم المنسوب علامة من علامات الأسماء ، وهذا الاسم فيه علامات تُمَيّزه عن غيره من الأبنيةالأخرى ، وتُعَدُّ ياء النسب علامة تلحق هذا الاسم فهي علامة لاحقة له تميزه عن غيره.

---

[١] النيلي ، تقي الدين إبراهيم بن الحسين ، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ،ج٣، ص٣٨٣.

[٢] المصدر السابق نفسه ، ج٣ ، ص٣٨٤.

[٣] سيبويه ، الكتاب ، ج٣ ، ص٣٣٥.

ويقول ابن هشام الأنصاري في باب النسب : " إذا أردت النسب إلى شيءٍ فلا بدَّ لك من عملين في آخر الاسم أحدهما : أن تزيد عليه ياء مشددة تصير حرف إعرابه والثاني: أن تكسره فتقول في النسب إلى دِمشق : دمشقِيٌّ" [١]. فعلامة الاسم المنسوب هي : ياء النسب وكسر ما قبل الياء.

والغرض من النسبة تخصيص المنسوب وتميزه (بالمنسوب إليه ممن ليس من تلك القبيلة كتخصيص المضاف وتميزه ، عن غيره بالمضاف إليه لكن النسبة إضافته معكوسة ؛ فإن المضاف إليه مُقَدم على المضاف ، فإذا قلت : " تميمِيّ " فـ"تميم" وعلامة هذا الاسم الياء الزائدة وقولنا زائدة احترازاً عن ياء المتكلم وعن ياء المنقوص أو عن ياء " حيَّ " فإنها ليست زائدة ، وهي مختصة بالأسماء ولا تدخل الأفعال والحروف لا تقبل ذلك.

وقولهم " ياؤُه مَشْدُودَة " يعني تُشدَّد لتقوى بالتشديد على تحمل الحركات ، ولأنها لو كانت خفيفة لأشبهت ياء المتكلم ولاستثقلت الضمة والكسرة عليها فيلزمها السكون رفعاً وجرّاً ، وإذا اسكنت وجب حذفها إذا لقيتها ساكن كالتنوين وغيره ، وإنما زيدت الياء دون غيرها ، لأن أولى ما زيد من حروف المدِّ فلو زيدت الألف لمنعت من ظهور الإعراب ولو زيدت الواو لثقلت إذ ليس في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة لازمة ولأنهم رفضوا ذلك في الواو الأصلية.[٢]

والعلامة الأخرى للاسم المنسوب كسر ما قبل الياء ، وإنما كسر ما قبل ياء النسب لتجانسها ولأنها مدّةٌ ساكنة ، فوجب أن تكون حركة ما قبلها من جنسها وإنّما ضُوعِفت خوف اللبس[٣] .

ثامناً: العلامة الدلالية أو المعنوية

من العلامات المهمة للاسم ما يدل عليه هذا الاسم ، فالاسم ما دلّ على إنسان أو حيوان أو نبات أو جماد أو مكان أو زمان أو صفة أو معنى وليس الزمن جزءاً منه ، فالإنسان مثل : أحمد ومحمد وفاطمة ، والحيوان مثل : أرنب وحصان وفرس ، والنبات مثل : زهرة وتفاحة وبرتقالة ، والجماد مثل حائط وتُرس وكتاب وقلم ، والمكان مثل : القاهرة والأردن ولبنان ، والزمان مثل :

---

[١] ابن هشام ، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، ج٤ ، ص٣٣٢.

[٢] النيلي، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، ج٣ ، ص٤٤٨.

[٣] المصدر السابق نفسه، ج ٣، ص٤٤٩

الصباح والمساء واليوم وغداً ، والصفة مثل : ذكي وغبي ومجتهد ، والمعنى مثل : الحبّ والحريّة والإيمان والعلم والفهم ؛ ولذلك نرى سيبويه يعرف الاسم بقوله[١] : " فالاسم: رجلٌ وفرسٌ ، وحائط "، فتعريف سيبويه مبني على المعنى في العاقل وغير العاقل والجماد.

ويلحظ أن الاسم يدل على صفة الفاعل للفعل مثل كاتب وقارئ وعالم وفاهم وشاهد ، وقد بُدِّل على صفة المفعول الذي وقع عليه الفعل مثل : (مكتوب ومقروء ومفهوم ومعلوم ومضروب، ، ويُدِّل الاسم على المفرد مثل : طالب وعلى المثنى مثل : طالبان وعلى الجمع مثل : (طلاب) أو فلاحون وفلاّحات ، وقد يدل على المذكر مثل : رجل وولد وأحمد وحصان ، وقد بدل على المؤنث مثل امرأة، وبنت وفرس وغيرها [٢] ، وسأوضح العلامات اللغوية لجميع هذه الأقسام ولكن هذا الجزء مخصص للعلامة الدلالية للاسم.

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، ص١٢.

[٢] ينظر : هنداوي ، عبد الحميد (٢٠٠٤م) ، التحفة البهية بشرح المقدمة الآجُرُّوميّ' لأبي عبدالله محمد بن داود الصنهاجي المعروف بابن آجروم (ت٧٢٣هـ) ، ص١٨ ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

- **المبحث الثاني : علامات الأسماء الصحيحة و المقصورة والمنقوصة والممدودة:-**

الاسم الصحيح:-

الاسم في آخره إما صحيحاً أو معتلاً بالألف ، وقد ينتهي بالألف الممدودة في نحو : صحراء ومع أن آخره همزة ليست حرف علّة ، إلا أن الهمزة في رأي القدماء أصلها ألف والأصل (صحراا).

والاسم الصحيح : هو ما ليس مقصوراً ولا ممدوداً ولا منقوصاً نحو : (رجل – كتاب- بنت)[١] ، وعلى هذا فهو الذي ينتهي بحرف صحيح وتظهر عليه حركات الإعراب جميعها ولا يحذف منه شئ عند التثنية أو الجمع ، مثل :

- جاء الرجلُ ، جاء الرجلانِ ، جاء الرجالُ
- رأيتُ الرجلَ ، رأيت الرجلين ، رأيت الرجالَ
- مررتُ بالرجلِ مررت بالرجلين مررتُ بالرجالِ
- جاءتْ البنتُ جاءت البنتان جاءتْ البناتُ
- رأيتُ البنتَ رأيت البنتين رأيتُ البناتَ
- مررتُ بالبنتِ مررت بالبنتين مررتُ بالبناتِ[٢]

وعلى هذا الوصف فإن الاسم الصحيح يكون في آخره حرف صحيح ، ويخلو من حروف العلة ، وتسمى هذه بالعلامة الصفرية .

---

[١] عبدالله ، رمضان ، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، ص١٠٥.

[٢] بوخدود ، علي بهاء الدين (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) ، المدخل الصرفي ، ط ١، ص ١٢٢ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان.

الاسم المقصور:-

يقول نفطويه(ت٣٢٣هـ) في كتابه المقصور والممدود[١] : " اعلم أن من المقصور ما يُعْرَف قصره بالتحديد والقياس والعلامات ، فمنه إن كان ما جمعته على مثال : (فُعَال وفُعَالى وفَعْلَى) فهو مقصور لكتِابته بالياء ، نحو قولك : " كَسَالى وسَكارَى وسُكَارْى وأَسَارى وأسْرَى وجرْحَى وقتْلى " ، وما كان من الأسماء واحد على مثال (فُعَالى) فهو مقصور نحو: جُمادى وحُبارى ، وكذلك تفعل إذا شدّدت العين نحو : خُبّارى وحُوّارى . ولكل اسم فيه ميم زائدة من ذوات الواو أو الياء فهو مقصور يكتب بالياء ، نحو : المَقْصَى والمَسْعَى والمَغْزى والمغْنَى ، وكل مصدر فيه ميم زائدة من الفعل إذا كانت الميم في أوله فهو مقصور يكتب بالياء ، نحو: مُقتضى ومُدّعى ومُسْتدعى ومُنتَهى ، وكل اسم مؤنث على مثال فَعْلى مقصور لا ينصرف ، نحو قولك : سَكْرَى وعَطْشَى وحَبْلى وثَكْلى.

والمتأمل لهذا الوصف العلمي الدقيق لتحليل الاسم المقصور يجد براعةً من هذا العالم الجليل الذي استخدم فيه عدّة مناهج من مناهج التحليل الصرفي ، فأشار في البداية إلى أن الاسم المقصور يُعرف بالتحديد والقياس عن طريق منهج الأوزان الصرفيّة لهذا الاسم ، وبعدها حلّل هذا الاسم عن طريق العلامات اللغوية أو الصرفيّة من خلال علامات خاصةٍ بهذا الاسم تميزه عن غيره من الأبنيةالصرفية، وبهذا أصاب موضوع البحث في أنّ علم العلامات كان معروفاً منذ القدم في التحليل اللغوي عند العرب ، وأنّهم استخدموا العلامات لتميز الأبنيةالصرفية عن غيرها ، فنجده في هذا الوصف مثلاً في استخدام العلامات : " ولكل اسم فيه ميم زائدة من ذوات الواو أو الياء فهو مقصور " أي حدد علامات معينة في أن هذا الاسم يسبق بميم زائدة والعلامة الثانية أن أصل هذا الاسم في أصله ياء أو واو ، مثل: (المسعى) أصله (سعي) فإنه مقصور على (مَسْعَى) وتكتب الألف بصورة الياء.

والاسم المقصور: هو اسم مُعرب آخره ألف ثابتةٌ ، سواء كتبت بصورة ألالف مثل : عصا أم بصورة الياء كموسى ولا تكون ألفه أصلية أبداً : وإنما تكون منقلبة أو مزيدة والمنقلبة ، إما منقلبة عن واوٍ : كالعصا وإما منقلبة من ياء مثل الفتى ، فإنك تقول : في تثنيتهما " عصوان وفتيان " والمزيدة إما أن

---

[١] نفطويه (ت٣٢٣هـ)، أبوعبدالله إبراهيم بن محمد، المقصور والممدود، تحقيق : حسن شاذلي فرهود، ص٣٢، (د.د)(د.ت)، وينظر أبو علي القالي(ت٣٥٦هـ)، اسماعيل بن القاسم، المقصور والممدود،ص١٣، (د.ت)(د.د).

يُزاد للتأنيث كحبلى وعطشى وذكرى فإنها من الحَبَل والعَطَش و(الذكر) وإما تزداد للالحاق [١]كأرطْى وذِخرى [٢] الأولى ملحقة بجعفراً والأخرى بدرهمٍ وتسمى هذه الألف " الألف المقصورة"[٣].

وهي ترسم بصورة الياء وإن كانت رابعة فصاعداً ، كبُشرى ومصطفى ومُستشفى أو كانت ثالثة أصلها الياء : كالفتى والهدى والندى ، وترسم بصورة الألف إن كانت ثالثه أصلها الواو: كالعصا، و العلا ، والرُّبا وإذا نوّن المقصور حذفت ألفه لفظاً وثبتت خطّاً مثل : " كن فتىً يدعو إلى هدىً" [٤] .

العلامات اللغوية للاسم المقصور :-

١- الإعراب.

٢- آخره ألف ثابتة .

٣- تكتب بصورة الياء أو الألف حسب قواعد خاصة.

٤- لا تكون هذه الألف أصلية وإنّما تكون منقلبة عن واو أو ياء أو زائدة للتأنيث أو زائدة للإلحاق.

الاسم المنقوص :-

يقول ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) : [٥]**" اعلم أنه من المنقوص ما يعرف نقصه بحدٍ وعلامة "** لقد أشار ابن السكيت أن هذا الاسم يعرف من خلال العلامات اللغوية عليه ، وقد أشار إلى ذلك إشارة صريحة فيما سبق من خلال حديثه عن الاسم المنقوص .

---

[١] الإلحاق ، أن يزاد على أحرف الكلمة لتوازن كلمة أخرى فالالف المقصورة في " أرطى وذِخرى ، مزيدتان لتوازن الأولى "جعفراً والأخرى "درهماً".

[٢]لأرطى : نوع من الشجر ، ثمره كالعناب إلا أنه مرّ والذخرى : العظم خلف الأذن.

[٣]الغلايني ، جامع الدروس العربية ، ج١ ، ص١٠١-١٠٢.

[٤]المرجع السابق نفسه ، ج١ ، ص١٠٣.

[٥] ابن السكيت(ت٢٤٤هـ) ، أبو يوسف بعقوب بن اسحق(١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) ، المقصور والممدود ، تحقيق : محمد محمد سعيد ، ط١ ، ص٤٢ ، مكتبة الأمانة ، مصر.

وقال ابن إياز البغدادي (ت٦٨١هـ) :[١] " الاسم المنقوص هو كل اسم متمكن (مُعرب) آخره ياءٌ قَبْلها كسرةٌ " ، فـ (اسم) احتراز من (يرمي) ، ومتمكن من (ذي) ، وقبلها كسرةٌ احتراز من (ظبي) وذلك نحو : رامٍ وأصله (رامي) ، فاستثقلت الضمة على الياء ، وكذلك الكسرة ، فأسكنت الياء فالتقى ساكنان : الياء والتنوين ، فحذفت دُونه لما ذكِرَ وتفتح في النصب لخفة الفتحة ، كقولك : " رأيت رامياً " ولمنعه حركتين وهو يستخفها بتمكنه أطلق عليه ذلك.

ونجد في هذا الكلام أن ابن إياز عرّف الاسم المنقوص بالاعتماد على العلامات اللغوية ، واستخدام كلمة " احترازاً " أي أن هذه العلامات تزيل اللبس بين الأبنيةالأخرى ، وتوسم هذا المبنى عن غيره من المباني الصرفية ، فنجده يذكر علامات للاسم المنقوص ، وهي : كل اسم ينتهي بالياء وقبل هذه الياء كسرة ومُعرب ، فعلامات المنقوص:-

١- اسم .

٢- معرب.

٣- آخره ياء .

٤- مكسور ما قبل الياء.

الاسم الممدود :-

يقول عبّاس حسن في النحو الوافي[٢] : " الاسم الممدود : هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة : نحو : سماء وبناء وحوراء وخضراء فإذا كانت الهمزة بعد ألف أصلية فليس بممدود ـ نحو : ماء وكذلك إن وقعت الهمزة بعد ألف زائدة وفي آخره الاسم تاء التأنيث: نحو هَنَاءةُ ، فإنه لا يسمى في هذه الصورة ممدوداً ولا تجري عليه أحكام الممدود ، لأن الممدود لا بد أن يكون مختوماً بالهمزة وتجري عليها حركات ..... "

ونشتق من هذا التعريف علامات الاسم الممدود وهي :-

---

[١] ابن اياز البغدادي ، قواعد المطارحة في النحو ، ص٩.

[٢]حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج٤ ، ص٦١٠ ، وينظر ، الغلايني ، جامع الدروس العربية ، ج١ ، ص١٠٧.

١- أن يكون معرباً.

٢- آخره همزة قبلها ألف زائدة.

- **المبحث الثالث : العلامات اللغوية للاسم المزيد والمجرد:-**

الاسم المجرد: هو الاسم الذي جميع حروفه أصلية : أي انه خالٍ من حروف الزيادة (سالتمونيها) نحو : " درب " و " جعفر " و " سفرجل " ، وهو : كما الأمثلة السابقة ثلاثي مجرد ورباعي مجرد وخماسي مجرد[١] ، وبهذا فإن الاسم المجرد تكون جميع حروفه أصول [٢] ، فالاسم المجرد عند دراسته من قبل علماء العربية استخدموا منهجين من مناهج التحليل الصرفي وهو الميزان الصرفي ، إذ قسّموا الثلاثي المجرد من حروف الزيادة وبذلك فإن علامة الاسم المجرّد : علامة صفريّة ، أي خلوّه من حروف الزيادة والتي هي علامة على الاسم المزيد.

الأسماء المزيدة :-

وهو الاسم الذي زيد على حروفه الأصلية حرف أو حرفان أو ثلاثة أحرف ، نحو : " كَاتِب " و " مُجاهِد " و " مُستَبِسْل " ، وهو ثلاثة أنواع :-

١- الاسم الثلاثي المزيد.

٢- الاسم الرباعي المزيد.

٣- الاسم الخماسي المزيد.

وهذه الزيادة لا تطرأ إلا على الأسماء العربية المتمكنة ، أما الأسماء الأعجمية والأسماء المبنية فلا تطرأ عليها أي زيادة [٣].

---

[١] الأسمر، راجي ، المعجم المفصل في علم الصرف ، ص١٢٩.

[٢] الفضلي ، عبد الهادي ، مختصرالصرف، ص٢٣ ، دارالقلم ، بيروت ، لبنان ، (د.ت).

[٣] الأسمر ، راجي ، المعجم المفصل في علم الصرف ، ص١٣٠.

وتكون هذه الزيادة بتكرير بحرفٍ من نفس الكلمة أو بزيادة حرف من غير جنسها مــن أحرف" اليوم تنساه "[١] ، وبذلك فإن علامة الاسم المزيد :-

١- الزيادة على جذر الكلمة حرفاً أو أكثر من حرف الزيادة المجموعة في كلمة " سألتمونيها " ، أو " اليوم تنساه " ، أو التكرير بحرف من الحروف الأصول للكلمة.

٢- الزيادة تكون على الأسماء العربية المتمكنة ، فلا تكون في الأسماء الأعجمية والأسماء المبنية.

- والفائدة من هذه الزيادة:-

١- إفادة معنى لم يكن في اللفظ ، مثل : ضارب ، ضّراب ، مَضْرُوب ،مَضْرب.

٢- إلحاق بناء ببناء آخر ، نحو : (قُعْدُد) فهو ملحق بـ (بُرْثُن) .

٣- المدّ : وذلك مثل واو (عجوز) وياء (سعيد) ، فلم يُرد من هذه الزيادة إلا امتداد الصوت.

٤- تكثير البناء : كثيراً ما يحتاجون إلى المدّ عِوضاً من شئ محذوف[٢] .

---

[١] ينظر ، ابن عصفور ، الممتع في التصريف ، ج١ ، ص٦٩ ، ينظر ، ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج ٤، ص٣٦٠.

[٢] الخطيب ، عبداللطيف محمد(١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م) ، المستقصي في علم التّصريف ، ط١ ، ص٦١٤ ، مكتبة دار العروبة ، الكويت.

المبحث الرابع : العلامات اللغويّة للمصادر:-

عند الحديث عن المصادر وعلاماتها اللغوية يجب الحديث عن الاسم الجامد لأن بعض المصادر تعدُّ اسماءً جامدة.

فالاسم الجامد : هو الاسم الذي لا يؤخذ من غيره ، ودلَّ على حدث ، أو معنى من غير ملاحظة صفة ، كاسماء الأجناس المحسوسة ، مثل : رجل وشجَر وبَقَر واسماء الأجناس المعنوية ، كنصر وفَهْم وقيام وقعود وضَوْء ونور وزمان[١] وقد قسمه اللغويون تقسيماً آخر في نفس المعنى إلى:-

١- اسم العين (ويسمى اسم الذات أيضاً) وهو الاسم الدال على معنى قائم بنفسه نحو : (رجل وأرض).

٢- اسم المعنى : وهو الاسم الدال على معنى قائم بغيره نحو : العلم ، الرحمة ومنه المصادر[٢] .

ونفهم من هذا الوصف أنّ العلامة اللغوية العامة للاسم الجامد علامة معنوية دلالية تدل على المعنى في نفسه أو معنى قائم بغيره كما سبق ذكره .

---

[١]الحملاوي ، شذى العرف في فن الصرف ، ص١١٠.

[٢]الفضلي، عبد الهادي ، مختصر الصرف ، ص٤٩.

- **العلامات اللغويّة للمصادر:**

أولاً : المصدر الصريح:

المصدر لغةً : بحث معنى المصدر في المعاجم اللغوية تحت مادة الصاد والدال والراء ، قال الخليل : الصَّدْر : أعلى مقدم كل شئ ، وصدر القناة أعلاها ، وصَدْر الأمر أوّله ، وصدر الانسان : ما [١] أشرف من أعلى صدره

قال الجوهري في الصحاح : " والصَدر بالتحريك : الاسم من قولك صدرت عن الماء وعن البلاد ، وفي المثل : " تركته على مثل ليلة الصدر " يعني حين صدر الناس عن حجهم ، والصْدر بالتسكين المصدر ، وقال الشاعر:

وليْلة قد جَعَلْتُ الصُّبحَ موعدِهَا صَدْر المطيَّة حتى تعرف .....

وقال أبو عبيد : قوله صَدْر المطية ، مصدر من قولك : صَدَرَ يَصْدُر صَدْرَاً [٢] وجاء في تهذيب اللغة للأزهري " المصدر " : أصل الكلمة التي تصدرعنها صوارد الأفعال أي أن المصادر كانت أول الكلام كقولك الذَّهاب والسَّمع والحِفْظُ ، وإنّما صدرت الأفعال عنها فيقال: ذَهَبَ ذَهَاباً وسَمِع سَمْعاً وحَفِظَ حِفْظاً[٣] .

المصدر اصطلاحاً :

كلمةُ مصدر كلمة قديمة رافقت نشأة النحو العربي ، ومن أقدم التعريفات التي وصلت إلينا للمصدر اصطلاحاً قول الخليل[٤] : " المصدر : هو الكلمة التي تصدر عنها الأفعال " وعرّفه ابن السّراج في

---

[١] الفراهيدي، العين، ج٧، ص٩٤.

[٢] الجوهري ، الصحاح ، مادة (ص،د،ر) ، ج٢ ، ص ٧١٠

[٣] الأزهري(ت٣٧٠هـ) ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تهذيب اللغة ، تحقيق : عبد السلام هارون ، المؤسسة المصرية العامة ، مصر، مادة (ص د ر)، ج١٢ ،ص١٣٥.

[٤] الفراهيدي، العين، ج٧، ص٩٤ ، مادة (ص د ر).

الأصول بقوله [١]: " والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين " . وعرّفه ابن الحاجب بقوله [٢]: " المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل " . وعرّفه ابن مالك :-

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأَمْن من أمن[٣]

وقال ابن هشام في شرح شذور الذهب[٤] : " المصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل كَضَرْب وإكرام " ، ثم يشرح ابن هشام هذا التعريف من خلال العلامات اللغوية الدلالية ، وذلك في قوله " الجاري على الفعل " احترازاً من أن يتشابه مع اسم المصدر فإنه وإن كان اسماً دالا على الحدث لكنه لا يجري على الفعل ، وذلك نحو : " أعطيت عطاءً " ، فإن الذي يجري على أعطيت إنما هو إعطاء لأنه مستوفٍ بحروفه.

وتقول آمنة الزعبي[٥] : إن المعنى الاصطلاحي للمصدر مأخوذ من معناه اللغوي مما صدر بعد أن يرد هو المصدر ، فقد تصوّر البصريون أن المصدر هو أصل اشتقاق الأفعال ؛ لذلك سميَّ مصدراً لأن الأفعال تصدر عنه .

وتعريف المصدر عند المحدثين مشابه لتعريف القدماء ، فقد صاغوه بطريقة مشابهة لوصف القدماء يقول عبدالصبور شاهين[٦] : " هو اسم الحدث الذي تحمله مادة الكلمة في أصولها الصامتة، وهو لا يأتِ إلا من مادة محضة لا يمكن أخذ المشتقات عنها قياسياً " .

ويعرّفه محمد عيد [٧] : " والمصدر هو الذي يدل على مطلق الحدث الموجود في الفعل المشتق منه" ، ودلالة المصدر كثيرة وواسعة لأن فيه من الاسم والفعل وخصائص ومعاني عدة ، فهو أصل

---

[١]ابن السّراج ، الأصول في النحو ،ج١ ،ص١٥٩.

[٢]لأستراباذي ، شرح الرضى على الكافية، ج٣، ص٣٩٩.

[٣]ابن مالك، محمدبن عبدالله ، ألفية ابن مالك في النحو والصرف،(د.ط) ، ص٢٥ ، دارالكتب العلمية ،بيروت، وينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل،ج١، ص٤٦٣.

[٤]ابن هشام ، شرح شذور الذهب، ص٣٩٢.

[٥]الزعبي ، آمنة صالح(١٤١٧هـ-١٩٩٦م) ، مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية دراسة وظيفية تاريخية، ط١، ص١٦، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، عمان، الأردن.

[٦]شاهين، صبور ،المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص١٠٩.

[٧]عيد، محمد ،(١٩٩١م) ، النحو المُصَفَّى ،ص٤٢٧ ، مكتبة الشابب ، القاهرة.

تؤول إليه الأفعال ويشتق منه كثير من الأسماء ، وهو اسم ذو علاقة بأسماء الذوات ، ثم تطورت دلالته حتى أصبح يدل على المعنى ، أو ما يقال له عند النحاة معنى الحدث ؛ لأن الأصل في ألفاظ اللغة أنها توضع للمحسوس ، ثم تتحول عنه إلى المدرك بالعقل "[١] .

الخلاف في أصلية المصدر والفعل (أصل الاشتقاق):-

قال البصريون الفعل المشتق من المصدر وقال الكوفيون : المصدر مشتق من الفعل ، ولما كان الخلاف واقعاً في اشتقاق أحدهما عن الآخر لزم من ذلك بيان شيئين : أحدهما : حدُّ الاشتقاق ، والثاني: أن المشتق فرعٌ على المشتق منه وأما حدّ الاشتقاق : هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل ، والأصل : هو الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً أولياً والفرع : لفظ يوجد فيه تلك الحروف من نوع تغيير ينظم إليه معنى زائد على الأصل ، ومثال ذلك (الضَّرْب) فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماه (ضَرْباً) ولا يدل لفظ الضَرْب أكثر من ذلك ، فأمّا (ضرَب ، يضرب ، وضارب ومضروب) ففيها حروف الأصل ، وهي الضاد والراء والباء وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرْب ومعنى آخر" [٢] . وقد قال سيبويه في هذه المسالة [٣]: " أما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنية لما مضى ، ولما هو كائن لم ينقطع ولما سيكون".

والدليل أن الفعل مشتق من المصدر طُرُق عدّة ، وهي:-

أولا : وجود حدّ الاشتقاق في الفعل ، وذلك أن الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص ، فكان مشتقاً وفرعاً على المصدر كلفظ (ضارب ومضروب) وتحقيق هذه الطريقة أن الاشتقاق يزاد لتكثير المعاني ، وهذا المعنى لا يتحقق إلا في الفرع الذي هو الفعل ، وذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط ، ولا يدل على الزمان بلفظه.

---

[١]الجواري ، أحمد عبد الستار(١٩٧٤م) ، نحو القرآن ، ص٦٨، مطبعة المجمع العلمي ، العراق، بغداد.

[٢]العُكْبَرِيّ(ت٦١٦هـ)، عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين أبو البقاء(١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، مسائل خلافية في النحو، تحقيق عبدالفتاح سليم ، ط٣، ص٦٤، مكتبة الآداب ،القاهرة ،وينظر، الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٢٣٥.

[٣]سيبويه، الكتاب ،ج١، ص١٢.

ثانياً : الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر ، تدل تلك الزيادة على معانٍ زائدة على معنى المصدر ، فلو كان مشتقاً من الفعل لأدى ذلك إلى نقض معاني الأول ، وذلك يخلّ بالأصول ، وبيانه أن لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعانٍ زائدة وهي دلالته على الزمن المخصوص على الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب ، والمصدر يُذهِبُ ذلك كُلَّه إلا الدلالة على الحدث ، وهذا لإيضاح الأول والاشتقاق ينبغي أن يفيد تشييد الأصول وتوسعة المعاني ، وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل [١].

واحتج الكوفيّون من ثلاثة أوجه :-

١- أن المصدر (مَفعل) وبابه أن يكون صادراً عن غيره ، فأما أن يصدر عن غيره فلا.

٢- أن المصدر يعتلُّ باعتلال الفعل والاعتلال حكم تسبقه علَّتُه فإن كان الاعتلال في الفعل أولاً وجب أن يكون أصلاً ، ومثال ذلك قولك : " صام صياماً ، وقام قياماً " فالواو في (قام) أصل اعتلّت في الفعل ، فاعتلت في القيام وأنت تقول : اعتلَّ (قام) الاعتلال القيام.

٣- أن الفعل يعمل في المصدر كقولك : " ضَرَبْتُه ضَرْبَاً " و "ضَرْبَاً" منصوب لِـ " ضَرَبَ " والعامل مؤثر فيه والقوة تجعل القويَّ أصلاً لغيره.

والردّ على هذا الاحتجاج:-

١- أما الوجه الأول فليس بشئ وذلك أن المصدر مشتق من (صَدَرَتْ عن الشئ) إذا وليتُه صدرك وجعلته وراءك من ذلك قولهم : " المورد والمصدر " يُشارُ به إلى الماء الذي يرد عليه الإبل ثم تصدر عنه ، وبهذا يتحقق لأن الفعل مشتقاً من المصدر ، ولأنه بمنزلة المكان الذي يصدر عنه.

٢- أما الوجه الثاني فغير دال على دعواهم وذلك أن الاعتلال شئ يوجبه التصريف وثِقَلُ الحروف وباب ذلك الأفعال ؛ لأن صيغها تختلف لاختلاف معانيها فـ (قام) مثلاً أصله (قوم) فأبدلت الواو ألفاً لتحركها ، فإذا ذكرت المصدر كانت العلة الموجبة للتغيير قائمة

---

[١] العُكْبري ، مسائل خلافية في النحو، ص٦٥، وينظر،الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١، ص ٢٣٥، (المسالة ٢٨) .

في المصدر وهو الثقل وجواب آخر وهو أن المصدر الأصلي هو (قوم) كقولك (صَدَرٌ) ثم اشتققت منه فعلاً وأعللته لما ذكرنا فعدلت عن (قَوَمٌ) إلى (قيامٌ) لتناسب بين اللفظين للمعنيين المشتركين في الأصل ، ويدل ذلك أن المصدر قد يأتي صحيحاً غيرمعتل والفعل يجب فيه الاعتلال مثل : (الصوم ، والقوم والبيع) فإذا اشتققت منها أفعالا أعلتها فقلت (صام ، قام ، باع) فقد جاء الإعلال بالفعل دون المصدر.

٣- وأما الوجه الثالث فهو في غاية السقوط وبيانه من أوجه ثلاثة :-

١- إن العامل والمعمول من قبل الألفاظ ، والاشتقاق من قبيل المعاني ، ولا يدل أحدهما على الآخر اشتقاقاً.

٢- إن المصدر قد يعمل عمل الفعل كقولك : (يعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً) فلا يدل ذلك على أنّه أصل.

٣- إن الحروف تعمل في الأسماء وفي الأفعال ، ولا يدّل ذلك على أنها مشتقةٌ أصلاً فضلاً عن أن تكون مشتقة من الأسماء والأفعال .[١]

تعدد الأبنية للمصادر وأسبابه :-

لم يتفق علماء اللغة على ابنية المصادر القياسية أو السماعية لأنه قد يأتي للفعل الواحد مصدران الأول سماعي والثاني قياسي ، وهذا موجود في الغالب في المصادر الثلاثية أما المصادر غير الثلاثية فلا خلاف فيها إذ يقول المبرد : " إذا خرجت الأفعال من الثلاثة لم يكن كل فعل منها إلا على طريقة واحدة ولم تختلف مصادرها " [٢] ويرجع فاضل السامرائي تداخل المصادر وتعددها إلى سببين رئيسين هما : -

١- اختلاف لغات العرب : وذلك أن قبائل العرب قد تختلف في استعمال لفظة أو تعبير، فقد تستعمل قبيلة مصدراً لا تستعمله قبيلة أخرى.

---

[١] العُكبري، مسائل خلافية في النحو، ص٦٦، وينظر،الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج١، ص٢٣٦.

[٢] المبرد، المقتضب،ج١، ص٧٢، وينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص٤٦.

٢- اختلاف المعنى : وهو سبب مهم في اختلاف المصادر فقد يكون لأحد المصدرين معنى يختص به لا يستعمل له المصدر الآخر أو يكثر استعماله فيه مثل الضَرِّ والضُرِّ فهو بالفتح الضرر في كل شئ وبالضم : الضرر في النفس من مرض وهزال ومن ذلك قوله تعالى : (وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) (الانبياء:٨٣) ، وقوله تعالى : (لَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا)(الرعد:١٦) فالضَرّ عام مقابل النفع فرق بين البناءين لاختلاف المعنيين[١].

ويرجع المبرد سبب التعدد في المصادر إلى الاسمية في المصادر ويمثل ذلك في قوله : " اعلم أن هذا الضرب من المصادر يجئ على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد وذلك أن مجازها مجاز الأسماء والأسماء لا تقع بقياس " [٢].

وتنقسم المصادر الصريحة إلى مصادر سماعية ومصادر قياسية ، وأما المصدر السماعي: هو الذي يسمع في الفعل خارجاً على الوزن القياسي الذي يجب أن يكون عليه ، وهذا النوع من المصادر لا يكون مطرداً فيما شابهه من الأفعال ، إذ لا نستطيع أن نقيس عليه الأفعال التي جاءت عن العرب ولم نسمع مصاردها ، وهو يحفظ من الفعل نفسه ولا يقاس عليه غيره [٣].

والمصدر القياسي : هو الذي نستطيع أن نقيس عليه مصادر الأفعال التي وردت عن العرب ، ولا نعلم كيف تكلموا بها وهو الأصل الذي نطرد عليه مصادر كل باب[٤].

والمصادر نوعان :-

١- مصادر الأصول الثلاثية.

٢- مصادر الأصول لما فوق الثلاثية.

---

[١]السامرائي، فاصل صالح (٢٠٠٥م) ، معاني الأبنيةالعربية ، ط١، ص١٨-١٩، دار عمان للنشر،عمان.

[٢]المبرد، المقتضب ، ج٢، ص١٢٤.

[٣]الحديثي، أبينة الصرف في كتاب سيبويه ، ص١٤٥.

[٤]المرجع السابق نفسه ،ص١٤٥.

المصدر الثلاثي :-

وهو المصدر الذي فعله ثلاثي وهذا المصدر لا يحكم بقياس ، فقد أورده العلماء على أوزان شتى وليس له قاعدة ثابتة ووزن معين ، ولكنهم أوردوه على الغالب في بعض الأوزان ومع وجود أوزان نادرة ، فقال عنها ابن يعيش في شرح المفصل[١] : " ولما جرت مجرى الأسماء كان حكمها حكم اللغة تحفظ حفظاً ولا يقاس عليها ".

وقد حاول العلماء في دراسة المصادر استخدام الأوزان والعلامات اللغوية لتميزها عن بقية المصادر ، ولكن لم يخرجوا إلى قاعدة عامة للمصادر الصريحة ، وعند استعراض الأفعال الثلاثية فهي على ثلاثة أوزان وهي (فَعَل ، فَعِل ، فَعُل) ، فالوزنان الاولان يأتيان متعدين ولازمين وأما الوزن الثالث فإنه يكون لازماً دائماً [٢]، ويقول سيبويه[٣] " وفَعَل على ثلاثة ابنية ،وذلك فَعَل وفَعِل وفَعُل نحو : قَتَل ، ولَزِم ومَكُث فالأولان مشترك فيهما التعدي وغيره والآخر لما لا يتعدى" ، ومن هنا نستنتج أن علماء اللغة اعتمدوا على علامات لغوية في دراسة المصادر الثلاثية وهي (اللزوم والتعدي) إذ يقول سيبويه : " هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة ابنية على فَعَل يَفْعِل وفَعِل يَفْعَل ويكون المصدر فَعْلاً مثل : قَتَل يَقْتُلُ قَتْلاً وضَرَب يَضْرب ضَرْباً ولَقِمه يَلْقَمُه لَقْمَاً " [٤] .

وأما الفعل اللازم (فَعَل) فمصدره على وزن فعول ، نحو : (دخل دُخُولاً) [٥]

وقد استخدم علماء العربية في دراسة المصادر الثلاثية (العلامة الدلالية) فيما شذّ عن القياس في الثلاثي ومن ذلك :-

---

[١] ابن يعيش، شرح المفصل ، ج٤، ص٤٥.

[٢]الخطيب ، عبد اللطيف محمد ، المستقصي في علم التصريف ، ص ٣٩٠.

[٣]سيبويه ،الكتاب ، ج٤ ، ص٥ ، وينطر ، الخطيب ، عبداللطيف محمد ، المستقصي في علم الصرف ، ص٣٩١.

[٤]سيبويه ، الكتاب، ج٣، ص٢٣٦.

[٥]الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ج١ ، ص١٥٦.

١- ما شذّ عن اللازم الثلاثي في (فَعَل فعول) فيما دلَّ على رفضٍ وامتناع فإن مصدره على وزن (فِعال)مثل : أبى إباء ، و نَفَر نِفاراً ، وشرد شِراداً و جَمَعَ جِماعاً ، وأَبق إباقاً.

٢- ما دلَّ على تقلب واضطراب وحركة فإن مصدره على وزن (فَعَلان) مثل : (خَفَقَ خفقاناً ولَمَع لمعاناً ، وثار ثورناً وطار طيراناً وحال حولاناً وجاش جيشاناً وهاج هيجاناً

ونزا نزواناً ، وغلى غلياناً) [١] ويقول ابن يعيش في العلامة الدلالية[٢] : " وقد جاءت مصادر على مثال واحد في اللازم وإن اختلفت ابنية أفعالها لتقارب معانيها ، وذلك نحو: الغَليان والنَّزوان فالغليان مصدر غَلَى والنّزوان نَزَا يَنْزو مثل قَعد يقعُد فابنية الأفعال مختلفة مصادرها متفقة على فعلان وذلك تقارب معانيها" .

٣- ما دلَّ على داء أو صوت من (فَعَلَ) فإن مصدره على وزن (فُعَال) مثل : سَعَل سُعال، وزُكِم زُكام ، (عَطَسَ) عُطاس ويقول الرضى : " والغالب في مصدر الأدواء من غير باب " فَعِل " المكسور العين الفُعال كالسُّعال ، والعُطاس والصُّداع " [٣].

وما دلّ على صوت مثل : وذلك قول ابن مالك " واطرد اختصاص المعتل اللام بـ " فُعال " كـ " رغا البعير رُغاء وثغت الشاء ثُغاء ومغا مُغاء " [٤].

٤- ما دلَّ على صوت أو سير ، فإن مصدره على وزن فعيل والصوت مثل : صَرَخ صريخاً ، ونَعَق نعيقاً ، ونَهَق نهيقاً ، وصَهَل صهيلاً ، وهَدَر هديراً ، وصَفَر صفيراً ونَشَج نشيجاً ، والسير مثل: دَبَّ دبيباً ، وذمل ذميلاً (وهو كسير اللين) ، ورسم رسيماً (وهو سير الابل) ، ووَجَف وجيفاً (نوع من سير الخيل والإبل)[٥].

---

[١]ينظر،ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٣، ص١٢٥، وينظر،ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك،ج٣، ص٢٣٦.

[٢]ابن يعيش، شرح المفصل ،ج٤ ، ص٤٦-٤٧.

[٣]الاستراباذي ، شرح الشافية، ج١، ص١٥٤-١٥٥.

[٤]ابن مالك ، محمد بن عبدالله(١٩٨٢م)، شرح الكافية الشافية ، تحقيق : عبدالمنعم أحمد هريدي، ص٢٢٢٤، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

[٥]الخطيب، عبداللطيف محمد، المستقصي في علم الصرف، ص٣٩٥.

٥- ما دلَّ على حِرفة أو ولاية فإن مصدره على وزن (فِعالة) مثل : تَجَر: تِجارة ، وكَتَب كِتابة ، وخَاط خِياطَة ، وحَاك حِياكة ، وزَرَع زِراعة ، والولاية مثل : نقب نِقابةُ ، وسفر سِفارة ، ووزر وزارة ، وسعى سِعاية ، وأمر إمارة ، وجبى جباية [١].

ويقول سيبويه في المصادر الثلاثية أن هذه المصادر لا ضابط لها وذلك في قوله[٢] : " وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا وهكذا مأخذ الخليل " .

مصادر الأفعال غير الثلاثية :-

يقول ابن يعيش في شرح المفصل : " اعلم أنّ ما جاوز الأفعال الماضية ثلاثة أحرف سواء كانت بزيادة أو بغير زيادة فإن مصادرها تجري على سُنَنٍ لا يختلف وقياس واحد مطّرد في غالب الأمر وأكثره ، وذلك لأن الفعل بها لا يختلف والثلاثية مختلفة ، أفعالها الماضية والمضارعة فاختلاف الثلاثية اختلفت مصادرها ولِعَدم اختلاف ما زاد منها على الثلاثة جَرَت على منهاج واحد لم يختلف[٣]، ومعنى هذا أن المصادر غير الثلاثية كلّها على القياس ولا خلاف فيها وهي مطّردة في غالب الأمر ، ويرجع ابن يعيش سبب ذلك إلى أن الأفعال الثلاثية مختلفة ، وأمّا غير الثلاثية فهي ثابتة ، وقد استخدم العلماء القياس على الأوزان الصرفية في غير الثلاثي من الأفعال بالإضافة إلى العلامة اللغوية ، ونجد ذلك مثلاً في مصادر الأفعال التي تبدأ بتاء زائدة فإن مصدرها ضمّ ما قبل الآخر ، ومثال ذلك في : الوزن تفعَّل مصدره (تَفَعُّل) مثل تكلَّم تكلُّم و (تقدم تقدُّم) و(تقوّل تقوّل) يقوُل سيبويه [٤] : " وأما مصدر تفعلَّتُ فإنه (التفعُّل) جاءوا فيه بجميع ما جاء في تفعَّل وضموا العين ؛ لأنه ليس في الكلام اسم على تفعَّل ".

---

[١]المرجع السابق نفسه ،ص٣٩٦.

[٢]سيبويه، الكتاب ،ج٤ ، ص١٥.

[٣]ابن يعيش ، شرح المفصل، ج٤، ص٥٢، وينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل،ج٣ ، ص١٢٦، وينظر، الخطيب، عبداللطيف محمد، المستقصي علم الصرف، ص٣٩٦،وينظر،السيوطي، همع الهوامع،ج٦،ص٥٠.

[٤]سيبويه، الكتاب ،ج٤ ، ص٧٩.

ومن ذلك مصدر الفعل تفاعَل تفاعُل ويقول سيبويه[١]: "وأما تفاعلت فالمصدر التَّفاعُل كما أنّ التفعُّل مصدر تفعَّلت، لأن الزنة وعدَّة الحروف واحدة وتفاعلت من فاعَلتُ بمنزلة تفعّلتُ من فعّلتُ وضموا العين لئلا يشبه الجمع ولم يفتحوا لأنه ليس في الكلام (تفاعَلٌ) في الأسماء " .

إن علماء العربية استخدموا منهج الميزان الصرفي والعلامة اللغوية في تحليل المصادر الصريحة، ونجد ذلك أنّهم استخدموا (العلامة اللغوية) من خلال علامة اللزوم والتعدي ، ومن خلال العلامة الدلالية أو المعنوية للمصادر ، ومن خلال الاستدلال على المصادر ، ومن خلال الحركات في المصدر (تفاعُل) في ضم ما قبل الآخر ومن خلال علامة الفعل الذي يبدأ بتاء زائدة ، ولكن لم يخرجوا في المصادر الثلاثة إلى قاعدة عامة للمصادر كما أشار الخليل وسيبويه في أن عدد كبير من المصادر سماعية ولا يقاس عليها.

ولكن هناك علامة لغوية قد تكون سبباً في الاستدلال على المصادر ، وهي علامة (القبول) ويمكن أن نبين هذه العلامة في أن المصدر يستدل عليه بقبول كلمة (عملية) ؛ لأن هذه الكلمة تدل على (الحدث) ، كما هو في تعريف المصدر والعلامة الاضافية أننا نضيف كلمة عملية للمصدر فإذا قبلها المصدر يكون مصدراً صريحاً ، وينطبق ذلك على المصادر الثلاثية وغير ثلاثية ، وقد جرّبت هذه الطريقة من خلال تدريس المصدر الصريح لطلابي في المرحلة الثانوية مستخدماً قواعد القدماء والأوزان فكان الطلاب يواجهون صعوبةً في تحديد المصدر الصريح ، ويمكن تطبيق هذه العلامة اللغوية من خلال الأمثلة الآتية:-

مصادر الأفعال الثلاثية :-

دَرَسَ : عملية الدِّراسة / خَرَجَ عملية الخُروج / فَهِم : عملية الفَهْم.

مصادر الأفعال الرباعية :-

درّس : عملية التدريس / ربّى : عملية التَّربية / شَارَك : عملية المُشارَكة.

مصادر الأفعال الخماسية :-

انتصر : عملية الانتصار / تَسارَع : عملية التَّسارُع / اعتقد : عملية الاعتقاد.

---

[١] المصدر السابق نفسه ، ج٤، ص٨١.

مصادر الأفعال السداسية :-

استخراج : عملية الاستخراج / استنتج : عملية الاستنتاج.

فالكلمات : دراسة وخروج وفَهْم : مصادر ثلاثية .

والكلمات : تَدْرِيس ، وتَرْبيّة ، ومُشَارَكة مصادر رباعية.

والكلمات : انتصار وتَسارُع ،واعتقاد مصادر خماسية.

والكلمات : استخراج واستنتاج مصادر سداسية.

ثانياً : العلامات اللغويّة لمصدر المرّة :-

هو اسم صيغ للدلالة على وقوع الحدث مرةً واحدة ويسمونه مصدر العدد لدلالته على عدد مرّات الفعل[١] يقول الرضى[٢] : " إن هذا المصدر يدل على الحدث المطلق كالمصدر الصريح ويأتي للدلالة على تحديد وقوع الحدث لمرة واحدة وما يفرق بين المصدر العادي ومصدر المرّة دلالة الواحد منهما في السياق ".

شروط صياغة مصدر المرّة :-

١- أن يكون فعله تاماً فلا يصاغ من الأفعال الناقصة ، نحو : (كاد و عسى).

٢- أن لا يكون الفعل قلبياً ، بل لا بدّ أن يكون حسياً صادراً من الجوارح ، فلا يصاغ من (فَهِمْ وعَلِمْ) لأنهما من أفعال القلوب.

٣- أن لا يدل على صفة ثابتة لازمة[٣].

---

[١]الخطيب ، عبداللطيف محمد، المستقصي في علم الصرف، ص٤١٧، وينظر الحملاوي ،شذا العرف في فن الصرف ، ص١١٩.

[٢]الاستراباذي، شرح الشافية ،ج١، ص١٥٢.

[٣]ينظر، محيسن محمد سالم(١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن، ط١، ص٣٤٧-٣٤٨، دار الكتاب العربي، بيروت.

صياغة مصدر المرّة :

مصدر المرّة مصدر قياسي ويصاغ من الثلاثي عموماً على وزن (فَعْلَة) نحو:

جَلَسَ ـــــ جَلسَةٌ / نَظَرَ ـــــ نَظْرَة

ويصاغ من غير الثلاثي على وزن مصدره الصريح مضافاً إليه تاء مربوطة في آخره ، نحو :

استخرج ـــــ استخراج ـــــ استخراجة

سبّح ـــــ تسبيح ـــــــ تسبيحة [١]

أما إذا تشابه مصدر المرّة مع المصدر الصريح في الثلاثي فإننا نضيف كلمة واحدة بعد مصدر المرّة للتفريق بينهما ، يقول أبو حيان الأندلسي[٢]: " فإن كان المصدر قد وضع على الهاء نحو : رحمة وتعزية ومضاربة فتبين الوحدة بالصفة فتقول (مُضَارَبة واحدة) ".

إن هناك مجموعة من العلامات اللغوية التي تمكننا من الاستدلال على مصدر المرة ، وهي:-

١- علامة الوزن وهي (فَعْلَة) ، فقد تفرد هذا الوزن لصياغة مصدر المرة من الثلاثي.

٢- هذا المبنى مفتوح الفاء أي عليه علامة الحركة أو العلامة الصائتة التي تميزه عن مصدر الهيئة لأنه مكسور الفاء.

٣- علامة التحويل أي المصدر الصريح من غير الثلاثي ، وزيادة علامة أخرى وهي التاء في آخره.

٤- وضعت العلامة الوصفية أو الدلالية ، وهي المتمثلة في كلمة (واحدة) بعد مصدر المرّة في الثلاثي وغير الثلاثي للتميز بين المصدر الصريح ومصدره المرّة.

---

[١] نهر، هادي، الصرف الوافي ، ص٧٤.

[٢] الأندلسي ، أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ص٤٩٣.

ثالثاً : العلامات اللغويّة لمصدر الهيئة :-

هو مصدر مصوغ من المصدر الأصلي للدلالة على صفة الحدث حين وقوعه ويطلق عليه بعض العلماء اسم الهيئة وبعضهم يسميه مصدر النوع ، نحو : يعيش المؤمن عِيْشَة كريمة ، (جلس التلميذ جِلْسَة العاجز) نلحظ أنه يتضمن معنى المصدر الأصلي ومعنى مصدر توكيده ومعنى خاصاً هو هيئة الحدث وهذا المعنى الخاص لا تدل عليه صيغة مصدر النوع وحدها وذلك

كان بعده أو قبله قرينة تحدد الهيئة من وصف أو إضافةٍ[١] ويقول ابن يعيش :[٢] " إنّما قال في الضرب من الفعل لأن المصدر يَدِلُّ على جنس الفعل فإذا قلت : ضَرْب أو قتل دلَّ على الضرب والقتل الذي يتناول جميع أنواع : الضرب والقتل ، وأنت هنا لم تُرِد الجنس ولا العدد، وإنّما أردت نوعاً من الجنس ، فإذا قلت : الطِّعمة ، والجِلْسَة ونحوها فإنما تريد الحالة التي عليها الفاعل ، والمُراد أنه إذا رَكِب كان رَكَوبَه حَسَنةً أي : ذلك عادته في الرُّكوب والجُل " .

صياغة مصدر الهيئة:

ويأتي هذا المصدر مكسور الفاء قياساً مطرداً للفرق بينه وبين مصدر المرّة ، موصوفاً بصفة مذكورة أو معلومة بقرينة الحال [٣] ويقول ابن هشام : " ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر الهيئة إلا ما شذّ من قولهم : " اختمرت خميرة " [٤] ويؤكد على هذا قول السيوطي إن الهيئة من غير الثلاثي لا تصاغ غالباً[٥].

إن هناك مجموعة من العلامات اللغوية التي تمكننا من الاستدلال على مصدر الهيئة ، وهي:-

١- علامة الوزن حيث إنَّه تفرّد بهذا الوزن (فِعْلَه) .

---

[١]قباوة، فخرالدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص١٤٤.

[٢]ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص٥٧، ابن هشام ، أوضح المسالك، ج٣، ص٢٤٢.

[٣]الخطيب، عبداللطيف محمد، المستقصي في علم الصرف ،ص٢٢١.

[٤]ينظر، ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ،ج٤، ص٢٤٢.

[٥]السيوطي، همع الهوامع، ج٦، ص٥٣.

٢- جاء الوزن مكسور الفاء للتميز بينه وبين مصدر المرّة.

٣- العلامة الدلالية أو المعنوية لمصدر الهيئة حيث إنّه يدل على هيئة وقوع الحدث وتكون هذه الدلالة إمّا سياقية أو وجود قرينة في النص.

رابعاً : العلامة اللغويّة للمصدر الميمي :-

إن أول من ذكر المصدر الميمي وعرّفه ابن هشام في كتابه شذور الذهب في قوله[١] : " وهو ما بُدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالمَضْرِب و المَقْفَل ، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي وإنّما سمّوه أحياناً اسم المصدر تجوّزاً "

وشروط هذه المصادر أنّها تبدأ في أوّلها بميم زائدة مفتوحة ، وذلك قول المبرد[٢] : " المصادر تلحقها الميم في أوّلها زائدة ".

فالمصدر الميمي : هو مصدر في أوّله ميم زائدة على الأصل ، وذلك في غير باب المفاعلة وهو كالمصدر العادي في الدلالة على الحدث غير مقيّد بزمان معين[٣] ، ويلحظ من التعريف أن المصدر الميمي يبدأ بميم زائدة على أصله ، وهي علامة سابقة وفيه علامة دلالية ؛ فهو يدل على الحدث غير مرتبط بزمان أو مكان وعلامة بالوزن الذي تفرد به هذا المبنى.

ويصاغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي على وزن " مَفْعَل " أو " مَفعِل " و مَفْعَل فإذا كان الفعل الثلاثي صحيحاً أو ناقصاً أو أجوف مثل ضَرَب ، مَضْرَب ، شَرِب مَشْرَب ووقى : موْقى . (ومَفعِل) ، إذا كان الفعل الثلاثي مثالاً صحيح اللام وفاؤه تحذف في المضارع فإن مصدره الميمي يكون على وزن " مَفْعِل " نحو : وعد ، يعد ، مَوْعِد و وثق يثق مَوْثِق . أما صياغته في الفعل غير الثلاثي : وذلك على وزن الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة

---

[١] ابن هشام، شذور الذهب، ج١، ص٤٢٠.

[٢] المبرد، المقتضب ،ج٢، ص١١٨.

[٣] الخطيب، عبداللطيف محمد، المستقصي في علم الصرف ، ص٤٢٤.

وفتح ما قبل الآخر على وزن اسم مفعول من غير ثلاثي، نحو : أخرج يخرج مُخْرَج ، انتهى ينتهي مُنْتَهى.[١]

يتوضح مما سبق أن المصدر الميمي له علامة خاصة وهي :-

١- أن يبدأ بعلامة سابقة للأصل وهي " الميم ".

٢- أن المصدر الميمي تفرد بأوزان خاصة ، وهذا ما يطلق عليه " علامة الوزن " في الثلاثي على (مَفْعَل) مفتوح الميم ساكن الفاء مفتوح العين ، ووزن (مَفْعِل) مكسور العين ، ولكلٍ من هذه الأوزان حالاتها الخاصة مع مراعاة الاسم من حيث الصحة والإعلال.

٣- العلامة الدلالية حيث إنه يدل على الحدث المجرد من المفعولية والزمان والمكان ؛ لأن هذه العلامة تفرقه عن مبانٍ أخرى وهي اسم المفعول من غير الثلاثي واسم الزمان واسم المكان.

٤- المصدر الميمي من غير الثلاثي يبدأ بميم عليها ضمة ومفتوح ما قبل الاخر ، واعتمدت هذه العلامة على الحركات أو الصوائت في الاستدلال على هذا المبنى.

---

[١]نجدود، علي بهاءالدين، المدخل الصرفي ،ص١١٣.

خامساً : العلامات اللغويّة للمصدر الصناعي:-

يقول الشيخ الحملاوي في تعريف المصدر الصناعي[١] : " ويصاغ من اللفظ مصدر يقال له المصدر الصناعي ، وهو أن يزاد على اللفظة ياء مشددة وتاء التأنيث كالحريّة ، والوطنيّة و الإنسانيّة والحجيّة والمدنيّة "

والمصدر الصناعي تسميّة مُحدثة لم تذكر عند القدماء فيقول عبدالصبور شاهين[٢] : " وهذه التسمية محدثة أطلقت على عملية صوغ اسم الحدث من الكلمات الجامدة ، بواسطة اللاحقة (يّة) أي : الياء المشددة والتاء كالإنسانيّة والبشريّة والنفسيّة والعقليّة " ، وقد ذكر محمود حجازي أن هذا المصدر يدل على مجموعة من المفاهيم ، وهي :

١- المذهب والنظم والاتجاهات مثل : الفرديّة ، الفوضويّة ، الراسماليّة ، الاشتراكيّة الجماعيّة، الإقطاعية ، العنصريّة ، النقابيّة ، الملكيّة ، الجمهوريّة ، التصوريّة الحتميّة ، الثنائيّة .

٢- المعنويات مثل : المسؤوليّة ، الحريّة ، النوعيّة ، الكميّة .

٣- الظواهر الطبيعيّة وخصائص المادة مثل : الفلوريّة ، الفسفوريّة ، المعكوسيّة ، المضغوطيّة ، المحدوديّة ،التوصليّة.

٤- اسماء الأمراض مثل : اللقاحيّة ، الببغائيّة ، الصدفيّة.

٥- التعبير عن الجمع : البشريّة ، القسيسيّة.

٦- اسم العلوم مثل : المغناطيسيّة ، الكهربائيّة [٣] وقد وضحّ حجازي العناصر المكونة للمصدر الصناعي ، فيما يلي :-

١- اسم جامد + يّة مثل : عنصريّة ، فرديّة ، حوليّة.

---

[١]الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف ، ص١٢٠، وينظر، الغلايني، جامع الدروس، ج١ ،ص١٧٧.

[٢]شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١١١.

[٣]حجازي، محمود فهمي(١٩٩٣م)، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ط١، ص٥٧-٥٨، مكتبة غريب، الفجالة، القاهرة.

٢- مصدر + يّة مثل : إقطاعيّة ، اشتراكيّة.....

٣- صفة + يّة مثل : حريّة ، صفراويّة.

٤- اسم فاعل + يّة مثل : فاعليّة ، عاطفيّة ، جاذبيّة ، قابليّة.

٥- اسم مفعول + يّة مثل : مسؤوليّة ، معكوسيّة ، مضغوطيّة.

٦- اسم جمع + يّة مثل : جمهوريّة ، قوميّة ، جنسيّة ، شعبيّة.

٧- كلمة مركبة + يّة مثل : راسماليّة.

٨- كلمة دخيلة + يّة مثل : ديناميكيّة ، كلاسيكيّة ، مغناطيسيّة ، فسفوريّة.

٩- صيغة مبالغة + يّة مثل : حساسيّة[١] .

ويقول الغلايني[٢] : " المصدر الصناعي اسم تلحقه ياء النسبة مُردَفةً بالتاء للدلالة على صفةٍ منه ، وحقيقته الصفة المنسوبة إلى الاسم فالعالميّة : الصفة المنسوبة إلى العالم والمصدرية الصفة المنسوبة إلى المصدر والإنسانيّة : الصفة المنسوبة إلى الإنسان ، وقد أكثر منه المولدون في اصطلاحات العلوم وغيرها ، بعد ترجمة العلوم العربيّة وليس كل ما لحقته ياء النسبة ، مردفة بالتاء مصدراً صناعياً بل ما كان منه فإن أريد به الوصف : كمتمسك بعربيتك أي بخصلتك المنسوبة إلى العرب " فإن أريد به الوصف ، كان منسوباً مقدراً كتعليم العربية ، أي اللغة العربية " .

ويتضح لنا مما سبق علامات المصدر الصناعي وهي :-

١- علامات لاحقة للاسم ، وهي الياء المشددة والتاء المربوطة زائدتين على آخر الاسم مثل: (قوم ــ قوميّة).

---

[١] حجازي، محمود فهمي ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص٥٩، وينظر، الخطيب، عبداللطيف محمد، المستقصي في علم الصرف ،ص٤٣١.

[٢] الغلايني، جامع الدروس العربية، ج١، ص١٧٨.

٢- يتشابه المصدر الصناعي مع الاسم المنسوب في الصيغة عندما تلحقها الياء المشددة والتاء المربوطة ، عندها يفرق بينهما بالإعراب أو (العلامة اللغويّة بالإعراب) حيث إن الأسماء المنسوبة تكون نعتاً . مثال ذلك:-

الخنساء شاعرةٌ جاهليّةٌ : فهنا الاسم جاهليّة ختم بياء مشددة وتاء مربوطة ، ولكنّه ليس مصدراً صناعياً بل اسماً منسوباً ؛ لأنه وقع صفة لكلمة " شاعرة " أما في المثال الاتي:-

الجاهليّة أمرٌ قبيح ، فالجاهليّة لم تقع صفة ، فكلمة (الجاهليّة) مصدر صناعي .

ومثال آخر:-

الوطنيّة شعار كل مخلص / مصدر صناعي.

الصناعات الوطنيّة يجب تشجيعها / اسم منسوب.

٣- يجب أن تكون العلامة (يّة) زائدة على الاسم ليست أصليّة.

وتلخص علامات المصدر الصناعي في العلامات الآتية:-

١- علامة لاحقة .

٢- الزيادة في هذه العلامة على الأصل أو الجذر.

٣- ألا يكون هذا الاسم موصوفاً (علامة إعرابية).

- **المبحث الخامس : العلامات اللغويّة للمشتقات:**

معنى الاشتقاق لغةً : قال الخليل في معجمه[١] "الشَّقُ مصدر قولك : شققت والشَّق : الاسم ، ويجمع على شقوق والاشتقاق : الأخذ في الكلام " . وجاء في القاموس المحيط [٢]: " الاشتقاق أخذ شِقِّ الشيء، والأخذ في الكلام ، أَخْذُ الكلمة من الكلمة ".

الاشتقاق اصطلاحاً : عرّفه عبد القاهر الجرجاني في قوله[٣] : " هو نَزْع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنىً وتركيباً ، وتغايرهما في الصيغة بحرفٍ أو حركةٍ وأن يزيد المشتق على المشتق منه بشئ كضارب أو مضروب يوافق (ضرباً) في جميع ذلك ".لقد أشار الجرجاني للعلامات اللغوية في هذا التعريف من خلال قوله نزع لفظ من آخر ، واشترط التغاير في الصيغة بحرفٍ أو حركة أو زيادة عن الآخر بشئ ، وهذه الزيادات في الحروف والحركات هي التي تمايز المباني عن بعضها بعضاً من خلال علامات خاصة لهذه الأبنية، تسهل علمية الاستدلال عليها ، وقد أشار إلى ذلك عبدالصبور شاهين في تعريفه للاشتقاق في قوله [٤]: " هو استخدام الحركات في صوغ الكلمات من المادة على أساسِ قياسٍ مطرد " ، والمشتقات هي :

أولاً : العلامات اللغوية لاسم الفاعل : جاء تعريف اسم الفاعل في معاجم اللغة على الصفة الغالبة على عمل الطين والحفرو غيره ومثل : النّجّار يقال له : فاعل وجاء في معناه " فعل الشئ فِعلاً وفَعَلاً : عمله ، والفاعل العامل ، القادر ، والنّجّار ومن يستأجر لأعمال البناء والحفر ونحوهما " [٥]. ويتضح هذا المعنى في آيات القرآن الكريم في قوله تعالى (كُنَّا فَاعِلِينَ) (الانبياء:١٧) أي قادرين على ما نريده ، وقوله تعالى : (وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ) (المؤمنون:٤) أي مؤتون .

---

[١]الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، ج٥، ص٧.

[٢]الفيروزآبادي ، القاموس المحيط، مادة شقق، ج٣، ص٢٥٠.

[٣]الجرجاني، عبدالقاهر، المفتاح في الصرف ،ص٦٢.

[٤]شاهين، عبدالصبور(١٩٨٣م)، العربية لغة العلوم التقنية ، ط١، ص٢٦٠، دار الإصلاح، الدمام.

[٥] ينظر، الزبيدي، تاج العروس، مادة(فعل)، ج٨، ص٤٦، وينظر المعجم الوسيط ، مادة فعل، ج٢، ص٧٢١.

وفي الاصطلاح عرّفه ابن الحاجب (٤٦٤هـ)[١]: "هو ما اشتق من فِعْلٍ لمن قام به بمعنى الحدوث " [٢] وقال ابن مالك في تعريفه : " إنّه الصفة الدّالة على فاعل ، جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها ، لمعناه أو معنى الماضي " .

وعرّفه من المحدثين الغلايني[٣] : " هو صفةٌ تؤخذ من الفعل المعلوم لتدلْ على معنىً وقع من الموصوف بها ، أو قام به على معنى الحدوث لا الثبوت ، ككاتب ومُجتهِد " وقد أشار الغلايني في هذا التعريف لبعض العلامات اللغوية لاسم الفاعل ، وهي في قوله على وجه الحدوث ليُمّيز هذا البناء عن الصفة المشبهة ؛ لأنها تدل على الثبوت والدوام وهذه علامة دلالية فدلالة اسم الفاعل متجدد بتجدد الأزمنة.

وصياغة اسم الفاعل تكون في الثلاثي وغير الثلاثي ، ويأتي من الثلاثي المجرد على وزن (فاعل) وهذه الصيغة قياسية [٤] . وأما اسم الفاعل من غير الثلاثي فيكون بالإتيان بمضارعه وقلب أول المضارع ميماً مضمومة مع كسر الحرف ما قبل الآخر إن لم يكن مكسوراً من الأصل [٥]. ويتضح لنا مما سبق أن صيغة اسم الفاعل لها مجموعة من العلامات وهي :

١- العلامة الدلالية في صيغة الحدوث لا الثبوت لتميّزه عن الصفة المشبهة ؛ لأن الصفة المشبهة من أوزانها وزن " فاعل " والذي يميّز بينها وبين اسم الفاعل في هذا الوزن العلامة الدلالية في أن الصفة المشبهة تدل على الثبوت .

٢- ومن العلامات اللغوية لاسم الفاعل علامة الوزن من الثلاثي على وزن "فاعل" مع الدلالة على الرغم من وجود أوزان أخرى غير " فاعل " ، لكن الوزن القياسي من الثلاثي على وزن فاعل .

---

[١] ابن مالك، تسهيل فوائد وتكميل المقاصد، ص١٣٦.

[٢] الاستراباذي، الكافيه في النحو، ج٢، ص١٩٨.

[٣] الغلايني، جامع الدروس العربية ، ج١، ص١١٥.

[٤] الجرجاني، المفتاح في التصريف ، ص٤٠ ، وينظرأبو حيان، ارتشاف الضَرَب في لسان العرب،ج١ ، ص٢٣٣، وينظر نهر، هادي، الصرف الوافي، ص٧٨.

[٥] حسن، عباس، النحو الوافي ،ج٣ ، ص٢٤٥.

٣- من العلامات اللغوية لاسم الفاعل من غير الثلاثي أنّه يبدأ بميم مضمومة ، وهي علامة بالحروف السابقة وما قبل الاخر مكسور أو ما قبل الاخر ياء وهذه علامة بالحركات.

العلامات اللغويّة لاسم المفعول :-

جاء فيه كتاب التعريفات للجرجاني تعريفاً لاسم المفعول في قوله[١] : " ما اشتق من يفعل لما وقع عليه الفعل " وعرّفه ابن هشام[٢] " هو ما اشتق من مصدر (فُعِلْ) لما وقع عليه كمضروب ومُكرَم ". وعرّفه الحملاوي[٣] " هو ما اشتق من المصدر المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعل ". وبذلك فإن اسم المفعول وصف مأخوذ من الفعل المبني للمجهول ، وبذلك فإنه يُمْيّز عن اسم الفاعل ودلالته أنه يدل على من وقع عليه الفعل ، وبذلك مجموعة من العلامات اللغوية .

صياغة اسم المفعول:

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن (مفعول) كمضروب ومقتول وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول[٤].

ويصاغ اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه المبني للمجهول مع قلب حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، نحو : (استخرج يستخرِج مُستخرَج) وقد ذكر سيبويه

---

[١]الجرجاني، التعريفات ،ص٣٠.

[٢]ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص٣٧٠.

[٣]الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف،ص٧٥.

[٤]ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٣٧٠ ، وينظر الحديثي خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص١٩، وينظر شاهين، عبدالصبور، المنهج الصرفي للبنية العربية ،ص١١٦.

وفي كتابه صياغته وعلاماته في قوله [١]: " وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلا الكسرة قبل آخر حرف والفتحة وليس اسم منها إلا والميم لاحقته أولاً مضمومة " . إن هذا الوصف الذي ذكره سيبويه يشير إلى الحس العلاماتي عنده ؛ فقد ذكر العلامات لاسم الفاعل واسم المفعول من المزيد بالميم المضمومة السابقة التي تبدأ فيها هذه المباني ، وميّز بين اسم الفاعل واسم المفعول في أنّ اسم الفاعل مكسور ما قبل الآخر واسم المفعول مفتوح ما قبل الآخر.

ويتّضح لنا مما سبق مجموعة من العلامات اللغوية لاسم المفعول وهي :-

١- العلامة الدلالية في اسم المفعول أنّه يدل على من وقع عليه الفعل .

٢- العلامة الاشتقاقية : إذ إن هذا المبنى مشتق من الفعل المبني للمجهول وعند عمله فإنه يأخذ نائب فاعل.

٣- العلامة السابقة حيث إنّ هذا المبنى يبدأ بميم مضمومة .

٤- العلامة الصائتة حيث إنّ هذا المبنى يبدأ بميم عليها ضمة وما قبل الآخر مفتوح.

٥- علامة الوزن في الثلاثي حيث إن هذا المبنى ينفرد عن غيره حيث إنه يأتي على وزن مفعول.

العلامة اللغويّة للصفة المشبهة:-

هي الصفة المشبهة باسم الفاعل مأخوذة من اسم الفاعل اللازم أو من مصدره لتدَلَ على نسبة حدث إلى الموصوف بها على جهة الثبوت والدوام ، ومثال ذلك : هذا رجلٌ حَسَنُ الخلق ، فإنّ صفة "حَسَنُ " صفة ثابتة في الموصوف وهو " رجل " غير مقيدة بزمان ما [٢].

---

[١]سيبويه، الكتاب،ج٤ ،ص٢٨٢.

[٢]الخطيب، المستقصي في علم الصرف، ص٤٩٥،وينظر، الفضلي ، عبد الهادي، مختصر الصرف ، ص٦٠ دار القلم ، بيروت ، لبنان.

فالصفة المشبهة لها علامتان وهي الاشتقاق من اللازم وهذه علامة اشتقاقية وعلامة دلالية وهي صفة الثبوت ، ويشير إلى ذلك ابن يعيش في قوله[١] : "هذه الصفات وان كانت من أفعال ماضية إلا أنّ المعنى الذي دلّت عليه أمرٌ مستقر ثابت متصل بحال الإخبار، ألا ترى أن (الحَسَن والكَرَم) معنيان ثابتان ومعنى الحال أن يكون موجوداً في زمن الإخبار فلما كان في معنى الحال أُعمل فيما بعده ولم يخرج بذلك عن منهاج اسماء الفاعلين، فإنّ قصد الحدوث في الحال أو في ثاني الحال جيىء باسم الفاعل الجاري على المضارع الدال على الحال والإستقبال وذلك قولك : "هذا حَاسِنٌ غداً " أي سيحسن وكَارِمٌ الساعة ، ومنه قوله تعالى (فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ) (هود:آية١٢) وعدل عن ضيق " إلى ضائق ليدل أنّه ضَيَقَ عارضٌ في الحال غير ثابت ".

فالصفة المشبهة حين درسها اللغويون درسوها على منهج الميزان الصرفي من خلال أوزان خاصة بها ، وهي : أفعل الذي مؤنثه فعلاء مثل : (أحمرحمراء) ، وفعيل مثل كريم ، وفَعِل مثل فَرِح ، وفعلان مثل : ريّان ، وفُعال مثل : شُجاع ، وفَيْعَل مثل : الصَّيْرَف ، وفيعِل مثل ميّت وجيّد . وبناء اسم المفعول واسم الفاعل " إذا قصد به الثبوت مثل مشكور عقله وطاهر القلب وبناء مُنْفَعِل بشرط أن تكون الصفة المشبهة موازنة للمضارع نحو : انطلق ينطلق فهو مُنطلِق وبناء مُفْتَعِل نحو اطرّق فهو مُطرّق "[٢].

وهناك أوزان أخرى للصفة المشبهة والذي أردت توضيحه هو أن منهج الميزان الصرفي لا يكفِ لدراسة هذا الموضوع لوحده ؛ إذ يجب أن يدرس مع منهج العلامة اللغوية ؛ لأن الصفة المشبهة تشترك مع اسم الفاعل بنفس الوزن والذي يميز بينهما هي صفة الثبوت ، وقد ميّزابن هشام الانصاري بين اسم الفاعل والصفة المشبهة في باب " ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة " في كتابه مغني اللبيب في مجموعة نقاط ، هي :-

---

[١]ابن يعيش، شرح المفصل، ج٦، ص٨٢-٨٣.

[٢] الشيخ،أحمد محمد،(١٤٢٥هـ)، أبنية الأسماء في اللغة العربية ،ط١ ،ص٢٠٢-٢٠٤ ، جامعة السابع من ابريل ، الجمهورية العربية الليبية ، ينظر ، شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية ،ص ١١٧، ينظر، الخطيب، عبداللطيف محمد، المستقصي في علم الصرف ،ص٤٦٩.

١- إن الصفة المشبهة تصاغ في الفعل اللازم ، مثل : حَسَن وجميل ، ويصاغ اسم الفاعل من اللازم والمتعدي ، مثل : ضارب وقائم ومُستَخرِج ومُستكبِر.

٢- يكون اسم الفاعل للأزمنة الثلاثة : الماضي والحاضر والمستقبل ولا تكون الصفة مشبهة إلا للماضي المتصل بالحاضر .

٣- يكون اسم الفاعل مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته ، مثل ضارب – يضرب ، مُنطلِق – يَنْطَلِق . أما الصفة المشبهة فقد تجاريه ، نحو : مُنْطلِق اللسان ومُطْمئِن القلب ، وغير مجارية وهو الغالب ، نحو : ظريف وجميل.

٤- هناك جملة فروق ذكرها ابن هشام تختص بالعمل لا داعي لذكرها ؛ لأن موضوع البحث له علاقة بالعلامة اللغوية المعنوية واللفظية [١] .

وتتشابه الصفة المشبهة في بعض الأوزان مع صيغة المبالغة في مثل : (فعيل وفعِل) ، مثل : رحيم : صيغة مبالغة ، وكريم : صفة مشبهة ، وأيضاً ، فَهِم : صيغة مبالغة وفَرِح : صفة مشبهة ، وما يميّز بينهما علامة اللزوم والتعدي ، فالصفة المشبهة مشتقة من الفعل اللازم وعلامة الثبوت ، وصيغة المبالغة تشتق من الفعل اللازم والمتعدي ، وهذه العلامة تسّمى بالعلامة الاشتقاقية.

العلامة اللغويّة لصيغة المبالغة :-

وهي كل وصف مشتق من فعل لازم أو متعدٍ ،مجرد أو مزيد صحيح أو معتل يدل على ذات ، ووصف قائم بهذه الذات التي صدر منها هذا الفعل أو توجه منها بشرط أن يكون الوصف دالاً على المبالغة بقوته أو بكثرته أو بتكراره [٢] ، فصيغة المبالغة تشتق من اللازم والمتعدي كما أشرت سابقاً وتدل على الكثرة والمبالغة ، ففيها علامتان علامة معنوية وعلامة دلالية وعلامة اشتقاقية حتى تميزها عن غيرها من الأبنية، وقد أشار ابن هشام في شذور الذهب إلى أوزانها في قوله[٣] : " سمّوها

---

[١] ينظر، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص٥٩٨، وينظر، الخطيب، عبداللطيف محمد، المستقصي في علم الصرف ،ص٥١١.

[٢] المتولي، صبري(٢٠٠٢م)، علم الصرّف العربي أصول البناء وقوانين التحليل، ص٦١، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

[٣]ابن يعيش، شرح المفصل، ج٦، ص١٠٧.

صيغ المبالغة القياسية : وهي ما حوّل للمبالغة من (فاعِل) إلى : فعّال أو مفعال أو فعول بكثرة أو فعيل ، أو فَعِل بقلة " ، إن هذه الأوزان هي الأوزان القياسية وهناك أوزان غير قياسية ، لكنها تشترك مع مبانٍ أخرى في نفس الأوزان ، وتكون العلامة اللغوية سواء أكانت اشتقاقية من اللازم أو المتعدي أو دلالية الفيصل في تحديد هوية هذا البناء.

العلامات اللغوية لاسمي الزمان والمكان:-

جاء في كتاب سيبويه[١] : " أمّا ما كان من فَعَل يَفْعَل فإن موضع الفعل مِفْعِل ، وذلك قولك : هذا محْبسُنا ومَضْرِبْنا ومَجْلِسُنا كأنّهم بنوه على بناء يفْعِل ، فكسروا العين كما كسروها في يفعل " فإذا أراد المكان قال : المَفَرُّ ، كما قالوا المبيت حين أرادوا المكان ؛ لأنها من باب يبيت ، وقال الله عزّوجلّ : (وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا)(النبأ:أية١١) أي جعلناه عيشا وقد يجيء المَفْعَل يراد به الحين ، فإذا كان من فَعَل يَفْعِل بنية مَفْعِل تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان ، وذلك قولك : أتت النّاقة على مَضْرِبها وأتت على منتَجِها، إنما تريد الحين الذي فيه النِّتاج والضِّرَابَ " .

ويقول ابن يعيش في شرح المفصل[٢] : " ما بُني من الثلاثي المجرد على ضربين مفتوح العين ومكسورها ، فالاول بناؤه من كل فعل كانت عينه مضارعة مفتوحة كالمَشرَب والملبس والمَذهب ، أو مضمومة كالمصدر والمعتل والمقام إلا أحد عشرَ اسماً ، وهي المنسك والمجزر والمنَبْتَ والمَطْلَع والمَشْرِق والمَغْرِب والمَفْرِق والمَسْقِط والمَسْكِن والمَرْفِق والمَسْجِد ".

نلحظ من وصف سيبويه وابن يعيش لهذا البناء ، أنَّ اسما الزمان والمكان فيهما علامة اشتقاقية من اشتقاق هذه المباني على وزن (مَفعَل ومَفعِل) من أصل الفعل إذا كان مفتوح العين أو مكسور، وشذّ عن هذه القاعدة بعض الأسماء .

وتقول خديجة الحديثي[٣] " اسما الزمان والمكان اسمان مبدوءان بميم زائدة للدلالة على مكان

---

[١]سيبويه، الكتاب، ج٤ ،ص٨٧-٨٨

[٢]ابن يعيش، شرح المفصل ، ج٦، ص١٠٧.

[٣]الحديثي، خديجة ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص١٩٧، وينظر ، السيد، عبد الحميد مصطفى، (١٩٩٨م)، المغني في علم الصرف، ط١ ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ص٢٣، وينظر ، الغلايني ، جامع الدروس العربية،ج١، ص٢٠١.

الفعل أو زمانه " وقد أشارت إلى علامة سابقة ، وهي الميم الزائدة التي تسبق جذر هذا الاسم . ويشتق اسما الزمان والمكان في الثلاثي على وزنين هما :

مَفعَل بفتح العين ومَفْعِل بكسر العين [١] ، ويصاغ من غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي [٢] أي على زنة المضارع المجهول بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، نحو : التقى يلتقي مُلتقَى فنقول مُلتقَى الطلبة في ساحة الكلية إذا أردت المكان ونقول: مُلتقَى الطلاب الساعة التاسعة ، إذا أردت الزمان ويتضح مما تقدَّم أن صيغة اسم المفعول والمصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان من غير الثلاثي على وفق قياس واحد يميّز بينهما بالقرائن [٣].

ويتضح لنا مما سبق أن هذه الصيغة لها مجموعة من العلامات وهي :

١- علامة الوزن لنفردها بوزنين (مَفعَل ومَفعِل) من الثلاثي.

٢- علامة سابقة وهي الميم على جذر الكلمة.

٣- العلامة الدلالية المرتبطة بالقرائن ، ومثل ذلك في غير الثلاثي على أن يبدأ بميم مضمومة ، وهي علامة سابقة ، وعلامة الحركة عليه أن يكون مفتوح ما قبل الآخر ، أمَّا العلامة الدلالية فلها علاقة في تحديد دلالة هذه الصيغة على الزمان أو المكان ، وتميزها عن الصيغ الأخرى كما سبق من اسم المفعول والمصدر الميمي.

٤- العلامة الاشتقاقية إذا كان الفعل مفتوح العين أو مكسور العين ، وهي التي تحدد أنّه على وزن مَفعِل مكسور أو مَفْعَل مفتوح العين

العلامات اللغوية لاسم التفضيل :-

" وهو الصفة الدّالة على المشاركة والزيادة ، كـ(أَكْرَمَ) ويستعمل بمن ، ومضافة لنكرة فيفرَدُ ويذكّر ،

---

[١] ينظر، شاهين، عبدالصبور، المنهج الصرفي، ص١٢٠، وينظر الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص١٩٦.

[٢] السيد، المغني في علم الصرف، ص٢٣٢.

[٣] نهر، هادي ،الصرف الوافي ،ص١٥٨-١٥٩.

وبال فيطابق ومضافاً لمعرفة "[١] . ويشير هذا التعريف إلى اشتراك شيئين أو أكثر في صفة معينة ، وزاد بهما إحداهما على الآخر تفاضلاً بين هذين الشيئين أو الأشياء ، ويعتمد هذا التركيب في العربية اسماً مشتقاً على وزن (أفعل) مؤنثه (فُعلى) يسمى اسم التفضيل [٢].

ولهذه الصفة شروط للصياغة اتفق عليها العلماء ، وهي تتمثل في أن يكون اللفظ فعلاً متصرفاً تاماً غير ناقص ، مثبتاً غير منفي ، مبنياً للمعلوم وليس الوصف منه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء.[٣]

ويتضح مما سبق أن اسم التفضيل له علامات لغوية ، وهي :

١- العلامة الدلالية وتتمثل في المشاركة والزيادة ، ولها علاقة في الشروط التي اتفق عليها العلماء لصياغة الاسم .

٢- علامة الوزن في تفرد هذه الصيغة على وزن أفعل مؤنثه فُعلى ، واسم التفضيل دائماً على وزن أفعل ، وإن شذت صياغته فهو موجود في الجملة على وزن أفعل ، ولم يشذ عن وزن أفعل غير (شر وخير) لكثرة الاستعمال وهي بالأصل أشرّ وأخير [٤] .

العلامات اللغوية لاسم الالة :-

وقد جاء هذا البناء عند سيبويه في باب ما عالجت به فيقول[٥] : " أما المِقصُّ فالذي يُقصُّ به المَقَصُّ المكان والمصدر وكل شئ يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن وذلك قولك : مِحْلبٌ ومِنْجلٌ ، ومِكْنِسةٌ ومِسلّةٌ والمِصفى والمِخرَزُ والمِخيَط وقد يجيء على (مِفعال) نحو : مِقراض

---

[١]ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص٣٩٤-٣٩٥.

[٢]نهر، هادي، الصرف الوافي، ص١٤٦، وينظر،الحديثي،خديجة ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه،١٩٥.

[٣]ينظر، ابن هشام، أوضح المسالك، ج٢، ص٤٣٥-٤٣٦-٤٤٣، وينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل،ج٢، ص١٥٠-١٥١.

[٤]ينظر، صلاح ، شعبان(١٩٩٠م)، أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى، ط١،ص٣٤، دار الثقافة العربية، القاهرة.

[٥]سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٩٤-٩٥.

ومِفتاح وقالوا : المِفْتِح كما قالوا : المِخرز وقالوا : المِسرَجة كما قالوا المِكْنِسَة " ونلحظ من هذا الوصف أن هذه الأبنيةكلّها تبدأ بميم وهذه الميم كما يقول سيبويه يجب أن تكون مكسورة.

ويقول ابن سيدة في المخصص في تعريفه[١] " وهو ما كان في أوّله ميم زائدة من الآلات "واسم الآلة يدل على ما حصل الفعل بواسطته [٢] ، واسم الآلة لا يصاغ إلا من الفعل الثلاثي للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته [٣].

وعلامة هذه الصيغة :-

١- علامة دلالية تدل على ما حصل الفعل بواسطته.

٢- علامة سابقة وهي الميم المكسورة دائماً كما جاء عن سيبويه.

- **المبحث السادس : العلامات اللغوية للاسم المفرد والمثنى والجمع:-**

قسم اللغويون الاسم إلى مفرد ومثنى وجمع ، وعرّفوا المفرد بأنه ما دل على واحد كرجل ، وامرأة وكتاب ، أو هو ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما [٤] ، وبهذا التعريف فإن المفرد ما خلا من علامات المثنى والجمع ، فهو يشكل علامة صفرية كما اشرت سابقاً .

يقول عبد القاهر الجرجاني : اعلم أن التثنية والجمع يقصد بهما الاختصار والإيجاز فكان الأصل أن يقال : جاءني زيدٌ وزيدٌ إلا أنهم رأوا ذلك يطول إذا كان التثنية يتبعها الجمع ، فكان يجب أن يقال زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ إلى ما يطول جداً ، فقالوا : الزيدان والزيدون يجعلوا الألف والواو عِوضاً عن ضم الاسم إلى الاسم فحصل المعنى مع اختصار اللفظ.

وقريب من هذا ما حُكي من أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – قيل له بعد وفاة أبي بكر

---

[١]ابن سيدة، المخصص، ج٤ ،ص٣٢٢.

[٢]الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ،ص١٩٩

[٣] شاهين، عبد الصبور، المنهج الصرفي للبنية العربية ،ص١٢١.

[٤]عبد العال، عبد المنعم سيّد، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية ، ص٧، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الصديق – رضي الله عنه – يا خليفةَ خليفةِ رسول الله ، فقال : هذا أمرٌ يطول ، أنتم المؤمنون ونحن أمراؤكم ، فخوطب بأمير المؤمنين ، وإنما اختار ذلك كراهية التكرير ، إذ كان يجب أن يقال بعده يا خليفة خليفةِ خليفةِ رسول الله إلى ما لانهاية له ، كما كان يجب أن يقال : زيدٌ وزيدٌ، فالمتجنب هو التكرير في الموضعين [١] .

والواضح من وصف الجرجاني للمثنى والجمع أنّه وجد للاختصار والإيجاز ولأن العربية تكره التكرار ، وهذا الاختصار والإيجاز يتحقق في المباني عن طريق علامات تحدد المثنى والجمع ، ويتضح ذلك من خلال قوله : جعلوا الألف في المثنى والواو في الجمع علامات خاصة ؛ عِوضاً عن ضم الاسم إلى الاسم ، لتحقيق المعنى واختصار اللفظ.

والتثنية جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالباً وفي المعنى على رأي بزيادة الألف في آخره رفعاً ، وياء مفتوحة ما قبلها جراً ونصباً ، تليها نون مكسورةٌ وفتحها لغةٌ ، وقد تضمُّ، وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصد صلة [٢]، ويشير هذا الوصف للمثنى إلى علامات خاصة به ، وهي أنّه يختم بلاحقةٍ وهي الألف والنون في حالة الرفع ، وتكون هذه النون في الغالب مكسورة ، وعلامة لاحقة في حالتي النصب والجر ويكون قبل الياء فتحة والنون مكسورة.

ويقول ابن هشام[٣] : "إن التثنية فرع من الجمع والجمع الأول ، وعلامة الرفع الواو فيما صارت الواو علامة للرفع في الجمع على أصلها ، وأن بعدها التثنية المرفوعة وجب أن تكون علامة الرفع فيها الواو ، أيضا فاشبهت التثنية الجمع فأشكلت ، فجعلت الألف في التثنية علامة الرفع للفرق بيهما وبين الجمع ؛ لأن النصب من الرفع أقرب إليه من الخفض إذ انخفض هذا الرفع والنصب فبين الرفع والخفض ، والعلة في كون الياء علامة النصب في التثنية والجمع وهي من علامات الخفض ، أنَّ التثنية لما أخذت الألف وهي علامة الرفع بقي النصب في الضمة علامة ، فلما أتت التثنية منصوبة

---

[١]الجرجاني، عبد القاهر(١٩٨٢م)، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق : كاظم بحر المرجان، المجلد الأول، ص١٨٣-١٨٤، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية.

[٢]أبو حيان ، محمدبن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفري الأندلسي ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق : حسن هنداوي، ج١، ص٢٢٠، دارالقلم، دمشق . وينظر : الفارسي ، أبو علي الفارسي النحوي (ت٣٧٧هـ) ، كتاب الإيضاح، تحقيق : كاظم بحر المرُجآن ، بيروت : عالم الكتب(١٩٩٦-١٤١٦هـ) .

[٣]ابن هشام(ت ٧٦١هـ) ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري ، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥) ، شرح جمل الزجاجي ، دراسة وتحقيق : علي محسن عيسى مد الله ، ط١، ص١٠٦، عالم الكتب ، بيروت.

كانت علامة النصب وهي الألف ، فلو جعلت الألف علامة النصب في التثنية لأشبه النصب الرفع ، فأعطيت التثنية في النصب الياء علامة إذ النصب أخو الخفض في قولك : نظرت زيداً ونظرت إلى زيد ، فصار النصب في التثنية والجمع تابعاً للخفض والياء فيهما في حال النصب وفتحت نون الجمع للفرق بينهما ، وكسرت نون الاثنين في أربع والياء فيها في حال النصب والخفض وفتحت نون الجمع للفرق بينها وبين نون الاثنين " .

لقد اشرت سابقاً إلى أن الفرع يحتاج إلى علامة ، والناظر إلى هذا الوصف السيميائي العميق لابن هشام للمثنى وعلاماته اللغوية ، التي تفرقه عن الجمع في حديثه عن العلامات اللاحقة للمثنى في أنه يختم بالألف والنون في حالة الرفع بدل الواو والنون ليميزه عن الجمع ، ويُختم في حالتي النصب والجر بالياء والنون ومفتوح ما قبل الياء ، وفرّق ابن هشام بين نون الجمع ونون المثنى ؛ حيث إن نون المثنى مكسورة ونون الجمع مفتوحة .

وقد أشار إلى هذا نهاد الموسى في حديثه عن مبدأ من مبادئ البنيوية وهو ذو العلامة وغير ذو العلامة في تصنيفات الأبواب اللغوية ، وقال عن هذا المبدأ : إنّه مبدأ قائم على التقابل الثنائي بين عنصر غير مُعْلَّمَ كالمفرد (ولد) وعنصر مُعْلَّمَ كالمثنى (ولدان) ، وذكر أنَّ النحويين العرب قد لحظوا هذا المبدأ وصدروا عنه في تقسيماتهم وتصنيفاتهم ، وأشار إلى أن العلامة اللغوية تكون بعدم الشيء ، مثل : المفرد وتكون بوجود شيء مثل المثنى والجمع وأعطى مثالا بقوله : ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر ، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً ، وتترك صبغ الآخر ، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر فيتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيءٍ كما تكون بوجود شي[١].

العلامات اللغوية للجمع : والجمع في اصطلاح النحاة مادلّ على أكثر من اثنين ، ويقسمونه إلى جمع مذكر سالم وجمع مؤنث سالم وجمع تكسير [٢].

أولاً : جمع المذكر السالم :

يقول ابن هشام[٣] :" وجمع المذكر السالم كالزيدون والمسلمون فإنه يرفع بالواو ويجرّ وينصب بالياء

---

[١] الموسى ، نهاد ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ص ٤١-٤٢ .

[٢] عبد العال ، عبد المنعم سيّد ، جمع التصحيح والتكسير ، ص ٧.

[٣] ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص٨٢، وينظر : أبو حيان، التذيل والتكميل ،ج١، ص ٧٧.

المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها " .

لقد أشار ابن هشام إلى علامات جمع المذكر السالم أنّه يلحقه علامة في حالة الرفع وهي الواو والنون، وعلامة بالحركات وهي ما قبل الواو والنون تكون مفتوحة ، وفي العلامةُ الثانية (الياء والنون) في حالتي النصب والجر ، تُسبق الياء بالكسرة والياء تكون مفتوحة ، وقد أشار ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) صراحة لاستخدام مصطلح علامة في قوله :[١] " والاسم المجموع بالواو والنون حكمه في الجمع بحكمه في التثنية ما لم يكن مفتوحاً أو معتل بالألف فإن كان منقوصاً أُلحقت العلامتان له من غير أن تردّ المحذوف منه وضمت ما قبل الياء ".

فالجمع السالم ما سَلم بناءُ مفرده عند الجمع [٢]. ولا يُجمع هذا الجمع إلا شيئان :

الأول : العلم المذكر العاقل ، بشرط خلوه من التاء ومن التركيب ، مثل : " أحمد وسعيد وخالد"

والثاني : " صفة المذكر العاقل بشرط أن تكون خالية من التاء صالحةً لدخولها ، أو للدلالة على التفضيل مثل " عالمٍ وكتابٍ وأفضل وأكملْ " [٣].

ثانياً : العلامات اللغوية لجمع المؤنث السالم :

وهو اسم يدل على جميع الإناث وتنشأ هذه الدلالة بزيادة في آخر الاسم المفرد فنقول : " أفلحت المؤمنات" ففي هذه الكلمة استفيدت الدلالة على الجمع بزيادة الألف والتاء ، فإذا جرّدتها من الزيادة كانت دلالة الكلمة على الإفراد ، ويجوز أن يُعبّرُ عن هذا الجمع بالعطف ، فنقول : أفلحت المؤمنةُ ، والمؤمنة ... غير أن صيغة الجمع تختصر العطف بهذه الزيادة وعلى ذلك فتعريف جمع المؤنث السالم اصطلاحاً :هو كل جمع انتهى بألف وتاء زائدتين، وقد تسلِم فيه بناء المفرد من التغير[٤]. وقد صرّح أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) باستخدام مصطلح (علامة) في تعريفه بجمع المؤنث السالم في قوله:" وعلامة جمع التصحيح في المؤنث ألف وتاء زائدتان في آخره والذي يُجمع لهما أنواع أحدهما:

---

[١] ابن عصفور ، (ت ٦٦٩هـ) علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي الحضرمي ،شرح جمل الزجاجي ، (تحقيق صاحب أبو جناح) ، ج٢،ص١٤٩ ، رفع عبد الرحمن النجدي ،(د.ت) ،(د.ط) ،(د.د) .

[٢] الغلايني ، جامع الدروس العربية ، ج٢، ص ١٧ .

[٣] المرجع السابق نفسه ، ج٢، ص ١٧.

[٤] الخطيب ، محمد عبد اللطيف محمد ومصلوح، سعد عبد العزيز (١٤٢١، ٢٠٠٠م) ، نحو العربية ، ط١، ج١، ص ١٠٥ ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، وينظر ، الحديثي ، خديجة ، أبنية الصرف في كتابة سيبويه ، ص٢٩٢ .

ما فيه تاء التأنيث المبدلة هاءً في الوقف علماً ما كان فيه أو اسم جنسه ، أو مدلولاً بها على تأنيث أو مبالغة وتاء بنت وأخت مُسمى بهما مذكر أو مؤنث أو لم يُسمّ تقول : فاطمات وسُبيلات ولا يجوز جمع (شفةٍ وشاة وإمرأة وأمته وفلانة وفُلة) بالألف والتاء ... والنوع الثاني : (العلم المؤنث) نحو : زينبات وسُعْدَيات وعَفْرَاوات والنوع الثالث : صفة ما لا يعقل مذكراً نقول (جِبَالٌ راسيات) (وأيام مَعْلُومَات) .... والنوع الرابع مُصَغر مالا يعقل مذكراً نحو: (دُرَيْهِمات) ... والنوع الخامس : اسم الجنس المؤنث بالألف ويشمل الاسم نحو : بُهْمى وبهميات وصحراء صحراوات " [١] .

العلامات اللغوية لجمع التكسير:-

لقد اعتمد اللغويون في دراسة هذا المبحث على مجموعة من المناهج أهمها الميزان الصرفي والعلامة اللغوية، وقسّموا هذا الجمع إلى قلّة وكثرة ومصطلحات أخرى، مثل:صيغة منتهى الجموع، وحدّدوا لها أوزان ومقاييس وعلامات، والأسلوب في هذا الجمع يختلف عن الأسلوب المتبع في جمع التصحيح ، فجمع التكسير لا يلتزم بشكل المفرد التزاماً دقيقاً ولا يعتمد على علامة لاحقة في آخره كجمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم، وعلى هذا نستطيع أن ندرك أن جمع التكسير معناه: أن مفرده لا يسلم عند الجمع بل لا بدَّ أن يُكسر ويحدث تغير مثل أَسَد وأُسْد (تغير شكل الهمزة والسين) كَرجُل ورِجَال(تغير شكل الراء والجيم وزيدت الألف)وكتاب وكُتُب (تغير شكل الكاف والتاء ونقص الألف) .

ويعرّف العلماء جمع التكسير بأنه "ما يدل على ثلاثة فأكثر مع تغيير ضروري يحدث لمفرده عند الجمع"[٢] .

فالتغير يشمل الحركات والحروف، ويكون التغيير بزيادة الحروف أو نقص بالحروف، أو قد يكون التغير مزدوجاً في الحركات والحروف، أو يكون في الحركات والحروف نقصاً وزيادة. وثمَّة نوع من هذا الجمع أطلق عليه اللغويون(صيغة منتهى الجموع)اعتمد اعتماداً كليّاً على العلامة اللغوية، وبعضهم أورد له أوزان كثيرة. ويمكن دراسته من خلال العلامة اللغوية ويعدُّ هذا الجمع من

---

[١] أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضَرَب من لسان العرب ، ج٢، ص١٥٢ ، وينظر ، ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ج٢، ص ١٥٢.

[٢]الراجحي ، عبده، التطبيق الصرفي، ص١١٣، وينظر، أبو المكارم علي، التعريف بالتصريف،ص٢٩٦.

جموع الكثرة ويقول الشيخ الغلايني[١] : " ومن جموع الكثرة جمع يقال له (منتهى الجموع) و(صيغة منتهى الجموع) ، وهو كل جمع كان بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، كدراهم ودنانير وله تسعة عشر وزناً ، وهي كلّها لميزيدات الثلاثي وليس للرّباعي الأصول وخماسيّة إلا " فعالك وفعاليك " ، ويشاركهما فيهما بعض المزيد فيه الثلاثي " ، وأوزان هذا الجمع " فعالك وفعاليل وأفاعل وأفاعيل وتفاعل وتفاعيل ومفاعل ومفاعيل ويفاعل وفواعل وفواعيل وفياعل وفعالك وفَعالى" بفتح الفاء واللام " كعذارى و(وفُعالى) بضم الفاء وكسراللام بتشديد الياء ككراسيّ وقماريّ[٢]، ويلحظ من هذه الأوزان أن الألف الساكنة ترتيبها الحرف الثالث ، وجاء بعد الألف حرفان أو ثلاثة أحرف وإذا كان بعد الألف ثلاثة أحرف يكون الحرف الثاني ياء ، فيمكن دراسة هذا المبنى من خلال أنّه جمع وهي علامة دلالية ، والحرف الثالث يكون ألف وهي علامة الحشو وبعد الألف يأتي حرفان أو ثلاثة أحرف وهي علامة عددية بالحروف.

ويمكن تلخيص العلامات اللغوية للمفرد والمثنى والجمع بمجموعة من النقاط :-

أولاً : المفرد ليس له علامة لغوية ظاهرة ، وهو يمثل العلامة الصفرية أي ليس عليه علامات المثنى أو الجمع أو ملحقاته.

ثانياً : وعلامات المثنى تتمثل بعلامة لاحقة وهي الألف والنون في حالة الرفع ، وعلامة لاحقة في حالتي النصب والجر وهي الياء والنون وفتحة ما قبل الياء ، وهذه العلامة علامة بالحركات وتكون النون مكسورة وهي علامة بالحركات ، وتكون هذه العلامة للتفريق بين المثنى والجمع ، كما تكون هذه اللاحقة زائدة على المفرد.

ثالثاً : وعلامات جمع المذكر السالم تتمثل بلاحقة على المفرد زائدة ، وهي الواو والنون في حالة الرفع والياء والنون في حالتي النصب والجرّ ، ويكون قبل الياء كسرة وتكون النون في الحالتين مفتوحة للتفريق بين جمع المذكر والمثنى.

رابعاً : وعلامة جمع المؤنث السالم علامة لاحقة للمفرد ، وهي الألف والتاء الزائدتين .

---

[١] الغلايني، جامع الدروس العربية، ج٢، ص٤٧.

[٢] ينظر، الغلايني، جامع الدروس العربية، ج٢،ص٤٧-٥٩، وينظر، عبد العال، عبدالمنعم سيّد، جموع التصحيح والتكسير،ص٤٤.

خامساً : دُرِسَ جمع التكسير على منهجي الميزان الصرفي والعلامة اللغوية وفيه أوزان كثر في جمع القلة والكثرة لم تحصرها العلامة اللغوية ، ولكن في صيغة منتهى الجموع يمكن دراسته والاستدلال عليه عن طريق العلامة اللغوية ؛ حيث إن علامته تتمثل في : كل جمع . وقصدت هنا في كل جمع علامة دلالية ، فهذا الجمع ثالثه ألف ساكنة بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وتتمثل هذه العلامة بالعلامة العددية في ترتيب الحروف وترتيب الألف بينهما ، وأن بعد هذه الألف حرفين أو ثلاثة أحرف ، وعندما يكون بعد الألف ثلاثة أحرف تكون الياء متوسطة بين الحرفين ، وبذلك فإن ذلك يسهل الاستدلال على هذا المبنى وتميزه من بين جميع المباني.

المبحث السابع : العلامات اللغوية للاسماء المذكرة والمؤنثة :

يقول أبو حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ)[١] : " اعلم أن المذكر أحقُّ من المؤنث لأن التذكير قبل التأنيث فلذلك صُرِف أكثر المذكر العربيّ بغير علامة للتذكير ، بل ليست للتذكير علامة لأنّه الأول، وألحقوا في أكثر المؤنث من الأسماء والصِّفات إحدى علامات التأنيث الثلاث : الهاء التي إذا اتصلت بما بعدها صارت تاء والألف المقصورة والألف الممدودة للتأنيث " فالمذكر هو الأصل والمؤنث هو فرع له ، فلذلك لم يحتج إلى علامة للتذكير كالمؤنث ، وبذلك يشكل علامة صفرية ، والمؤنث له مجموعة من العلامات اللغوية تلحقه ، وقد حصرها أبو بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ) في كتابه المذكر والمؤنث في باب : تسمية علامات المؤنث وذِكر ما يكون منها في الأسماء والأفعال والأدوات ، وذلك في قوله[٢] : " اعلم أن للمؤنث خمس عشرة علامة : ثمان منها في الأسماء وأربعٌ في الأفعال وثلاث في الأدوات فأما اللاتي في الأسماء فالالف المقصورة الممالة إلى الياء كقولك : (ليلي وسلمى وسُعْدَى) ، والألف الممدودة كقولك : (أصهراءُ وصفراء والسَّرَاء والضَّرّاء) والتاء كقولك : أخت وبنت والهاء كقولك : طلحةٌ وحمزةٌ وقائمةٌ وقاعدةٌ وهي تكون هاءً في الوقف والألف

---

[١]السجستاني (ت٢٥٥هـ)، أبو حاتم سهل بن محمد(١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، المذكر والمؤنث، تحقيق : حاتم صالح الضامن، ط١،ص٣٦، دار الفكر ، دمشق، سوريا.

[٢]أبو بكر الأنباري(ت٣٢٨هـ) (١٤٠١هـ-١٩٨١م)، المذكر والمؤنث ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ج١، ص١٧٦-١٧٧، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث، وزارة الأوقاف ، القاهرة.

والتاء في الجمع كقولك المسلمات والصالحات والهندات والجمْلات والنون كقولك : هُنَّ وأنتنَّ والكسرة كقولك: أنتِ والياء كقولك هذي قامت وفيه اختلاف ".

لقد حصر الأنباري العلامات اللغوية للمؤنث في الأسماء ، وهي علامات لاحقة تتمثل الألف المقصورة والألف الممدودة والتاء والألف والتاء في جمع المؤنث السالم والنون والكسرة في الضمير المنفصل والياء وكلّها علامات لاحقة للاسم.

والمؤنث فيه علامات تأنيث ظاهرة أو مقدرة ، وينقسم باعتبار مدلوله إلى قسمين : حقيقي التأنيث وهو ما كان الحيوانات ذوات الفروج مجازية وهو ما لم يكن كذلك ، لكن العرب أجرت عليها أحكام المؤنث في المعاملة ، فحقيقي التأنيث ظاهر العلامة نحو : (فاطمة وحُبلى ونفساء ومقدرها نحو: زينب) ، ومجازي التأنيث ظاهر العلامة نحو : (غرفة وبشرى وصحراء) ومقدرها نحو : كَتِف ودار ونار وحرب وعقرب ، وغيرها مما هو موقوف على السماع ، فهذه أقسام أربعة للمؤنث ولا يخفى أن تأنيث الأقسام الثلاثة الأولى ظاهر ؛ لأن الأول والثاني حقيقيّ التأنيث ، والثالث مقرون بعلامة ، وإنما الذي يحتاج إلى توجيه تأنيثه بتقدير علامة فيه هو الرابع ؛ لأن تأنيثه غير حقيقي مع تجرده من العلامة ؛ وإنما حكم العلماء بتقدير العلامة فيه لورود كلماته عن العرب مشفوعة بما يصحح هذا التقدير ، فإنهم أجروا عليها في الاستعمال أحكام المؤنث في وصفها مثل قوله تعالى : (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا)(الشمس : آية١) [١].

[١]الطنطاوي، محمد(١٤٨هـ)، تصريف الأسماء، ط٦، ص١٤٠، المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

الفصل الرابع

=======

- **العلامات اللغوية للأفعال:**

١- المبحث الأول : العلامات اللغوية للأفعال حسب تقسيمها الزمني.

٢- المبحث الثاني : العلامات اللغوية للأفعال المبنية للمعلوم والأفعال المبنية للمجهول .

٣- المبحث الثالث : العلامات اللغوية للأفعال المتعدية والأفعال اللازمة

٤- المبحث الرابع : العلامات اللغوية للأفعال الصحيحة والمعتلة .

- **المبحث الاول : العلامات اللغوية للأفعال حسب تقسيمها الزمني**

تعريف الفعل لغةً واصطلاحاً:

تعريف الفعل لغةً : يقال (فَعل) الشئ فَعَلا وفَعَالا : عَمِلَهُ والفعل العمل [١] ويرى أبو الهلال العسكري أن الفعل عبارة عما وجد في حال كان قبلها مقدراً سواء كان عن سبب أو لا [٢].

تعريف الفعل اصطلاحاً :-

يعرّف سيبويه الفعل بأنه[٣] " أمثلة أُخذتِ من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ، ولما يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى فَذَهَبَ وسَمِعَ ومَكَثَ وحَمُدَ ، وأما بناء مالم يقع فإنه قولك أمراً (اذهب) ، و(اقتل واضرب) وخبراً (يقبل و يذهب ويضرب) بناء ما لم ينقطع وهو كائن"

ربط سيبويه هذا التعريف بالزمن الماضي والمضارع والأمر ، وهذا ما جاء في تعريف المبرِّد في قوله[٤] : " إن الفعل يكون متعدياً ولازماً ويكون للماضي والمستقبل " ويقول ابن السّراج في الأصول [٥] : " والفعل ما دلّ على معنى وزمان وذلك الزمان إمّا ماضٍ وإما حاضرٌ وإمّا مستقبل وقلنا " زمان " لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط " ، وقال في موضع آخر عند حديثه عن علامات الاسم [٦] " إن الاسم ما جاز أن يخبر عنه ، نحو قولك : عمروٌ مُنْطَلِق وقام بكر ، والفعل: ما كان خبراً ، ولا يجوز أن يخبر عنه نحو قولك : (أخوك يقوم وقام أخوك) فيكون حديثاً عن الأخ ، ولا يجوز أن تقول : ذهب يقوم ولا يقوم يجلس " ، فيشير ابن السّراج إلى علامة دلالية وهي ارتباط الفعل بالزمان وإنّه يكون خبراً أو ليس مخبراً ، وهذه العلامات الدلالية للفعل هي التي تفرقه

---

(١) ينظر، الجوهري ،الصحاح ،ج٤ ،ص١٤٥٩.

(٢)العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران(١٩٩٤م)، الفروق الفردية، ص١٠٨-١٠٩، تحقيق : حسام الدين القدسي ، مكتبة القدس للطباعة والنشر.

[٣]سيبويه، الكتاب، ج١ ،ص١٢ – ص٣٥.

[٤]المبرد، المقتضب، ج١، ص٧١.

[٥]الغلايني ، جامع الدروس العربية ، ج١، ص٣٨.

[٦] المرجع السابق نفسه ، ج١، ص٣٧.

عن الاسم ، وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى العلامة الدلالية للفعل والاسم في قوله [١]: " إنّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشئ من غير أن يقتضي تجدّده شيئا بعد شئ ، فإذا قلت (زَيدٌ مُنطلِق) فقد أثبت الانطلاق فعلاً له ، من غير أن تجعله يتجدد شيئاً فشيئاً ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك (زيد طويل) و (عمرو قصير) ، فكما لا يقصد ههنا إلى أن تجعل الطول والقصر يتجدد ويحدث ، بل توجبهما وتثبتهما فقط : وأما الفعل فإنه قصد فيه إلى ذلك ، فإذا قلت : (زيد هو ذا ينطلق) فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً وجعلته يزاد له ويُزجّيه " وبهذا الوصف فإن الأفعال تدل على الحركة والتجدد ، والاسم يدل على الثبوت وهذه علامة دلالية للفعل تفرقه عن الاسم.

وقد قسّم ابن الدّهان (ت٥٦٩هـ) الأفعال إلى ثلاثة أضرب ، وهي : ضربٌ ماضٍ في اللفظ والمعنى ، نحو : أقامَ بغير قرينة ، وضَرَبٌ ماضٍ في اللفظ دون المعنى ، نحو صيغة تخصّه إذا لم يكن قرينة ، وللمستقبل صيغة تخصّه وهو الأمر والنهي ـ وليس للحاضر صيغة تخصّه [٢] ، فالفعل ما دلّ على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة وهي الماضي والحال والاستقبال[٣].

وتلخص خديجة الحديثي ما قاله القدماء عن الفعل في قولها [٤]: " الفعل هو ما دلّ على حدث وزمن وهو ثلاثة أنواع : ماضٍ ، ومضارع ، وأمر ، وهو بالنسبة إلى فاعله مبني للمعلوم ومبني للمجهول ، وبالنسبة إلى عمله لازم ومتعدٍ ، وبالنسبة إلى ابنية مجرّد ومزيد والفعل أصل المشتقات عند الكوفيين وهو مشتق من المصدر عند البصريين ".

ويتضح مما سبق العلامة الدلالية للفعل من خلال التعريفات السابقة في ارتباطه بالزمن والحركة والتجدد.

---

[١] الجرجاني، عبدالقاهر(١٩٨٩م)، دلائل الإعجاز، قراءة وعلق عليه : محمود محمد شاكر ، ط٢، ص١٧٤، مكتبة الخانجي، القاهرة.

[٢] ابن الدهان(ت٥٦٩هـ)، أبو محمد سعيد بن المبارك النحوي(١٩٨٨م)، كتاب الفصول في العربية، تحقيق : فائز الفارس، ط١، ص٥١، مؤسسة الرسالة، بيروت،دار الأمل ،اربد، الأردن.

[٣] ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص٣٣-٣٤.

[٤] الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ،ص٢٥٣.

ذكر ابن هشام علامات عامة للفعل أوردها في قوله[١] : " يَنْجلي الفعل بأربع علامات : إحداهما تاء الفاعل متكلماً كان كـ" قمتُ " أو مخاطباً نحو " تباركتِ " والثانية : تاء التأنيث الساكنة كـ" قامتْ وقعدتْ " فأما الحركة فتخصصت بالاسم كقائمة وبهاتين العلامتين رُدَّ على من زعم حرفية ليس وعسى وبالعلامة الثانية على من زعم اسمية (نعم وبئس) والثالثة : ياء المخاطبة كقومي وبهذه رُدَّ على من قال إن (هاتِ وتعالِ) اسماء فعلين والرابعة : نون التوكيد شديدة أو خفيفة نحو قوله تعالى : (لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُوناً) (سورة يوسف:آية ٣٢) وأمّا قوله : (أقائلنَّ أحضروا الشُّهودا) فضرورة "

وبالنسبة للعلامة الرابعة التي أوردها ابن هشام يقول محمود عبيدات[٢] " من الثابت عند النحاة أن نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة تختصان بالفعل ، لذلك فقد جعلوهما من العلامات الخاصة بالفعل غير أن العرب أدخلتهما على اسم الفاعل وقد استدل النحاة على الشبه الكبير بين اسم الفاعل والمضارع ، حيث إن دخول هذه النون على اسم الفاعل ضرورة نادرة يسوغها ذلك الشبه الكبير بين اسم الفاعل و الفعل المضارع وإن كان بعضهم يرى أنها ضرورة شاذة ". وجاء في كتاب نحو العربية توضيح شامل لعلامات الأفعال التي تمتاز بها عن الأسماء والحروف ، وهي : الاتصال بتاء التأنيث الساكنة مثل : قرأتْ ، والاتصال بالضمير الدال على الفاعل علمتُ وعلمتَ وعلمتِ وعَلِما وادرسْنَ وادرسِي وادرسُوا ويقرآن ويقرؤون وتقرئين واقرئي ، والاتصال بنون التوكيد الثقيلة والخفيفة ودخول (قد) عليها مثل (قد قام وقد يقوم) ، ودخول السين وسوف ، وقبول النواصب والجوازم ، وهذه العلامات منها ما هو خاصٌّ بالماضي ومنها ما هو خاص بالمضارع والأمر .[٣]

ومن علامات الأفعال نون الوقاية التي تدخل على الفعل الماضي والمضارع والأمر ، إذ يقول سيبويه مفسراً لدخول هذه العلامة قبل ياء المتكلم[٤] : " إنما قالوا في الفعل : ضربني ويضربني كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الياء كما تدخل الأسماء ، فمنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر" فهذه النون دخلت على الفعل خوفاً من أن يجر الفعل فألحقوا قبل الياء نون الوقاية ويذكر ابن هشام في

---

[١]ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ،ج١ ،ص٢٤.

[٢]عبيدات، محمود مبارك(٢٠١٢م)، الرجز والتقعيد اللغوي، ط١ ،ص١٤٩، دار جليس الزمان، عمان، الأردن.

[٣]ينظر، الخطيب ، عبد اللطيف محمد ومصلوح سعد عبد العزيز(١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)، نحو العربية ، ط١ ، ج١، ص٢٤-٢٥-٢٦، دار العروبة للنشر، الكويت.

[٤]سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٦٨.

المغني أن نون الوقاية تلحق الفعل والحرف واسم الفعل في قوله[١] : " ونون الوقاية التي تسمى أيضاً نون العماد وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة الفعل متصرفاً كان نحو (أَكْرَمَنِي)، أو جامداً نحو: عسَانِي وقاموا ما خَلّانِي وما عَدانِي وما حَشَانِي) إن قدّرت فعلاً ، والثاني اسم الفاعل نحو : (دَاركَنِي واتْرَاكَنِي) بمعنى أَدْرَكِي واتْركنِي والْزَمْنِي والثالث الحرف نحو : إنني وهي جائزة الحذف ...".

العلامات اللغوية للفعل الماضي : هو ما دلّ على حدوث عمل في الزمن الماضي نحو: (كَتَب) ويسمّى أيضاً : الغابر والماضي ، وفَعَلَ ، وبناء الفعل ، وبناء ما مضى ، ويصاغ الفعل الماضي من المصدر حسب رأي البصريين نحو : (ذَهَبَ) من (الذّهاب) ، و (نَامَ) من (النوم) و (انطلق) من (الانطلاق) وله علاماته الخاصة به وله أوزانه [٢] .

والفعل الماضي كلمة تدل على حدث وزمن الفعل أو في حكم ما انقضى ، فالأول نحو : سافر الضيف فـ (سافر) كلمة تدل على حدث وهو (السَّفر) وزمن انقضى قبل النطق بهذه الكلمة ، والثاني نحو : قوله عزّ وجلّ : (أَتَى أَمْرُ اللهِ) (سورة النحل:آية١) ، وعلامة الفعل الماضي التي تميزه عن المضارع والأمر قبول (تاء التأنيث الساكنة) ، ومعنى هذا أنّ أي فعل يقبل تاء التأنيث الساكنة فهو فعل ماضٍ قطعاً نحو : جَلَسَ فنقول : (جَلَسَتْ هِنْد) . . . ، ويعرف الفعل الماضي بـ (تاء الفاعل) المتحركة بالضم للمتكلم أو الفتح للمخاطب أو الكسر للمخاطبة نحو : أعطيتُك كتاباً ونحو : أنتِ قمتِ بالواجب [٣] ، ويتضح من خلال ما سبق إن الفعل الماضي له علامة لفظية وهي (علامة القبول) في قبوله تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل ، ومن الأدلة على أن هذه التاء علامة في الأفعال قول سيبويه[٤] " الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الأفعال" . ويقول سيبويه في تاء الفاعل: " والتاء هي علامة الإضمار ، وهي التأنيث مكسورة وفي المذكر مفتوحة مثل : ذهبتِ للمؤنث وذهبتَ للمذكر " ، ويقول سيبويه عن هذه التاء أنّها جاءت متحركة لهدف في قوله : " ولم يسكنوا التاء "، لأن ما قبلها ساكن أبداً ولان الحركة لازمة مفردة " ويقول ابن هشام في مغني اللبيب من هذه التاء : " ومن

---

[١] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ص٤٥٠.

[٢]الأسمر، راجي، المعجم المفصل في علم الصرف ، ص٣٢٢.

[٣] الفوزان ، عبد الله بن صالح ، (١٤٣١هـ) ، تعجيل النّدى بشرح قطر الندى ، ط٣، ص١٩، دار ابن الجوزي ، المملكة العربية السعودية .

[٤] سيبويه،الكتاب،ج٢،ص٤٦.

غريب أمر التاء الاسمية أنها جردت عن الخطاب والتزم فيها لفظ التذكير والتأنيث في : (أرأيتُكما وأرأيتُكُمْ وأرأيتُك وأرأيتُكِ وأرأيتُكُنَّ".

ويقول ابن هشام أن من خلال هذه العلامات اسْتُدِلَّ على أن " عسى" و" ليْست" ليسا حرفين كما قال ابن السَّرَّاج وثعلب في (عسى) ، وكما قال الفارسي في (ليس) وعلى أن "نِعْمَ" ليست اسماً كما يقول الفرّاء ومن وافقه بل هي أفعال ماضية لاتصالها بالتاء المذكورة بها وذلك كقولك " ليست هند ظالمة فَعَستْ أن تُفْلح" ، وقوله عليه الصلاة والسلام[١] : " منْ تَوَضَّأ يوم الجمعة فيها ونِعْمَتْ " ويتضح مما سبق أنَّ العلامة اللغوية كانت سبباً في خلاف العلماء أو أنّها ترجح رأياً على آخر مما يدل على أهمية العلامة اللغوية .

ويضيف أبو القاسم المؤدب (ت٣٣١هـ) علامة أخرى للماضي ، وهي أن فاء الفعل تكن مفتوحة وذلك في قوله[٢] : " إذا أخبرت عن الرجل بالفعل الماضي قلت : فَعَلَ بنصب الفاء لأن العرب لا تبتدئ إلا بالمتحرك ، ولا تقف إلا على الساكن ، وأثّرت النصب لأنها عندهم أخفُّ الحركات ، ونصبت العين بتصرف الصرف على وجوهه ، فإذا أخبرت عن الفعل المضمر قلت : فُعَل برفع الفاء فرقاً بين المضمر والظاهر وخفضت العين فرقاً بينه و بين الأسماء المبينة على وزن (فُعَل) ، نحو : مُحمد وزُفَر ونصبت اللام من الفعلين جميعاً لتعريهما من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسي ، وهي : الياء والتاء والنون والألف " .

وفي هذا الوصف للفعل الماضي أنّه يكون مفتوح الفاء إذا كان مبني للمعلوم ويكون مضموم الفاء إذا كان مبني للمجهول ، ويكون مكسور العين ليفرق بينه وبين الأسماء التي على وزن (فُعَل) ، حيث إنّها مفتوحة العين ، ويكون الفعل في كلتا الحاليتين مفتوح اللام أي مبني على الفتح إذا لم يتصل به الضمائر فتتغير الحركة ، وبذلك يمكن أن نضيف علامة أخرى للماضي وهي علامة الحركات .

---

[١] ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ٤٣-٤٤.

[٢] المؤدِّب ، (ت٣٣٨هـ) ، أبو القاسم بن محمد بن سعيد (١٤٢٥-٢٠٠٤م) ، دقائق التصريف ، تحقيق : حاكم صالح الضامن ، ط١، ص٣٤، دار البشائر ، دمشق .

ويقول أبو القاسم المؤدب في موضِع آخر[١] : " والفعل لا يثنى ولا يجمع على اجماع من الكوفيين والبصريين ؛ لأنّهم يريدون من الأعداد وإنْ كَثُرت فعلاً واحداً ، وموضع الألف في التثنية والواو في الجمع رفع بفعلهم ، وزيدت الألف بعد الواو في الجمع للفصل بين واو العطف واو الجمع في مثل قولهم : (لما حضروا قام زيد) ، وقد رفع الحرف الذي قبل الواو وحقه النصب ؛ لانه آخر الماضي لمجاراته الواو ". وهي علامة إملائية وهي زيادة الألف في الأفعال بعد الواو للتفريق بين الاسم والفعل.

العلامات اللغوية للفعل المضارع :

هو ما يدل على حدوث شيء في زمن التكلم أو بعده [٢]، أي أنّه يدل على معنى مقترن بزمان صالح للحاضر والمستقبل ، ويسمى أيضاَ الحاضر والمستقبل ، وفعل المستقبل والمضارع وفعل الحال والفعل الحاضر والآتي ويَفْعَلُ ، وبناء الفعل وبناء ما يكون وبناء ما هو كائن ، ويُصَاغ الفعل المضارع من الماضي بزيادة أحد حروف المضارعة (أ، ن، ي، ت) مضموماً في الرباعي مفتوحاً في غيره ، نحو : " يُقْدِم" من " أقْدَمَ" ، و" يَسْتغْفِرُ" من " استغفر" ، ويَدْخُل" من "دَخَلَ" ، وله أوزان من الثلاثي المجرد والثلاثي المزيد [٣].

وحركة ما قبل الآخر في الفعل المضارع في غير الثلاثي مكسورة في غير المبدوء بالتاء الزائدة ، نحو يُكرِم يُدحرِج يَنطلِق ويختارُ الأصل يختيرُ ، أما المبدوء بالتاء فيبقى المضارع على فتحة نحو تعلَّم : يَتعلَّم ، وتجاهل : يتجاهَل ، وتدحرَج يتدحرَجُ [٤].

---

[١] المؤدِّب ، أبو القاسم بن محمد بن سعيد ، دقائق التصريف ، ص ٣٩.

[٢] محسن ، محمد سالم، (١٩٨٧م) ، تصريف الأفعال والأسماء ، ص ٢٤، دار الكتاب العربي .

[٣] الأسمر ، راجي ، المعجم المفصل في علم الصرف، ص ٣٢٦-٣٢٧، وينظر أبو المكارم ، علي ، التعريف بالتصريف ص ٥٦.

[٤] عضيمة ، محمد عبد الخالق، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، المغني في تصريف الأفعال ومعه اللبان في تصريف الأفعال ، ط٢ن ص ١٦٣، دار الحديث ، القاهرة ، وينظر الفوزان ، عبد الله بن صالح، تعجيل الندى بشرح قطر الندى ، ص ٢٦.

ويتضح من هذا التعريف مجموعة من العلامات اللغوية ، وهي العلامة الدلالية المرتبطة بالزمن ، وعلامة سابقة وهي أحد حروف المضارعة المجموعة في (أنيت) ، وعلامة الحركة وهي الضّمة على حرف المضارعة في الرباعي ، والفتحة على حرف المضارعة في غير الرباعي ، وعلامة أخرى بالحركات على ما قبل الاخر تكن في غير الثلاثي مكسورة في جميع الأفعال المضارعة ما عدا المضارع المبدوء بتاء زائدة ، فيبقى المضارع مفتوح ما قبل الاخر .

ويقول المبرد [١] : " اعلم أن الأفعال إنّما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء .... ؛ وذلك أن الأسماء هي المعربة ، وما كان غير الأسماء فمآله بها وهي الأفعال والحروف ، وإنما ضارع الأسماء من الأفعال ما دخلت عليه زائدةٌ من الزوائد الأربع التي توجب الفعل غير ماضٍ ، ولكنّه يصلحُ لوقتين : لما أنت فيه ، ولما لم يقع فيه الزوائد : الألف وهي علامة المتكلم وحقَّها أن يقال : همزة ، والياء وهي علامة الغائب ، والتاء وهي علامة المخاطب وعلامة الأنثى الغائبة ، والنون وهي المتكلم إذا كان معه غيره ، وإنما قيل لها مضارع لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى " .

ولعلامة حروف المضارعة دلالاتها واستخداماتها ، حيث إن الهمزة تستخدم في حالة اسناد الفعل إلى المتكلم الفرد مذكراً كان أو مؤنثاً ، نحو : أَجْلِسُ وأَكْتُبُ . وتستخدم النون في حالة اسناد الفعل إلى المتكلم الذي يشاركه غيره أو المتكلم المعظم نفسه ، نحو : نُرخص للمجد أنفسنا . ونستخدم التاء في حالة إسناد الفعل إلى المخاطب مطلقاً مفرداً أو مثنى أو جمعاً مذكراً أو مؤنثاً ، وكذلك في حالة إسناد الفعل إلى المفردة والغائبة ومثناها ، نحو :

أنتَ تحسنُ عملك	←	للمخاطب المفرد المذكر
أنتِ تُحْسِنين عملك	←	للمخاطب المفردة المؤنثة
أنتما تُحْسِنانِ عملكما	←	للمثنى مذكراً أو مؤنثاً أو مشتركاً
أنتم تُحْسِنُون عملكم	←	لجماعة الذكور المخاطبين
أنتنّ تُحْسِنَّ عملكنَّ	←	لجماعة الاناث المخاطبات
هي تحسنُ القيام بعملها	←	للغائبة المفردة المؤنثة

[١] المبرد، المقتضب ، ج٢، ص ١.

والبنتان تحسنان القيام بعملهما ← لمثنى الغائبين

ونستخدم الياء في حالة اسناد الفعل إلى غير ما سبق في الغائب المذكر مطلقاً مفرداً أو مثنى أو جمعاً ، وكذلك في جمع المؤنث الغائب ، نحو :

- هو يُحْسِنُ القيام بعمله ← للغائب المفرد المذكر
- الوالدان يُحسِنانِ القيام بعملهما ← لمثنى الغائب المذكر
- الاولاد يُحْسِنَونِ القيام بعملهم ← لجمع المذكر الغائب
- البنات يُحْسِنّ القيام بعملهن ← لجمع المؤنث الغائب[١]

ومن علامات الفعل المضارع كما يقول الأزهري[٢] : " وعلامته أن يصبح ؛ لأن يلي : لَمْ، بأن يقع بعدها عن غير فصل (نحو : لَمْ يَقُمْ ، ولَمْ يَشَمْ) ، وهذه العلامة أنفع علامات المضارع ؛ فلذلك اقتصر عليها في النظم بقوله : .... فِعَلٌ مضارع يلي لَمْ لَيَشَمْ " ، ويمكن أن تسمى هذه العلامة (بعلامة القبول) ، أي أن هذا المبنى يسمح بقبول عنصر لُغوي بالاقتران به من غير تنافر في الكلام ، ويقول الشيخ الغلاييني[٣] : " وعلامة المضارع أن يقبل .. السين " أو " سوف ولم وأخواتها" أو " لن وأخواتها" مثل : سيقول وسوف أقرؤُ ولم أكسلْ ، ولن أتأخرَ " أي أنَّ صلاحية الفعل المضارع لدخول بعض الكلمات التي تختص بالدخول على هذا النوع من الأفعال ، وتتميز هذه المجموعة بأن الفعل المضارع لا يخلوا من علامتيه معاً ، إذ لا بُدَّ من وجود حرف المضارعة يكون مع الفعل أمراً،

---

[١] أبو المكارم ، علي ، التعريف بالتصريف ، ص٥٦ ، وينظر ، عضيمة ، محمد عبد الخالق ، المغني في تصريف الأفعال ومعه اللباب في تصريف ، ص ١٦٤.

[٢] الأزهري(ت٩٠٥هـ) ، خالد بن عبدالله ،(١٤٢١هـ-٢٠٠٠م) ، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط١،ج١ ، ص٥٤، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، وينظر ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ٤٧.

[٣] الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، ج١،ص ٣٣.

نحو أكرمْ ضيفك ، أو ماضياً نحو : لقد أكرمت ضيفي . ومن ثم فإن القطع بنوع الفعل المضارع يحتاج إلى وجود العلامة الثانية أو صلاحية الكلمة لقبولها إن لم تكن موجودة ، وهذا ما يطلق عليه بعلامة القبول[١] ، ويقول سيبويه عن هذه الحروف[٢] : " واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ولا يكون الجزم إلا في الأفعال المضارعة للاسماء كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء " ويقول : " فليس للاسم من الجزم نصيب وليس للفعل من الجر نصيب " ، ويقول سيبويه عن السين وسوف في الفعل المضارع أنّها تقابل الألف واللام في الأسماء في قوله[٣] : " تقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقهما بهذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة " .

---

[١] ينظر ، أبو المكارم ، علي، التعريف بالتصريف ، ص ٥٧.

[٢] سيبويه ، الكتاب ، ج٣ ، ص ٩ ، وينظر ابن السرّاج ، الأصول في النحو ، ج٢ ، ص١٤

[٣] المصدر السابق نفسه ، ص١٤.

- **العلامات اللغوية للأفعال الخمسة :-**

يقول سيبويه[١] : " اعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرف الإعراب ؛ لأنك لم ترد أن تثنى تِفعَل فتضم إليه بفعل آخر ، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين ولم تكن منوَّنةً ولا يلزمها الحركة ؛ لأنه يُدْركها الجزم والسكون ، فتكون الأولى حرف الإعراب والثانية كالتنوين ، فكما كانت حالها في الواحد غير حال الاسم في التثنية لم تكن بمنزلته ، فجعلوا إعرابه في الرفع بثبات النون ؛ لتكون له في التثنية علامةً في الرفع ، كما كان في الواحد إذ مُنع حرف الإعراب " إذ عقد سيبويه بهذا الوصف مقابلة بين علامات المثنى في الأسماء في حالة الرفع ، فالمثنى ينتهي بالألف والنون وعلامة رفعه الألف ، وعلامات الأفعال الخمسة التي تنتهي بالضمير الذي هو (ألف الاثنين) أنه علامة للفاعل والنون بدل التنوين ، وأشار إلى العلامة الدلالية حيث إنَّ يفعلان لا تساوى يفعل ويفعل كما في الأسماء . ويكون إعراب المثنى بالألف ، وإعراب الأسماء الخمسة ثبوت النون .

ويقول سيبويه عن حركة النون في الأفعال الخمسة التي لحقتها ألف الاثنين : " وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم ، ولم يجعلوها حرف الإعراب ، إذْ كانت متحركة لا تثبت في الجزم ، ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية ... ، وبمنزلة التاء في (قلتُ) ، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم ، كما حذفوا الحركة في الواحد ووافق النصب الجزم في الحذف ، كما وافق النصب الجرّ في الأسماء ؛ ولأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء والأسماء ليس لها في الجزم نصيب ، كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب وذلك قولهم : هما يفعلان ولم يفعلا ، ولن يفعلا ".

وقد أشار سيبويه إلى العلامات التي تميز الأفعال عن الأسماء ، في أن الجر علامة للاسماء والجزم علامة للأفعال .

ويقول سيبويه[٢] " وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع ولحقتها زائدتان ، إلا أنّ الأولى واو مضموم ما قبلها ؛ لئلا يكون الجمع كالتثنية ونون مفتوحة فمنزلتها في الأسماء كما فعلت ذلك في

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، ص١٩، وينظر : المبرد، المقتضب، ج٤ ، ص ٨٣.

[٢] المصدر السابق نفسه ، ص ٨٣.

التثنية ، لأنهما وقعتا في التثنية والجمع ههنا ، كما أنهما في الأسماء كذلك وهو قولك هم يفعلون ولم يفعلوا ولن يفعلوا ".

يشير سيبويه إلى علامة الأفعال الخمسة إذا لحقتها في الجمع واو الجماعة ، فيقول : إن هذه الواو مضموم ما قبلها مشابهةً للاسماء والنون مفتوحة ، ولكن الواو هي علامة للفاعل المضمر ، أمَّا الواو في الأسماء فعلامة رفع للجمع ، وعلامة رفع الأفعال الخمسة ثبوت النون .

ويقول المبرد في إسناد ياء التأنيث المخاطبة[١]: " وكذلك المؤنث الواحدة في المخاطبة تقول: أنت تضربين ، أثبت النون في الرفع وحذفتهما في الجزم والنصب ... وفتحت النون ؛ لأنهما بمنزلة الأسماء المجموعة في النصب والجرّ ، نحو مسلمين والعلة واحدة " فقد أشار المبرد إلى علامات لغوية للأفعال الخمسة التي اسند إليها ياء التأنيث المخاطبة ، تتمثل في كون هذه النون مفتوحة ، وقبل الضمير تكون مكسورة مشابهة لعلامات الأسماء .

ويعلل المبرد هذا التشابه بين علامات الأسماء وعلامات الأفعال في قوله[٢] : "فهذه الأفعال مرفوعة لمضارعتها الأسماء ووقوعها مواقعها، ولها عوامل تعمل فيها، كما كان ذلك للاسماء".

وقد أطلق أبن هشام على الأفعال الخمسة تسمية الأمثلة الخمسة ، فقد قالوا : " الأسماء الستة "؛ لأنها ألفاظ معلومة وهي الأب والأخ .... ، وقالوا الأمثلة الخمسة ؛ لأنها ليست ألفاظ أفعال معلومة وإنما يكنى بها عن كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، فألف الإثنين يكون المضارع معها مبدوءاً بتاء المضارعة للدلالة على الخطاب نحو: " أنتما تكتبان" ، أو ياء المضارعة للدلالة على الغيبة نحو " الزيدان يكتبان " ، أو واو الجماعة يكون المضارع معها كذلك مبدوءاً بالتاء نحو :" أنتم تكتبون " أو بالياء نحو : " الزيــدون يكتبون " أما ياء المؤنثة المخاطبة فلا يكون المضارع معها إلا مبدوءاً بالتاء نحو : " أنتِ تكتبين " فمن هنا كانت الأمثلة الخمسة [٣].

---

[١] المبرد، المقتضب، ج٤، ص ٨٤.

[٢] المصدر السابق نفسه، المقتضب، ج٤، ص ٨٤.

[٣] ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج١، ص ٧٤، ينظر ، الفوزان ، عبد الله بن صالح ، تعجيل الندى في شرح قطر الندى ، ص ٥٥.

فالأفعال الخمسة لا تبدأ بجميع حروف المضارعة بل تبدأ بالتاء والياء ، وحسب الدلالة على المخاطب أو الغائب أو التذكير أو التأنيث ، فهذه علامة لغوية تؤخذ بعين الاعتبار .

ولا بدّ من الإشارة إلى أننا هنا نتحدث عن الأفعال الخمسة ، وهي مبانٍ صرفيةٍ لها علاماتها المميزة عن سائر الأبنيةالأخرى ، فالألف والواو والياء ضمائر تلحق هذا الأفعال ، والنون بثبوتها أو حذفها علامة عليها ، فالأفعال لا تثنى ولا تجمع وإنما التثنية والجمع لضمائر الأفعال ؛ ولذلك كانت الألف والواو في " يضربان " و "يضربون " اسماء ، وفي قوله : " ضاربان وضاربون " الألف والواو أحرف ؛ لأنك لم ترد ان تَضُمّ فعلاً إلى فعل كما ضممت اسماً إلى اسم ؛ ولذلك قامت النون في يضربان مقام الحركة فقط . والعلة المانعة من تثنية الفعل وجمعه أن التثنية والجمع إنما يراد بهما التكثير والإشعار بأن الاسم قد تجاوز حد الإفراد والفعل لا يحتاج إلى ذلك ؛ لأنّ الفعل يستغني به عما قلَّ منه وما كثر ، ألا ترى أن " قام " و "قعد" إنما وضعا في أصل وضعهما ليعبر بهما عن كل قائم وقاعد [١].

فالأفعال الخمسة كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، وعلامة رفعه النون المكسورة بعد الألف المفتوحة بعد الواو والياء ، وعلامة جزمه ونصبه حذف تلك النون [٢].

ويقول أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) في الإيضاح[٣] " فإن ثنَّيت الفاعل في الفعل المضارع المرفوع ألحقت لعلامة التثنية ألفاً وللرفع نوناً مكسورة ، وذلك هما : (يضربان ويذهبان) ، فإن جمعته في الفعل المضارع المرفوع ألحقت الجمع واواً ولعلامة الرفع نوناً مفتوحة ، وذلك نحو هم يضربون ويذهبون ، فإن كان هذا الفعل لمخاطب مؤنث (ألحقت لعلامة التأنيث ياءً مكسورةً ما قبلها وللرفع نوناً مفتوحة فقلت : أنتِ تذهبِينَ فإن ألحقت الفعل حرفاً جازماً أو ناصباً حذفت هذه النونات فقلت : لم تفعلا، ولن تفعلا ، ولم تفعلوا ولن تفعلوا ولم تفعلي ولن تفعلي ".

---

[١] البطليوسي، (ت٥٢١هـ) ، أبو محمد عبد الله بن محم السيد ، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق، سعيد عبد الكريم سعودي، ص ٨٠-٨١، مركز ودور للمخطوطات ، موقع شيخة المرّي، (د.ت) (د.ط) .

[٢] ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألالفية ، ص ٣٠، وينظر ، ابن هشام ، شرح الشذور الذهب ، ص ٩٠، وينظر الأشموني، شرح ألفية ابن مالك ، ج١ ص٧١.

[٣] الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، (١٤١٦هـ- ١٩٩٦م) ، الإيضاح ، تحقيق ودراسة : كاظم بحر المرجان ، ط٢، ص٨٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .

لقد أشار الفارسي إلى العلامات اللغوية للأفعال الخمسة مستخدماً مصطلح العلامة ، ويمكن تلخيص أبرز علامات الأفعال الخمسة بما يلي :

١- الأفعال الخمسة هي أفعال مضارعة تبدأ بالتاء والياء من حروف المضارعة ولا تبدأ بالهمزة والنون ، واختصت الأفعال الخمسة المسندة إلى ياء المخاطبة بحرف المضارعة التاء فقط (علامة سابقة) .

٢- يتبع الفعل المضارع ضمائر متصلة ، وهي ، واو الجماعة ، وألف الاثنين ، وياء المخاطبة ، فالف الاثنين في حالة التثنية للفاعل ، وللجمع واو الجماعة ، وإذا كان المخاطب مؤنث ألحقت الياء (علامة استنادية).

٣- النون لها حركة معينة في ألف الاثنين تكون مكسورة ، وتكون النون مفتوحة بعد الواو والياء. (وهذه علامة بالحركات) ، ووجود النون في الكلمة علامة على رفعها ، وإذا حذفت النون في الكلمة فهي علامة على نصبها وجزمها .

العلامات اللغوية لفعل الأمر:-

فعل الأمر: ما دلَّ على طلب وقوع الفعل عن الفاعل المخاطب بغير لام الأمر ، مثل : (اجتهدْ وتعلمْ وقلْ) ، وعلامته (أن يدل على الطلب بالصيغة مع قبول ياء المؤنثة المخاطبة) مثل: " اجتهدي " [١] وفعل الأمر يدل على أمر مطلوب تحقيقه في المستقبل ، ويسمى الأمر وفعل الإنشاء وبناء ما لم يقع ، والأمر بالصيغة ويشتق من الفعل بحذف حرف المضارعة من أوّله [٢] ، وعلامات فعل الأمر قبوله ياء المخاطبة نحو : أذهبي وقبوله نون التوكيد نحو : " أدْرُسَنَّ" ، وعلامة دلالية وهي دلالته على الطلب نحو : " ابتعدْ " [٣].

---

[١] الغلايني ، جامع الدروس العربية ، ج١، ص ٣٣.

[٢] الأسمر ، راجي ، المعجم المفصل في علم الصرف ، ص ٣٠٨.

[٣] المرجع السابق نفسه ، ص ٣٠٢.

ويتحدث السيوطي (ت٩١١هـ) عن هذه العلامات في قوله[١] : " الأمر خاصَتُهُ أن يُفهم الطلب، ويقبل نون التوكيد فإن أفهمتْه كلمةٌ ولم تقبل النون فهي اسم فعل نحو : صهْ أو قبلتها ولم تفهمه ففعل مضارع ". فقد أشار إلى العلامة الدلالية وعلامة القبول واجتماعهما معا في فعل الأمر .

ونون التوكيد علامة من علامات الأفعال يقول ابن هشام في المغني " نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة وقد اجتمعتا في قوله تعالى : (لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُوناً) (يوسف : ٣٢) وهما أصلان عند البصريين، وقال الكوفيون : الثقيلة أصيلة ، ومعناهما التوكيد ، وقال الخليل : والتوكيد بالثقيلة أبلغ ويختصان بالفعل ، وأما قوله :(أقائِلُنَّ أحضروا الشُّهودا) فضرورة سوّغها شبه الوصف بالفعل ، ويؤكد بهما صيغ الأمر مطلقاً ولا يؤكد لهما الماضي مطلقاً ، وأما المضارع فإن كان حالا لم يؤكد بها وإن كان مستقبلاً أكّد بهما وجوباً نحو قوله تعالى :(وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ) (الأنبياء: ٥٧)[٢] ، وقد أشار سيبويه في كتابه لعدم جواز دخول نون التوكيد على اسماء الأفعال في قوله : " هذا باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل وذلك نحو : أيهِ وصَهْ ومَهْ" [٣].

ويقول سيبويه عن مواضع هذه النون[٤] : " اعلم أن كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة ، كما أن كلَّ شيء تدخله الخفيفة ... ، فمن مواضعها الفعل الذي للأمر والنهي وذلك قولك : لا تفعلنَّ ذاك وأضرِبنَّ زيداً ".

وبعد هذا العرض للأفعال حسب التقسيم الزمني يمكن أن تستنتج العلامات اللغوية للأفعال وهي :

١) **العلامة الدلالية** : التي تدل على الحدث والزمن والطلب في الماضي والمضارع والأمر.

٢) **علامة القبول** : في قبول الضمائر المتصلة في محل رفع فاعل وتاء التأنيث الساكنة وهي مختصة بالماضي ، وقبول دخول حروف الجزم ، وقد ، والسين ، وسوف ، ونون التوكيد

---

[١] السيوطي ، همع الهوامع ، ج١، ص ٣٠.

[٢] ابن هشام ، مغني اللبيب، ص ٤٤٣-٤٤٤ .

[٣] سيبويه ، الكتاب، ج٣، ص٥٢٩.

[٤] المصدر السابق نفسه، ص ٥٠٨-٥٠٩.

الثقيلة والخفيفة ، ونون الوقاية ، وهذه الأدوات بعضها مختص ببعض الأفعال وبعضها مشترك مع جميع الأفعال .

٣) **علامة سابقة** :اختص بها الفعل المضارع في انّه يبدأ بأحد أحرف المضارع المجموعة في كلمة " أنيت " .

٤) **علامة بالحركات** : في فاء الفعل أو عين الفعل أو ما قبل الآخر من الفعل بوجود حركة معينة تميزه عن غيره من الأبنية.

٥) **العلامة الإسنادية** : حيث إنَّ الفعل مع الفعل لا يشكل كلاماً له معنى ، فهو لا يستغنِ عن الاسم والاسم لا يستغني عنه .

٦) **الفعل لا يقبل بعلامات الأسماء** : كالتنوين والتعريف بأل والنداء ولا يثنى ، ولا يجمع ، ولكن يستعين الفعل بالضمائر التي تدل على الجمع والمثنى ولا يجرّ الفعل أبداً .

المبحث الثاني :العلامات اللغوية للأفعال المبنية للمعلوم والأفعال المبنية للمجهول:

الفعل المعلوم في الاصطلاح : هو ما ذكر فاعله وأسند إليه نحو : " درس الطالبُ الدرس" ويقابله الفعل المجهول ويسمى أيضاً : المعلوم والمعروف ، الفعل المعروف فاعله والفعل المعلوم فاعله، وصيغة الفاعل وبناء الفاعل ، والفعل المصوغ للفاعل ، والفعل المبني على الفاعل، والمبني للمعلوم " [١] والفعل المبني للمعلوم لو ما يذكر فاعله ملفوظاً أو مقدراً أو اسماً ظاهراً أو ضمير [٢] ، فعلامة الفعل المبني للمعلوم ذكر الفاعل ووجوده في الجملة وتسمى هذه العلامة العلامة الإسنادية .

والفعل المبني للمجهول : هو الفعل الذي لم يذكر فاعله في الكلام ويحذف لغرض من الأغراض إما للإيجاز اعتماداً على ذكاء السامع ، وإما للعلم به ، وإما للجهل به ، وإما للخوف عليه،

---

[١] الأسمر ، راجي ، المعجم المفصل في علم الصرف ، ص ٣٣٠.

[٢] نهر، هادي ، الصرف الوافي ، ص ٢٩١. وينظر ، الغلايني ، جامع الدروس العربية ، ج١، ص٤٩.

أو للخوف منه ، إما لتحقيره ، فَتُكرِمُ لسانك عنه ، وإما لتعظيمه تشريفاً له فتكرمه أن يُذكر ، إن فعل ما لا ينبغي لمثله أن يفعله ، وإما لإبهامه على السامع[١] .

واشترط العلماء للتحويل من صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول توفر شرطين هما :

١) ان يكون الفعل متصرفاً ، فلا يصاغ المبني لغير الفاعل من الفعل الجامد .

٢) أن يكون الفعل ماضياَ أو مضارعاً ، فلا يصاغ من فعل الأمر لأن فعل الأمر للمخاطب ففاعله معلوم دائماً [٢].

وصياغة الفعل المبني للمجهول لها علامات لغوية تميزه عن الفعل المبني للمعلوم ، وقد ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية هذه العلامات في قوله[٣] : " قد يحذف الفاعل لكونه معلوماَ أو مجهولاً أو عظيماً أو حقيراً أو لغير ذلك ، فينوب عنه فيما كان له من رفع واعتناء وغير ذلك المفعول به مُسنداً إليه (فِعلٌ مُهَيّأً الهيئة تنبئ عن النيابة ، أو اسم في معناه ، وتهيئة الفعل لذلك بضمِّ أوّله مطلقاً – وفتح ما قبل آخره إن كان مضارعاً ، وبكسره إن كان ماضياً – ويشترك في الضمِّ ثاني ما أوّله تاء المطاوعة كـ (تُعُلِّمَ العِلْمُ) و (تُسُرْبِل القميص) وثالث ما أوَّلُهُ همزة وصل كـ (انْطُلِق بزيدٍ) و (اسْتُمِع الحديث) و (اسْتُخرِج الشيء) ، وإذا قُصد بناء الفعل الماضي لِما لم يسمَّ فاعله وهو ثلاثي مُعتل العين كُسِرَ أوَّلُهُ ، وَيليه ياءٌ ساكنة ، كقولك في (باع) و (قال) : (بِيع وقِيلَ) والأصل : بُيع وقُول ، فحُرِّكت الفاء بكسرةِ العين وسكنت تحفيفاً ، فسلمت الياءُ لسُكُونها بَعْدَ حركة تجانُسها ، وانقلبت الواو ياءً لسكونها بعد الكسرةِ ، فصار اللفظ بما أصلهُ الواو كاللفظ بما أصله الياء" .

---

[١] الغلايني ، جامع الدروس العربية ، ج١، ص٥٠ ، وينظر ، الأسمر ، راجي، المعجم المفصل في علم الصرف ص٣٢٥، وينظر، أبو المكارم، علي، التعريف بالتصريف ، ص١٣٧.

[٢] أبو المكارم، علي، التعريف بالتصريف ، ص١٣٨، وينظر ، الغلايني ، جامع الدروس العربية ، ج١، ص٥١.

[٣] ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الحيّاني، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، شرح الكافية الشافية ، حققه : عبد المنعم أحمد هريري ، ط١، ج٢،ص٦٠٢-٦٠٤، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة ، وينظر السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج٢، ص٢٦٢، وينظر ، عضيمة ، محمد عبد الخالق، المغني في تصريف الأفعال،ص٧٣.

وثمَّة أفعال تلازم صيغة المبني للمجهول نحو : غُني ، زُهِي فبُلج وحُمَّ ، وسُلَّ ، وجُلَّ، وأنحمى وشدِة وامتُقِعَ ، وأفعال أخرى كثير استعمالها مبنية للمجهول وقل بناؤها للمعلوم نحو: هُزِل وبُهِت وزُكِم ، ونُتج [١].

ويتضح لنا مما سبق مجموعة من العلامات اللغوية للأفعال المبنية للمعلوم والأفعال المبنية للمجهول ، وهي :

١) إنّ علاقة الفعل المبني للمعلوم ذكر الفاعل وهي تمثل علامة إسنادية .

٢) العلامة بالحركات ، وتتمثل في الماضي والمضارع بضم الأول ، وفي الماضي كسر ما قبل الآخر ، وفي المضارع فتح ما قبل الآخر .

٣) علامة بالحركات في ضم ثاني الفعل الذي يبدأ بتاء المطاوعة وضم ثالث ما أوّله همزة وصل.

٤) علامة بالحركات في كسر أول الفعل الذي كانت عينه معتلة وأن يأتِ بعده ياء ساكنة.

- **المبحث الثالث : العلامات اللغوية للأفعال المتعدية والأفعال اللازمة :-**

الفعل المتعدي : هو الذي ينصب بنفسه مفعولاً به أو اثنين أو ثلاثة ، من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر أو غيره مما يؤدي إلى تعديه الفعل اللازم مثل : (سَمِعَ ، ظنَّ، أعْلَمَ) نحو : لما سمعت الخبر ظَنَنتُ الراوي مُخْطِئاً [٢].

والفعل اللازم : ما لم يتجاوز بنفسه الفاعل إلى المفعول به [٣]ويسمى قاصراً ، فهو ما لـــــم

---

[١] قباوة ، فخر الدين ، تصريف الأسماء والأفعال ، ص٢٤٩، وينظر ، ابن قتيبة (ت ٢٧٩هـ)، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م) أدب الكاتب ، تحقيق : محمد طعم الحلبي ص٢٥٣ ، دار المعرفة ، بيروت، لبنان .

[٢] حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج٢، ص ١٥٠.

[٣] قباوة ، فخر الدين ، تصريف الأسماء والأفعال، ص ٢٤٦.

يجاوز الفاعل إلى المفعول به مثل : جلسَ الملكُ وخرجَ الناسُ[١] .

وعرّف أبو حيان الأندلسي الفعل المتعدي لغةً واصطلاحاً في قوله[٢] : " التعدي لغةً التجاوز يقال: عدا طورة ، أي جاوزه وفي الاصطلاح هو تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول به فإن تجاوزه إلى غير مفعول به من مصدر أو ظرف أو حال أو غير ذلك فلا يسمى متعدياً ".

ويتضح من كلام أبي حيان أنَّ المتعدي هو الذي يتجاوز الفاعل إلى مفعول به ، ومن لا يتعدى الفاعل هو اللازم .

لقد درس علماء اللغة هذا الموضوع باستخدام منهج العلامة اللغوية بالإضافة إلى بعض المناهج المساعدة لمنهج العلامة ، فهذا ابن مالك في الألفية يستخدم مصطلح العلامة صراحة في قوله [٣]: " علامة الفعل المتعدي أن تصل (ها) غير مصدرية نحو : (يحمل) ويقول ابن عقيل إن الفعل ينقسم إلى متعدٍ ولازم فاللازم : هو الذي لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو: (مررت بزيدٍ) أو لا مفعول له نحو (قام زيدٌ) ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه : فعلاً متعدياً وواقعاً ومجازاً ، ومماليس كذلك يسمى لازماً وقاصراً غير متعدٍ ويسمى متعدياً بحرف جر ، وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاءٌ تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو (الباب أغلقته) احترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ، فإنها تتصل بالمتعدي واللازم ، فلا تدلُّ على تعدي الفعل فمثال المتصلة بالمتعدي (الضربُ ضربتهُ زيداً) أي ضريبُ الضرب (زيداً) ومثال المتصلة باللازم (القيام قمتهُ) أي قمت القيام " .

ويشير من هذا الوصف إلى أهمّ علامة من علامات الفعل المتعدي والفعل اللازم ، وهي علامة القبول أي أنَّ الفعل المتعدي يقبل بدخول الهاء عليه والفعل اللازم لا يقبل بدخول الهاء . فعلامة اللازم اللغوية (عدم القبول) لعنصر لغوي آخر بالدخول عليه وهي الضمير الهاء .

---

[١] عبد الله، رمضان ، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر ، ص٥٥.

[٢] أبو حيان الأندلسي، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج٧، ص٥ .

[٣] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص١٤٥-١٤٦.

جاء في شرح الكافية الشافية علامة أخرى للفعل المتعدي واللازم تسمى بالعلامة الاشتقاقية يقول ابن مالك[١] : " الفعل الذي يصلح أن يصاغ منه اسم مفعول تام يسمى متعدياً ومجاوزاً وواقعاً كـ (مُقِت فهو ممقوت) و (نُعِت فهو منعوت) ، والمراد بالتمام: أي الاستغناء عن حرف الجر، فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر سمي الفعل لازماً " فمثلاً لو أردنا أن نشتق من الفعل (ذهب، رحم) اسم مفعول لقلنا رحم اسم المفعول منه مرحوم بدون الاستعانة بحرف جر ، وهذا الفعل من خلال اشتقاق اسم المفعول منه بغير حرف جرّ لأنه متعدي . أمَّا إذا أردنا اشتقاق اسم المفعول من ذهب لقلنا (مذهوب إليه) ، فلقد استعنا بحرف جر لأنه فعل لازم.

وقد أشار علماء اللغة إلى علامات أخرى للأفعال المتعدية واللازمة تتمثل بالعلامة الدلالية ، وذلك كما جاء في كتاب منهج السالك للاشموني (ت،٩٢٩هـ) في قوله عن العلامة الدلالية التي تدل على الفعل اللازم ، يقول[٢] : " لُزومُ أفعال السّجايا " وهي الطبائع والمراد بأفعال السجايا : ما دلّ على معنى قائم بالفاعل لازم له " كنَهِم " بكسر الهاء – الرجلُ ، إذا كثر أكله وشجُعَ وحَبُنَ وحَسُن وقَبُحَ وطال وقصُر وما أشبه ذلك ".

وذكر ابن هشام في كتابه أوضح المسالك علامات الفعل اللازم في قوله[٣] : " والثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة وهي : أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، وأن لا يبنى منه اسم مفعول تام . وذلك كـ " خرج " ألا ترى أنه لا يقال " مخروج" زيدٌ خرجه عمرو " ولا " هو مخروج " وإنما يقال " زيدٌ خرجه عمر " وهو " مخروج به أو إليه " وأن يدل على سجيّة وهي : ما ليس حَرَكةَ جسم من وصف ملازم نحو جَبُنَ وشجُع، أو على عَرَض وهو : ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كمرَضِ وكسِل ونَهِم إذا شبع، أو على نظافة كنَظُف وطَهُرُ ووَضُؤَ، أو على دَنَس، نحو نَجُسَ وقَذُر، أو على مطاوعة فاعله لفاعل فعلٍ متعدٍّ لواحد ، نحو كَسَرتُهُ فانكسر ...، أو يكون موازياً لا فْعَلَلَّ كاقْشَعَرَّ ، واشمأَزَّ أو لما أُلحِق به – وهو افوعَلَّ كاكوهّدَّ الفرخ إذا ارتعد أو لافعنلل كاحرنجم أو لما

---

[١] ابن مالك الطائي، شرح الكافية الشافية ، ج٢، ص٦٢٩، وينظر، ابن هشام، أوضح المسالك ، ج٢، ص ١٧٧.

[٢] الأشموني، (٩٢٩هـ)، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن محمد بن عيسى، (١٣٧٥هـ-١٩٥٥م) ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى بـ منهج السالك ، (تحقيق ، محمد محيي الدين عبد الحميد) ، ج١، ص١٩٥، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان .

[٣] ينظر، ابن هشام ، أوضح المسالك، ج٢، ص١٧٧-١٧٨، وينظر ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ٣٦٨.

ألحق به وهو افعنلل بزيادة إحدى اللامين كاقْعَنْسَسَ الجمل إذا أبي أن ينقاد، وافْعَنْلى كاحْرَنبْىَ الديك إذا انتفش للقتال ".

ويتضح لنا مما سبق أهم العلامات اللغوية للفعل اللازم والفعل المتعدي هي :

١) **علامة القبول** : وهي في قبول الفعل المتعدي لعنصر لغوي آخر وهو الضمير النصب المتصل ، وعدم قبول الفعل اللازم للضمير المتصل سواء كانت الهاء أو الكاف و الياء .

٢) **العلامة الاشتقاقية** : حيث إنَّ الفعل المتعدي يشتق منه اسم المفعول مباشرة دون الحاجة إلى حرف جر بعده ، والفعل اللازم يحتاج بعد اشتقاق اسم المفعول منه حرف جر .

٣) **العلامة الدلالية** : للفعل اللازم في ما يدل على أفعال السجايا ، أو على عَرَض ، أو على نظافة ، وغير ذلك من الدلالات كما سبق .

٤) **علامة الوزن** : في اختصاص بعض الأوزان في الفعل اللازم ، مثل : أفَعَلَلَّ مثل أقْشَعَرَّ والأوزان الأخرى كما سبق في قول ابن هشام .

المبحث الرابع : العلامات اللغوية للأفعال الصحيحة والمعتلة:-

يقول ابن الحاجب (٦٤٦هـ) في الشافية وتنقسم الأفعال إلى صحيح ومتعتل ، فالمعتل ما فيه حرف علةٍ والصحيح بخلافه ، فالمعتل بالفاء مثال وبالعين أجوف وذو الثلاثة وباللام منقوص وذو الأربعة وبالفاء والعين ، أو بالعين واللام لفيف مقرون ، وبالفاء واللام لفيف مفروق "[١] فقد ذكر ابن الحاجب تعريفاً للفعل الصحيح والفعل المعتل وذكر أقسام الفعل المعتل وأنواعه حسب ترتيب حرف العلة في الكلمة .

قال أبو حيان الأندلسي[٢]: " وأمّا (فَعَل) فصحيح ومهموز ومثال وأجوف ولفيف ومنقوص وأصمّ" فذكر أبو حيان أنواع الفعل من حيث الصحة والإعلال ، فذكر أقسام الصحيح وأقسام المعتل .

---

[١] ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف ،ص٩.

[٢] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج١، ١٥٧.

العلامة اللغوية للفعل الصحيح و أقسامه :-

وينقسم الفعل الصحيح إلى سالم ومضعف ومهموز [١]والفعل السالم : هو ما سلمت حروفه الأصول من الهمز والتضعيف نحو : ذهب وفرح [٢]والفعل السالم لا يحدث فيه تغير مطلقاً عند اسناده إلى الضمائر المختلفة في الأزمنة الثلاثة في حالة الغائب : ذَهَبَ ، ذَهَبَا ، ذَهَبْتُ ، ذَهَبَتا ، ذَهَبْنَ وفي حالة المضارع يَذْهَبُ ، يَذْهَبَانِ ، يَذْهَبُونَ تَذْهَبَانِ ، يَذْهَبْنَ والمخاطب الماضي: ذهبتِ، وذهتما ، وذهبتم وذهبتَ والمخاطب المضارع . تذهب تَذْهَبْنَ ، تَذْهَبَانِ ، تَذْهَبُونَ ، تَذْهَبَنَ والمخاطب الأمر : اذهْب ، اذهْبِي ، اذْهَبَا ، اذْهَبْوا ، اذْهَبْنَ والمتكلم (الماضي) ذَهَبْتُ وذَهَبْنَا والمضارع أذهبُ تذهبُ [٣].

فعلامة الفعل السالم أن تسلم حروفه الأصول من الهمز والتضعيف ، وعند إسناده للضمائر لا يحدث للحروف الأصول أي تغير ، وتمثل هذه العلامة (علامة الحروف) أو الاستدلال بالحروف على الكلمة ، وهنا بالحروف الأصول وليس بالحروف الزائدة بالسوابق أو اللواحق .

العلامة اللغوية للفعل الصحيح المهموز : ويُعَرّف عبد القاهر الجرجاني المهموز في قوله[٤] : " ما حلّت بفائه أو عينه أو لامه الهمزة وينقسم إلى ثلاثة أقسام المهموز الفاء يقال له: القِطْعُ والمهموز العين ويقال لهُ : النَّبرُ والمهموز اللام ويقال له : الهَمْزُفالمهموز الفاء يجئ في خمسة أبواب ، نحو : أخذ يأخذُ وأدب يأدبُ وأبى يأْبَى وأرِجَ يأْرِج وأسُل يأسُلُ والمهموز العين يجئ في ثلاثة أبواب نحو : نأى يَنْأى ويَئِس يَيْئِس ولَؤُم يَلْؤُم والمهموز اللام يجئ في أربعة أبواب نحو : هَنَأ يَهْنِئُ وسَبَأ يَسْبَأ وصَدِئ يَصْدأ وجَرُؤ يَجْرُؤ " .

---

[١] الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف، ص ٥٩.

[٢] الفضيلي، عبد الهادي ، مختصر الصرف، ص٨٧.

[٣] الفاخري، صالح سليم، ، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ص١٤٥، وينظر ، عبد الله ، رمضان، الصيغ الصرفية في العربية ، ص٦٦.

[٤]الجرجاني: عبد القاهر، المفتاح في الصرف،ص٤٠،وينظر الغلايني، جامع الدروس العربية،ج١،ص٥٣، وينظر، عضيمة ، عبدالخالق ، المغني في تصريف الأفعال ،ص١٨٩.

وعند إسناد المهموز إلى الضمائر لا يحدث أي تغير إلا ما كان من الأفعال : (أخذ ، أكل وأمر سأل ، رأى) ، فإنه يحدث فيه تغير[١] ، والتغير في اسناد الضمائر في المهموز يختلف عن السالم فإنه يحدث تغير في بعض الأفعال في المهموز فهذه علامة تميزه عن السالم .

فالعلامة اللغوية للفعل الصحيح المهموز وجود الهمزة في أصل الكلمة ، والتغير الذي يحدث للفعل المهموز في بعض الأفعال عند اسنادها للضمائر ، فهذه العلامة يطلق عليها علامة الحروف.

العلامات اللغوية للفعل الصحيح المضعف :-

أطلق عليه عبد القاهر الجرجاني المُضاعَف فيقول[٢] : " المُضَاعف من الثلاثي : ما كان عينُه ولامُهُ مِن جنسٍ واحدٍ مُدْغم كـ : سَرَّ وفرَّ إلا إذا اتّصل به تاء الضمير في نحو : سَرَرْت ومن الرباعي : ما كان فأوه ولامُه الأولى من جنسٍ واحد وعينُه ولامُه الثانية كذلك غير مدغم للفاصل بين المثالين ، كـ زحزح وزلزل ويسمّى مطابقاً ".

ويقول أبو حيّان الأندلسي[٣] : " الأصمُّ ويقال المضعف وهو ما عينه ولامه من جنس واحد فمضارع المتعدي منه (بضم العين) ومضارع اللازم بكسرها وشذّ من ذلك بعض الأفعال " .

ويقول الحملاوي[٤] : " ويقال له الأصمُّ لشدّته وينقسم إلى قسمين مضعف الثلاثي ومزيده ومضعف الرباعي فمضعف الثلاثي ومزيده : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد نحو : (فرّ ومرّ ، وامتدّ واستمدّ) وهو محل نظر الصرفيّ ومضعف الرباعي : ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس : كزلزل ، وعسعس ، وقلقل " .

ويتضح لنا مما سبق أن الفعل الصحيح المضعف له علامة لغوية وهي (علامة الحروف) ، فيمكن الاستدلال عليه من خلال حروفه الأصول ، وذلك في الثلاثي إذ تكون عينه ولامه من جنس

---

[١] ينظر الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات،ص١٤٦.

[٢] الجرجاني،عبد القاهر،المفتاح في الصرف،ص٣٩.

[٣] أبو حيان الأندلسي،ارتشاف الضَرَب من لسان العرب،ج١،ص١٦٥.

[٤] الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف ، ص٥٩.

واحد ومدغمة ، ويفك هذا الادغام عند الإسناد إلى الضمائر ، وفي الرباعي تكون فاء الفعل ولامه الأولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد ، وعلامة اشتقاقية وذلك عند اشتقاق المضارع منه ، فحركة المتعدي مضموم العين وحركة اللازم بكسر العين في المضارع .

العلامات اللغوية للأفعال المعتلة :

١) **المثال :** هو ما حَلَّت بفائه واو أو ياء ، نحو : (وعد ويسر) ، ثم المثال يجئُ في خمسة أبواب: كـ(وَعَدَ – تَعِدُ / وَضَعَ – يّضَعُ / وِجل – يَيْجِلُ / ورث – يَرث / وسَم – يَوْسُمُ / وَجَدَ يَجُد – لغة عامرية) [١]– ويقول أبو حيان الأندلسي[٢] " المثال ما فاؤه واو أو ياء فمضارعه مكسور العين إلا إن كانت عينه أو لامه حلقيتن فالقياس الفتح نحو : وَهَبت – يَهَبُ ووقع يَقَعُ ، وحُمِل يَذَر على يَدَعُ ويَجُدُ من المَوْجَدة والوجدان (بضم الجيم شاذ) ، وقيل لغة عامرية في هذا الحرف خاصة ، وجعل ابن مالك ذلك قانوناً كلياً لغة لبني عامر في كل ما فاؤه واو من فعل ليس بصحيح ".

وسِّمي مثالاً ، لأنّه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه [٣]، وفي كون آخره كالفعل الصحيح من حيث الإعراب . وتكون فاء الفعل واواً أو ياءً ولكنها لا تكون ألفاً ؛ والعلّة في ذلك أن الألف ساكنة ولا يُبتدأ بالساكن[٤] ، وإنما سُميّ بصيغة الماضي لأن المضارع فرع عليه في اللفظ [٥].

وعلامة المثال علامة بالحروف بوقوع حرف العلة الواو أو الياء في أول الفعل ومن أصوله ، وعلامة اشتقاقية في أن عين مضارعه تكون مكسورة ، وإذا كان عين الفعل أو لامه من حروف الحلق تفتح عين مضارعه .

---

[١] الجرجاني ، عبد القاهر ، المفتاح في الصرف ، ص ٤٠-٤١.

[٢] الأندلسي ، أبو حيّان ، ارتشاف الضرب، ج١، ص١٥٩.

[٣] الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف ، ص ٦٠.

[٤] الخطيب، عبد اللطيف محمد ، المستقصي في علم التصريف ، ص ١١٥.

[٥] عضيمة ، عبد الخالق، المغني في تصريف الأفعال ، ص ١٩٠.

٢) **العلامة اللغوية للفعل الأجوف :** هو في اللغة على وزن أفعل من جَوِفَ : خلا جوفه وهو ما كانت عينه حرف علّة ، وهو على نوعين الأجوف الواوي والأجوف اليائي [١]ويقال له " أجوف " لخلو جوفه من الحرف الصحيح أو لوقوع حرف العلّة في جَوْفه ، ويقال : ذو الثلاثة أيضاً لصيرورته على ثلاثةِ أحرِف في المتكلم كـ قُلْتُ[٢] ، وجاء في كتاب المغني فيتصريف الأفعال[٣] : " يسمى أجوفاً تشبيهاً له بالشيء الذي أخذ ما في داخله فبقي أجوف ، وذلك لأنه تذهب عينه كثيراً في نحو : (قلتُ وبعتُ و يقلْ ولم يبع وقلْ وبعْ) وسمي ذا الثلاثة اعتباراً بأول ألفاظ الماضي نحو : قلت لأنهما يبتدئون بحكاية النفس وهي على ثلاثة أحرف نحو : ضربتُ ، بعْتُ لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه . ويسمى ذا الثلاثة لانه عند اسناده لتاء الفاعل يصير معها على ثلاثة أحرف [٤] ، وما كان من هذه الأفعال ماضياً فإن الألف ليست بأصل وإنما هي منقلبة عن واو أو ياء ، نحو :

قال ⟵ قول ، باع ⟵ بَيَع [٥].

وعلامة الأجوف علامة حرفية من أصول الكلمة ، فيكون عين الفعل الأجوف حرف علة إما واواً أو يائياً ، أو الألف منقلبة عن واو أو ياء .

٣) **العلامات اللغوية للفعل الناقص** :هو ما كان لامه حرف علّة واواً كان أو ياءً كـ: دعا ورمى ، ويقال له ذو الأربعة لصيرورته على أربعة أحرف في المتكلم ، وهو : دعَوْتُ ، ورَمَيْتُ [٦] ،

---

[١] الأسمر ، راجي ، المعجم المفصل في علم الصرف ، ص ٤٨.

[٢] الجرجاني ، عبد القاهر ، المفتاح في الصرف ، ص ٤١.

[٣] عضيمة ، عبد الخالق ، المغني في تصريف الأفعال ص ١٩٠، وينظر الخطيب ، عبد اللطيف ، محمد ، المستقصي في علم التصريف ، ص ١١٥.

[٤] الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف ، ص٦٠.

[٥] الخطيب ، عبد اللطيف ، محمد ، المستقصي في علم التصريف، ص ١١٦

[٦] الجرجاني ، عبد القاهر ، المفتاح في التصريف ، ص٤٢.

وسميّ ناقصاً لنقصانه وبحذف آخره في بعض التصاريف كفُرْتُ ورَمَتْ ، ويسمى ذا الأربعة؛ لأنّه عند اسناده يصير معها على أربعة أحرف [١].

وعلامة الفعل الناقص (علامة بالحروف) ، وهي ما كانت لام الفعل حرف علة واواً أو ياءً أو ألف منقلبة عن واو أو ياء .

٤) **العلامات اللغوية للفعل اللفيف** : يقول أبو القاسم المؤدب (ت٣٣٨هـ)[٢] " وسُمّي لفيفاً لأنه التف فيه حرفان معتلان تقدمهما صحيح ، وقال الخليل بن أحمد البصري : سُمّي لفيفاً لكثرة حروف العلل فيه ، شُبه بطعام لفيف ، وهو الذي يجمع فيه بين الحنطة والذرَة والشعير ، وهو يدور على وجهين : أحدهما : هوي يَهْوي هوىً فهو هاوٍ وذاك مَهْوِيّ ، والوجه الثاني: عوى يعوي عواء ، فهو عاوٍ إذا صاح الذئب ".

واللفيف : هو كلمة اجتمع فيه حرفاعِلَّةٍ ، وينقسم إلى قسمين : اللفيف المقرون منه : ما اعتل عينه ولامه كـ : قوي ، واللفيف المفروق منه : ما اعتل فاؤه ولامه كـ وعى [٣] ؛ وسميّ اللفيف المقرون لاقتران حرفي العلة بعضمها ببعض ، وسّمي اللفيف المفروق بذلك لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرفي العلة [٤].

ويقول ابن عصفور في اللفيف : فأما اعتلال الفاء واللام وصحة العين ، فالذي يُتصوّر في ذلك أن تكون الفاء واللام واوين أو ياءين أو واواً وياءاً ، وإما أن تكون الفاء الواو واللام الياء ،

---

[١] الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف ، ص ٦٠، وينظر، الخطيب، عبد اللطيف محمد، المستقصي في علم الصرف ، ص١١، وينظر، عضيمة، عبد الخالق، المغني في تصريف الأفعال ، ص ١٩٠.

[٢] المؤدب، (ت ٣٣٨هـ) ، أبو القاسم بن محمد بن سعيد، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م) ، دقائق التصريف ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، ط١، ص٣٢٥، دار البشائر، دمشق .

[٣] الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف ، ص ٦٠.

[٤] ابن عصفور ،الممتع في التصريف ، ص ٥٦٢، وينظر ، الخطيب، عبد اللطيف ، المستقصي في علم الصرف ، ص ١١٧.

والعكس[١] . فأما كون الفاء واللام واوين فلم يجئ من ذلك شيء ، وأما كونهما ياءين فلم يجيء من ذلك إلا " يدين إليه يداً" ، وأما كون الفاء واواً واللام ياء فكثير في كلامهم وإما عكسه [٢].

ويقول ابن عصفور في اللفيف المقرون : إن العلة في صحة العين واعتلال اللام أنك لو اعللتهما جميعاً لأدى ذلك إلى الإعلال بعد الإعلال والحذف ؛ لإنَّك لو قبلت الواو من " طَّوى " ألفاً لصار : طاا، فالتقى ألفان وهما ساكنان ولا بدّ من الحذف ، فلما لم يمكن إعلالهما معاً أعِلّت إحداهما وكانت المُعَلَّةُ هي الثانية لأنها طَرَف.

والعلامة اللغوية في الفعل اللفيف ما كان فيه حرفا علة ، فاللفيف المقرون ما كانت عين الفعل ولامه حرفي علة ، واللفيف المفروق ما كان فاء الفعل ولامه حرفي علة . وتسمى هذه العلامة (بعلامة الحروف) ، فقد استدللنا على هذا الفعل من خلال حروف العلة فيه وترتيبها في الفعل بالحروف الأصلية وليست الزائدة كما مرّ معنا في الأبنيةالأخرى .

---

[١] الخطيب ، عبد اللطيف محمد ، المستقصي في علم التصريف ، ص ١١٨.

[٢] ابن عصفور ، الممتع في التصريف، ص٥٧٣، وينظر ، الخطيب، عبداللطيف محمد ، المستقصي في علم الصرف، ص١١٨.

الخاتمة

اتضح من خلال البحث أنَّ موضوع الصرف قديماً وحديثاً يتناول الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ، ويتناول مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى التقسيم : كالاسمية ، والفعلية ، والحرفية ، ويرجع بعضها إلى التعريف كالأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، ويرجع بعضها إلى الصياغة الصرفية . وتناول الصرف الحديث طائفة من المباني تتمثل في الصيغ الصرفية في اللواحق والزوائد والأدوات ؛ فهو يتناول دراسة البنية والقواعد المتصلة بالصيغ ، واشتقاق الكلمات وتصريفها ، وتغيير ابنية الألفاظ للدلالة على المعاني المختلفة.

وبان من خلال البحث أنّ مناهج التحليل الصرفي للكلمات تنحصر في ثلاثة مناهج رئيسية ، وهي : الميزان الصرفي ، والعلامة اللغوية ، ومنهج الجداول الصرفية . وهناك مناهج غير أساسية في الكلمات التي خالفت بعض الشروط في القاعدة الصرفية ، تتمثل في الاسمية ، والإحاق ، ومنهج القلب المكاني ، ومناهج بديلة لها اتصال مباشر بالمناهج الرئيسة ، وهي : منهج الإعلال والإبدال . وقد تتداخل هذه المناهج فيما بينهما معللة القاعدة اللغوية في الصرف العربي ، وهذا التداخل لا يمثل نقصاً بل هو أكثر إيضاحا للقاعدة اللغوية .

واتضح أن العلامة في اللغة هي كل شيء يُهْتَدى به أو ما يستدل به ويميز غيره ، وهي في الاصطلاح إشارة منطوقة أو مكتوبة تعبّر عن تقدير منشئ الكلام للعلامة بين معاني المفردات حسب ما يريد ، وهي تدل السامع على تلك العلاقات التي أرادها منشئ الكلام .

وعلم العلامة في الدراسات اللسانية الحديثة نشأ في أوائل القرن الماضي على يد العالم (دي سوسير) وهو مؤسس علم اللغة الحديث ، والعالم الأمريكي (تشارلس بيرس) . وقد رافق هذا العلم مصطلحات كثيرة مثل : السيميائيات ، وعلم العلامات ، ونسق العلامات ، والعلاماتية . وكان كل عالم ينظر إلى هذا العلم حسب ثقافته وتخصصه ، مما أدى إلى التداخل والغموض والتوسع في نظرياته ، ولكن علماء اللغة العربية كان لهم حسٌّ سيميائي في تحليل أبواب اللغة ، إذ وصفهم للغة دقيقاً ، مما سَهَّل على القارئ الاستدلال على جميع عناصر اللغة ، وربطها بالدلالة . وقد فرقوا بين الحدِّ والعلامة اللغوية دلالة على حسهم السيميائي العميق .

وقد بان من خلال استقراء أبواب الصرف العربي أنّ العلامة الصرفية وَسْمٌ لغوي يكون لفظياً أو معنوياً في المباني الصرفية ، ويميزها عن غيرها ، ويعطيها دلالة جديدة وقد اعتمد اللغويون

العرب على مجموعة من العلامات اللغوية للاستدلال على هذه المباني ، من خلال الحروف السابقة واللاحقة والتي تأتي في حشو الكلمة والحروف الأصلية ، واستدلوا على هذه المباني من خلال الحركات المعينة المتفق عليها ، ومن خلال (علامة القبول) ، وتتمثل في قبول الكلمة لعنصر لغوي آخر . واستدلوا على بعض الكلمات من خلال (علامة الوزن) ، وهي تمثل تفرد بعض الأبنيةبوزن معين . واستدلوا على بعض الأبنيةمن خلال (العلامة النحوية) مثل الجرّ في الأسماء ، والنصب في الأفعال ، و(العلامة الإسنادية) لبعض المباني ، و(العلامة الدلالية) التي حلّت الإشكال بين المباني المتشابهة في الوزن ، والعلامة الصفرية وهي تمثل خلو المبنى من أي علامات ، وهي تكون مقابلة لعنصر لغوي آخر ، مثل التذكير والتأنيث ، و(العلامة الاشتقاقية) وتتمثل في استدلال علماء اللغة على هذه المباني من خلال الاشتقاق ، فمثلاً الصفة المشبهة مشتقة من فعل لازم وهذه العلامة حلّت كثير من الاشكاليات وخاصة في تشابه الوزن في بعض المباني .

واتضح من خلال البحث أن العلامة لها علاقة، وثيقة بين الأصل والفرع ؛ حيث إن الأصول تخلو من العلامات والفروع هي التي تحتوي على العلامات ، مثل التذكير ، والتأنيث ، والمفرد والمثنى ، والجمع ، والتعريف ، والتنكير .

واتضح أن العلامة اللغوية لها تأثير مباشر على الدلالة ؛ حيث إن العلامات اللغوية تقوم بتصريف الكلمة من دلالة إلى أخرى عندما نلصق العلامة بجذر الكلمة ، ومثال ذلك حروف المضارعة (ندرس، أدرس، تدرس، يدرس) فلها دلالات كثيرة ، فهي تحدد الشخص ، والجنس ، والعدد ، والزمن .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : المصادر

١) الأزهري (ت٩٠٥هـ)، خالد بن عبد الله (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، (تحقيق محمد باسل عيون السود)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢) الأزهري(ت٣٧٠هـ)، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، **تهذيب اللغة**، (تحقيق عبد السلام هارون) المؤسسة المصرية العامة، مصر.

٣) الاستراباذي(ت ٦٨٨ هـ)، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن الحاجب**، (تحقيق نور الدين الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد)، (د.ت) ، (د.ط). دار الكتب العلمية ، بيروت.

٤) الاستراباذي(ت٦٨٨هـ)، رضيّ الدين محمد بن الحسن، **شرح الرّضى على الكافية** ، (تحقيق يوسف حسن محمد)، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

٥) الأشموني، (٩٢٩هـ)، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن محمد بن عيسى، (١٣٧٥هـ-١٩٥٥م) ، **شرح الاشموني على ألفية ابن مالك المسمى بـ منهج السالك**، (تحقيق ، محمد محي الدين عبد الحميد) ، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٦) الأنباري (ت ٥٧٧هـ) أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين** ،تحقيق و دراسة جودت مبروك محمد مبروك و رمضان عبدالتواب،ط١،مكتبة الخانجي،القاهرة .

٧) الأندلسي ، أبو حيان ، محمدبن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفري الأندلسي ، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، (تحقيق حسن هنداوي)، دار القلم ، دمشق.

٨) الأندلسي ، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) ،أثير الدين بن أبي الحجاج محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الاندلسي النفري (١٩٩٨م)، **ارتشاف الضَرَب من لسان العرب** ، (تحقيق رجب عثمان محمد وراجعه رمضان عبد التواب)، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

٩) ابن إياز البغدادي (ت٦٨١هـ)، جمال الدين الحسين بن بدر بن أياز بن عبدالله (٢٠١١م-١٤٣٢هـ)، **قواعد المطارحة في النحو**، (تحقيق د.يسن أبو الهيجاء د.شريف النجار ود.علي توفيق الحمد)، دار الأمل للنشر والتوزيع، اربد، الأردن.

١٠) ابن بابَشَاذ (ت٤٦٩هـ)، طاهر بن أحمد، **شرح المقدمة المُحْسَبة**، (تحقيق خالد عبد الكريم)، (د.د)(د.ت).

١١) البطليوسي، (ت٥٢١هـ) ، أبو محمد عبد الله بن محم السيد ، **كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل** ، تحقيق ، سعيد عبد الكريم سعودي، مركز ودور للمخطوطات ، موقع شيخة المرّي، (د.ت) (د.ط).

١٢) أبو بكر الأنباري(ت٣٢٨هـ) (١٤٠١هـ-١٩٨١م)، **المذكر والمؤنث** ،(تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة)، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ، لجنة إحياء التراث، وزارة الأوقاف ، القاهرة.

١٣) التهانوتي(ت١١٥٨هـ)، محمد أعلى بن علي(١٩٩٥م)، **معجم كشاف اصطلاحات الفنون**، (تحقيق علي دحروج وآخرون)، ط١، مؤسسة خياط للنشر، بيروت.

١٤) الجرجاني (ت٤٧١هـ)، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (١٩٨٧)، **المفتاح في الصرف**، (تحقيق علي توفيق محمد)، ط١ ، مؤسسة الرسالة، بيروت .

١٥) الجرجاني(ت٤٧١هـ)، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (١٩٧٢م)، **أسرار البلاغة**،(تحقيق عبد المنعم خفاجة)، مكتبة القاهرة .

١٦) الجرجاني، عبد القاهر(١٩٨٢م)، **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، (تحقيق كاظم بحر المرجان)، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية.

١٧) الجرجاني، عبدالقاهر(١٩٨٩م)، **دلائل الاعجاز**، (قراءة وعلق عليه محمود محمد شاكر)، ط٢ ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٨) ابن جني (٣٩٢ هـ)، أبو الفتح عثمان بن جني(٢٠٠١م) ، **التصريف الملوكي**، (تحقيق البدراوي زهران)، ط ١، مكتبة لبنان، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، دار نوبان للطباعة .

١٩) ابن جني (٣٩٢ هـ)، أبو الفتح عثمان بن جني، **المنصف شرح كتاب التصريف** للإمام أبي عثمان المازني البصري، (تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين)، ط١، دار إحياء التراث القديم ، مصر .

٢٠) ابن جني(ت٣٩٣ هـ)، أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص** تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

٢١) الجوهري (١٩٩٠)، **الصحاح**، (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار)، ط٤، .دار العلم للملايين بيروت.

٢٢) ابن الحاجب(٦٤٦هـ)، أبو عمر عثمان بن عمر، **الإيضاح في شرح المفصل**، (تحقيق موسى بناي العليلي) (د.ت)، مطبعة العالمي، بغداد.

٢٣) ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، جمال الدين أبي عمر عثمان بن عمر الدّوني النحوي (١٩٩٥م)، **الشافية في علم الصرف**، ويليها الوافية نظم الشافية للنيسأبوي، ودراسة تحقيق حسن أحمد العثمان، ط١، دار البشائر الأسلامية ، بيروت ، لبنان .

٢٤) ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م)، **المُرْتَجل**، (تحقيق علي حيدر)، دمشق (د..د) .

٢٥) الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، **شرح المفصل في صنعة الإعراب**، الموسوم بالخمير، ط١، (تحقيق عبد الرحمن بن سلمان العثيمين)، دار الضَرَب الاسلامي، بيروت، لبنان.

٢٦) ابن دريد (تـ٣٢١هـ) ، أبو بكر محمد بن الحسن ، (١٩٨٧م) ، **جمهرة اللغة** ، تحقيق رمزي منير بعلبكي ، ط١، دار العلم للملايين، بيروت ، لبنان .

٢٧) ابن الدهان(ت٥٦٩هـ)، أبو محمد سعيد بن المبارك النحوي(١٩٨٨م)، كتاب **الفصول في العربية**، (تحقيق فائز الفارس)، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت،دار الأمل ،اربد، الأردن.

٢٨) الرماني (ت ٢٨٤هـ) أبو الحسين علي بن عيسى (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) ، **معاني الحروف** ، (تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي) ، ط٣ ، الشروق ، جدة.

٢٩) الزبيدي، (١٤١٤هـ-١٩٩٤ م)، **تاج العروس**(تحقيق علي شيري)، دار الفكر بيروت، لبنان.

٣٠) السجستاني (ت٢٥٥هـ)، أبو حاتم سهل بن محمد، **المذكر والمؤنث**، (تحقيق حاتم صالح الضامن)، ط١، دار الفكر ، دمشق، سوريا.

٣١) ابن السّراج (٣١٦ هـ)، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، **الأصول في النحو**، (تحقيق عبد الحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

٣٢) ابن السكيت(ت٢٤٤هـ)، أبو يوسف يعقوب بن اسحق(١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، **المقصور والممدود**، (تحقيق محمد محمد سعيد)، ط١ ، مكتبة الأمانة، مصر.

٣٣) سيبويه،(ت ١٨٠ هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م)، **الكتاب**، (تحقيق عبد السلام هارون) ، ط٣ ، مكتبة الخانخي ، القاهرة

٣٤) ابن سيدة (ت٤٥٨)، أبو الحسين علي بن اسماعيل ابن سيدة المرسي (٢٠٠٠م). **المحكم والمحيط الأعظم** (تحقيق عبد الحميد هنداوي)، ط ١، دار الكتب العلمية، ببيروت لبنان.

٣٥) السيوطي (تـ٩١١هـ) ، عبد الرحمن جلال الدين (١٤١٨-١٩٩٨م)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**،(تحقيق أحمد شمس الدين)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٦) السيوطي(ت٩١١هـ)، جلال الدين عبدالرحمن، **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).

٣٧) السيوطي(ت٩١١هـ)، عبد الرحمن جلال الدين (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) ، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، شرحه وطبعه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت.

٣٨) الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ)، علي بن محمد السيد، **كتاب التعريفات**، (تحقيق عبدالمنعم الحفني)، دار الرشاد القاهرة.

٣٩) الصبان (١٢٠٦هـ)، محمد بن علي ، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ومعه شرح الشواهد للعيني ، (تحقيق طه عبد الرؤوف سعد)، المكتبة التوفيقية.

٤٠) الصّيْمَريَّ، أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق(من نحاة ق٤)(١٤٠١هـ-١٩٨٢م) ، **التبصرة والتذكرة**، (تحقيق فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين)، ط١، دار الفكر، دمشق .

٤١) ابن طولون(ت٩٥٣هـ)، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي، **شرح ابن طولون عن ألفية ابن مالك**، (تحقيق عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٢) أبو الطيب(تـ٣٥١هـ) ، عبد الواحد بن علي اللغوي، **كتاب الإبدال**، (تحقيق عز الدين التنوخيّ)، المجمع العلمي العربي، دمشق، (د.ت).

٤٣) العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران(١٩٩٤م)، **الفروق الفردية**،(تحقيق حسام الدين القدسي)، مكتبة القدس للطباعة والنشر.

٤٤) ابن عصفور (٦٦٩هـ)، أبو الحسين علي بن مؤمن بن محمد(١٩٩٦م)، **الممتع الكبير في التصريف**، (تحقيق فخر الدين قباوة)، ط١، مكتبة لبنان ناشرون– بيروت، لبنان.

٤٥) ابن عصفور ، (ت٦٦٩هـ) علي بن مؤمن بن محمد بن علي الاشبيلي الحضرمي ، **شرح جمل الزجاجي** ، (تحقيق صاحب أبو جناح) ، رفع عبد الرحمن النجدي، (د.ت)، (د.ط) ،(د.د)..

٤٦) ابن عقيل (٧٦٩هـ)، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي(١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م)، **المساعد في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، (تحقيق محمد كامل بركات) ، التراث الإسلامي ، مكة المكرمة.

٤٧) ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (١٩٨٠)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، **كتاب منحة الحليل بتحقيق شرح ابن عقيل**، (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد)، ط٢٠، دار التراث ، القاهرة.

٤٨) العُكْبَرِيّ(ت٦١٦هـ)، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق عبدالفتاح سليم، ط٣، مكتبة الآداب ، القاهرة.

٤٩) العلوي، يحيى بن حمزة (ت٧٤٩هـ) (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م)، **المنهاج في شرح جمل الزّجاجي**،(تحقيق هادي عبدالله ناجي)، مكتبة الرُّشد، المملكة العربية السعودية، الرياض.

٥٠) العيني(تـ٨٥٥هـ)، بدر الدين محمود بن أحمد ، **شرح المراح في التصريف**، تحقيق عبد الستار جواد، (د.ط) .

٥١) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (١٩٨١م)، **معيار العلم في فن المنطق**، ط٣، دار الأندلس، بيروت .

٥٢) ابن فارس(تـ٣٩٥هـ) ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (١٩٩٧م)، **الصاحبي في فقه اللغة وسائلها وسنن العرب في كلامها** ، علق عليه ووضع حواشيه ، أحمد حسن بسبح ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٥٣) الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ،(١٤٠ - ١٩٨١م)، **التكملة** (تحقيق د.حسن شالي فرهود)، ط ١ ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض شركة الطباعة السعودية ، الرياض السعودية .

٥٤) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، (١٤١٦هـ- ١٩٩٦م) **الإيضاح** ، (تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان) ، ط٢، ص٨٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان..

٥٥) الفراهيدي(ت ١٧٥هـ)، الخليل بن أحمد (١٤٠٩هـ)، **العين**، (تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي)، ط٢، دار الهجرة .

٥٦) الفيروز أبادي (١٣٩٨هـ/١٩٧٨ م)، **القاموس المحيط** ، الهيئة المصرية للكتاب.

٥٧) ابن قتيبة (ت ٢٧٩هـ)، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، **أدب الكاتب**، (تحقيق محمد طعم الحلبي) ، دار المعرفة ، بيروت، لبنان.

٥٨) ابن مالك (٦٧٢هـ)، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، **بحار التعريف في علم التصريف**،(تحقيق حسن أحمد العثماني)، مؤسسة الريان بيروت، لبنان .

٥٩) ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الحيّاني، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، **شرح الكافية الشافية** ، (حققه عبد المنعم أحمد هريري)، ط١، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة ،

٦٠) ابن مالك، محمدبن عبدالله، **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**،(د.ط)، دارالكتب العلمية، بيروت.

٦١) المبرّد (ت٢٨٥هـ)، أبو العباس محمد بن يزيد(١٩٩٤م) ، **المقتضب**، (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة لجنة إحياء التراث الاسلامي)، مصر.

٦٢) المُرادي، (ت٧٤٩هـ)،الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي أبو محمد بدر الدين (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، **توضح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، (تحقيق عبد الرحمن علي سليمان)، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة.

٦٣) ابن منظور(ت٧١١هـ)، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، (د.ت) **لسان العرب** ، ط١، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

٦٤) المؤدِّب ، (ت٣٣٨هـ) ، أبو القاسم بن محمد بن سعيد (١٤٢٥-٢٠٠٤م) ، **دقائق التصريف** ، (تحقيق حاكم صالح الضامن) ، ط١، دار البشائر ، دمشق.

٦٥) ابن الناظم(ت٦٨٦هـ)، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، (تحقيق محمد باسل عيون السّود)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦٦) نفطويه(ت٣٢٣هـ)، أبوعبدالله إبراهيم بن محمد، **المقصور والممدود**، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ص٣٢، (د.د)(د.ت) .

٦٧) النيلي(من علماء القرن السابع الهجري) تقي الدين ابراهيم بن الحسين (١٤١٩هـ)، **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية**، (تحقيق محسن بن سالم العمري)، ط ١، الناس، جامعة أم القرى مكتبة الملك فهد الوطنية.

٦٨) ابن هشام (تـ٧٦١هـ)، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، **قطر الندى وبلُّ الصدى**، ومعه كتاب سبيل الهدى، (بتحقيق شرح قطر الندى تاليف محمد محي الدين عبد الحميد)، دار الفكر العربي .

٦٩) ابن هشام (ت٧٦١هـ)، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري البصري (١٣٨٢هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب**، تاليف محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١، دار الكوخ ، إيران، طهران.

٧٠) ابن هشام(ت٧٦١هـ) ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥) ، **شرح جمل الزجاجي** ، (دراسة وتحقيق علي محسن عيسى مد الله) ، ط١، عالم الكتب ، بيروت.

٧١) ابن هشام، (ت٧٦١هـ)، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**، تاليف محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٧٢) ابن هشام، (ت٧٦١هـ)، جمال الدين بن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، (تحقيق مازن مبارك ، محمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني)، ط٥، دار الفكر، بيروت .

٧٣) ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش (١٤٠٨-١٩٨٨م)،**الشرح الملوكي في التصريف،** (تحقيق فخر الدين قباوة)، ط٢، دار الأوزاعي، بيروت، لبنان.

٧٤) ابن يعيش (تـ٦٤٣هـ) ، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي ، **شرح المفصل،** صحح وعلق على حواشيه مشيخة الأزهر المعمور ، مطبعة الميزية ، مصر.

ثانياً : المراجع

١) الاسمر ، راجي(١٤١٣هـ-١٩٩٣م) ، **المعجم المفصَّل في علم الصرف،** ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٢) أنيس، إبراهيم (١٩٧٨م)، **من أسرار اللغة،** ط ٦،القاهرة ،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة.

٣) أنيس، إبراهيم(١٩٨٤م)، **دلالة الألفاظ ،** ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة.

٤) أنيس، إبراهيم، (١٩٧٣م)، **في اللّهجات العربية،** ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٥) أيكو، أمبرتو(٢٠٠٥م) ، **السيميائية وفلسفة اللغة،** ترجمة أحمد الصمعي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان .

٦) بشر، كمال(١٩٨٨م) ، **دراسات في علم اللغة،** دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة

٧) البكوش : الطيب (١٩٩٢)، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث،** ط٣ ، (د.ط) ، (د.د) .

٨) بوخدود، علي بهاء الدين (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، **المدخل الصرفي،** ط ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان.

٩) جبل، محمد حسن حسن(٢٠٠٠م)، **دفاع عن القرآن الكريم أصالة الإعراب ودلالته على المعنى في القرآن واللغة العربية،** ط ٢، البربري للطباعة الحديثة، مصر.

١٠) الجندي، أحمد علم الدين(١٩٨٣م) ، **اللهجات العربية في التراث،** الدار العربية للكتاب.

١١) الجواري، أحمد عبد الستار(١٩٧٤م)، **نحو القرآن** ، مطبعة المجمع العلمي، العراق، بغداد.

١٢) حجازي، محمود فهمي(١٩٩٣م)، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، ط١، مكتبة غريب، الفجالة، القاهرة.

١٣) حجازي، محمود فهمي(١٩٩٨م) ، **مدخل إلى علم اللغة**، دار قباء ، مصر.

١٤) الحديثي ،خديجة (٢٠٠٣م) ، **ابنية الصرف في كتاب سيبويه معجم و دراسة**، ط١ ، مكتبة لبنان ، بيروت .

١٥) حسان، تمام(١٩٩٤م) ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ط ١ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء المغرب.

١٦) حسن، صلاح الدين صالح(١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م)، **دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارنة**، ط١، دار العلوم، الرياض.

١٧) حسن، عباس، **النحو الوافي** ، ط٣ ، دار المعارف ، مصر .

١٨) الحملاوي، أحمد، **شذا العرف في فن الصرف**، (قدم له وعلق عليه د.محمد عبد المعطي وخرج شواهده أبو الأشباه أحمد بن سالم)، دار اكتب ، الرياض (د.ت)(د.ط).

١٩) خرما، نايف ١٣٩٨هـ-١٩٨٢م)، **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة رقم(٩)، الكويت.

٢٠) الخطيب ، عبد اللطيف محمد ومصلوح سعد عبد العزيز(١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)، **نحو العربية** ، ط١ ، دار العروبة للنشر، الكويت..

٢١) الخطيب، عبداللطيف محمد(١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م)، **المستقصي في علم التّصريف**، ط١، مكتبة دار العروبة، الكويت.

٢٢) خليل، حلمي، **الكلمة دراسة لغوية معجمية**، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية .

٢٣) دي سوسير ، فرناند ، **محاضرات في الألسنية العامة** ، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر ، دار نعمان للثقافة، لبنان .

٢٤) الراجحي ، عبده، **التطبيق الصرفي**،دار النهضة العربية ،بيروت،لبنان.

٢٥) الراجحي، عبده(١٩٨٨م)، **دروس في المذاهب النحوية**، مطبعة الانتصار، الإسكندرية.

٢٦) الزعبي، آمنة صالح(١٤١٧هـ-١٩٩٦م)، **مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية دراسة وظيفية تاريخية**، ط١، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، عمان، الأردن.

٢٧) الساقي، فاضل مصطفى(١٣٩٧هـ-١٩٧٧م) ، **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة** ، المطبعة العالمية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

٢٨) السامرائي، فاصل صالح (٢٠٠٥م)، **معاني الأبنيةالعربية**، ط١، دار عمان للنشر، عمان.

٢٩) السعران، محمود(١٩٦٢م)، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي** ، ص٢٢٢، مصر، دار المعارف.

٣٠) السيد، عبد الحميد مصطفى، (١٩٩٨م)،**المغني في علم الصرف** ، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان .

٣١) شاهين،عبدالصبور(١٩٨٣م)، **العربية لغة العلوم التقنية**، ط١، ص٢٦٠، دار الإصلاح، الدمام.

٣٢) الشايب، فوزي، **محاضرات في اللسانيات**، وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

٣٣) الشمري، آمنة رشيد خابور(٢٠١٣م)، **ظاهرة الأصل و الفرع عند سيبويه**، ط١، مكتبة الآفاق، الكويت.

٣٤) شمس الدين، جلال (١٩٩٥م)، **الأنماط الشكلية لكلام العرب**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.

٣٥) الشيخ ، أحمد محمد(ت ١٤٢٥هـ)، **ابنية الأسماء في اللغة العربية**، ط١ جامعة السابع من ابريل، الجمهورية العربية الليبية .

٣٦) صلاح، شعبان(١٩٩٠م)، **ابنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى**، ط١، دارالثقافة العربية، القاهرة.

٣٧) الضامن، حاتم صالح، **الصرف**، مركز جمعية الماجد راشد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة .

٣٨) طحّان، ريمون(١٩٧٢م)، **الألسنية العربية**، ط١، دار الكتاب اللبناني، لبنان.

٣٩) طحّان، ريمون، بالاشتراك مع دنيز بيطار طحان، **فنون التقعيد وعلوم الألسنية**، ط١، دار الكتاب اللبناني ، بيروت.

٤٠) الطنطاوي، محمد(١٤٨هـ)، **تصريف الأسماء**، ط٦، المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية، المدينةالمنورة.

٤١) عبد التواب، رمضان (١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغو**ي ، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة

٤٢) عبد الجليل، عبد القادر(١٩٨٨م)، **علم الصرف الصوتي**، (Morpho-phonology) ، (د.ط)، أزمنة للنشر والتوزيع ، شركة الشرق الأوسط للطباعة ، عمان، الأردن .

٤٣) عبد الحميد ، محمد محيي الدين (١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م)، **دروس في التصريف**، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د .ط).

٤٤) عبد الدايم، محمد عبد العزيز، **النظرية اللغوية في التراث العربي**، (٢٠٠٦م) ، ط١، دار السلام القاهرة ، جمهورية مصرالعربية .

٤٥) عبد الصبور،شاهين (٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م) ، **المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي**، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٤٦) عبد العال، عبد المنعم سيد، **جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية** ، مكتبة الخانجي، القاهرة .

٤٧) عبد المقصود ، محمد عبد المقصود(٢٠٠٦م) ، **دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية**، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ،بيروت ، لبنان.

٤٨) عبدالله، رمضان،(٢٠٠٦م) ، **الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر**، ط١،مكتبة بستان المعرفة.

٤٩) عبيدات، محمود مبارك(٢٠١٢م)، **الرجز و التعقيد اللغوي**، ط١ ، دار جليس الزمان، عمان، الأردن.

٥٠) عطية، جورجي زيدان، **سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان**، ط٤، دار ريحان، بيروت .

٥١) عضيمة ، محمد عبد الخالق، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، **المغني في تصريف الأفعال** ومعه اللبان في تصريف الأفعال ،ط٢، دار الحديث ، القاهرة .

٥٢) عياشي، منذر(٢٠١٣م) ، **العلاماتية (السيميولوجيا)**، قراءة في العلامة اللغوية العربية، ط١،عالم الكتب ، اربد ، الأردن .

٥٣) عيد، محمد، (١٩٩١م)، **النحو المُصفّى**، مكتبة الشباب، القاهرة.

٥٤) الغامدي، محمد ربيع (٢٠١٠م)، **محاضرات في علم التصريف**، ط٣،(د.د) .

٥٥) الغلاييني، مصطفى، **جامع الدروس العربية**، راجعة عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت .

٥٦) الفاخري، صالح سليم (٢٠٠٩)، **الصرف بين التحويل والتصريف**، وقائع المؤتمر الدولي الثالث في اللسانيات إشراف عبد الحميد عبدالواحد ، سفاقس.

٥٧) الفاخري، صالح سليم، (١٩٩٦)، **تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات**، عُصْمى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر .

٥٨) الفضلي، عبد الهادي، **مختصرالصرف**، دارالقلم، بيروت، لبنان، (د.ت).

٥٩) الفهري ، عبد القادر الفاسي، بمشاركة ناديا العمري، **معجم المصطلحات اللسانية**، دار الكتاب الجديد المتحدة.

٦٠) الفوزان ، عبد الله بن صالح ، (١٤٣١هـ) ، **تعجيل النّدى بشرح قطر الندى** ، ط٣ ، دار ابن الجوزي ، المملكة العربية السعودية..

٦١) فيلش (هنري)(١٩٨٣م)، **العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد**، (تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين) ط٢، دار المشرق، بيروت.

٦٢) قاسم، سيزا ونصر حامد أبو زيد، **أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة مدخل إلى السيموطيقا**، ط١، دار التنوير، القاهرة، مصر.

٦٣) قباوة ، فخر الدين ، **تصريف الأسماء والأفعال**، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، ط٢، مكتبة المعارف)، بيروت ، لبنان.

٦٤) كمال الدين، حازم، **نظرية القوالب من نظريات علم اللغة الحديث**، مكتبة الآداب، القاهرة.

٦٥) كوبلي، بول وليتساجاتر (٢٠٠٥م) ، **علم العلامات** ، ترجمة جمال الجزيري وإشراف إمام عبد الفتاح إمام ، ط١، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة .

٦٦) كوسان، برنار(٢٠٠٠م)، **ماهي السيميولوجيا**، ترجمة محمد نظيف، ط١، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب.

٦٧) طليمات، غازي مختار، **في علم اللغة** ، دار طلاس، دمشق، (د،ت) (د،ط)

٦٨) ماري، نوال غازي بريور(٢٠٠٧م)، (**المصطلحات المفاتيح في اللسانيات**) ترجمة عبد القادر الشيباني، ط١، سيدي بلعباس، الجزائر .

٦٩) المتولي، صبري(٢٠٠٢م)، **علم الصرّف العربي أصول البناء وقوانين التحليل**، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

٧٠) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط (٢٠٠٤م)**، ط١، مكتبة الشروق الدولية.

٧١) محسن ، محمد سالم، (١٩٨٧م) ، **تصريف الأفعال والأسماء** ، دار الكتاب العربي.

٧٢) محمد مختار وآخرون(٢٠٠٢م)، **المعجم المريوعي للألفاظ القرآن الكريم وقراءاته**، ط١، مؤسسة سطور المعرفة ، الرياض.

٧٣) محيسن محمد سالم(١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، **تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن**، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت.

٧٤) أبو المكارم، علي(١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م) ، **التعريف بالتصريف**، ط ١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة.

٧٥) أبو المكارم، علي(٢٠٠٦م) ، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، ط١، دار غريب، القاهرة.

٧٦) مكتب تنسيق التعريب، **المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات** (إنجليزي، فرنسي، عربي)، (٢٠٠٣م) ط٢، ص ٥٨، مطبعة النجاح، الدار البيضاء .

٧٧) المكودي، أبو زيد بن عبد الرحمن بن علي بن صالح (١٩٩٣م)، **شرح المكودي** ، (تحقيق فاطمة راشد الراجي)، جامعة الكويت.

٧٨) مليكاء إفيتش(٢٠٠٠م)، **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، ط٢، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة.

٧٩) الموسى، نهاد(١٤٠٠هـ-١٩٨٩م)، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

٨٠) النجار، أشواق محمد(٢٠٠٦م)، **دلائل اللواصق التصريفية في اللغة العربية** ، ط١، دار دجلة ، عمان ، الأردن .

٨١) النجار، لطيفة (١٩٩٣م) ، **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، ط١، دار البشير عمان، الأردن .

٨٢) نهر، هادي (٢٠١٠)، الصرف الوافي ، دراسات وصفية تطبيقية ،ط١،عالم بالكتب الحديث،اربد،الأردن.

٨٣) نور الدين ،عصام،(١٤٠٩هـ-١٩٨٨م)، **المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث**،ط١، دار الكتب العالمي، لبنان.

٨٤) هلال، عبد الغفار حامد (٢٠٠٤م)، **العربية خصائصها وسماتها**، ط٥، مكتبة وهبة ، القاهرة .

٨٥) هنداوي، حسن(١٤٠٩-١٩٨٩)، **مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة**، ط ١، دار القلم دمشق.

٨٦) هنداوي ، عبد الحميد (٢٠٠٤م) ، **التحفة البهية بشرح المقدمة الآجُرُّوميّ' لأبي عبدالله محمد بن داود الصنهاجي المعروف بابن آجروم (ت٧٢٣هـ)** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

٨٧) يوسف، أحمد(١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م) ، **السيميائيات الواصفة، المنطق السيميائي وجبر العلامات**، دار العربية للعلوم، منشورات الاختلاف، الجزائر .

ثالثاً : الأبحاث :

١. بنكراد، سعيد (٢٠٠٧م)، **مجلة عالم الفكر**، العدد ٣، المجلد ٣٥، يناير – مارس.

٢. الخليل، عبد القادر مرعي(١٩٩٣م)، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، ط١ ، مجلة جامعة مؤتة عمادة البحث العلمي .

٣. أبو الرّب، محمد عبد الله (٢٠٠٩م) ، **الإبدال الصوتي في الأصوات المستعلية**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد الخامس، العدد الثالث.

٤. العمري، محمد (١٤١٤هـ)، **القلب المكاني**، مجلة جامعة أم القرى، السنة السادسة، العدد الثامن .